

عدن

نشاطها التجاري والحياة الاجتماعية لتجارها  
في الفترة ٥ - ٧ هـ / ( ١ - ١٣ م )

إعداد

سامية محمد عبد الله الفسيل

الجامعة الإسلامية العالمية - مانيزيا

يوليو ٢٠٠٦

# عدن

نشاطها التجاري والحياة الاجتماعية لتجارها في الفترة ٧-٥٥/١١-١٣م

إعداد

سامية محمد عبد الله الفسيل

بحث لنيل درجة ماجستير العلوم الإنسانية  
( قسم التاريخ والحضارة )

الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

يوليو ٢٠٠٦م

## ملخص البحث

يهدف هذه البحث إلى دراسة أهم الأنشطة التجارية في مدينة عدن اليمنية في الفترة ما بين القرن الخامس والسابع الهجريين/الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين، وإلى مناقشة العوامل التي جعلت عدن تحتل مكانة مرموقة في التجارة العالمية آنذاك. ويبحث أيضاً تأثير الأنشطة التجارية على تشكيل النسيج السكاني داخل المجتمع العدني، وكيفية بروز طبقات اجتماعية كان لها دورها القيادي في الحياة التجارية والاجتماعية. وقد اعتمدت الباحثة في مناقشة هذه القضايا على منهج التحليل الوصفي، واستشارة عدداً وافراً من المصادر الأولية والمراجع الثانوية ذات الصلة بموضوع البحث. وأخيراً توصلت الأطروحة إلى أن موقع مدينة عدن الجغرافي كان له الأثر العميق في صياغة دورها التجاري الهام، وهذا الدور التجاري كان له انعكاساته على تركيبة عدن السياسية والاجتماعية.

## شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير الجزيلين إلى أساتذتي الكرام الذين منحوني دعمهم ومساندتهم في إتمام بحثي هذا، وأخص بالشكر الأستاذ المشارك الدكتور المشرف أحمد إلياس الذي أولاني كل رعاية وإهتمام، وأعطاني الكثير من توجيهاته القيمة لإنجاز هذا البحث. كما أشكر أيضاً الأستاذ المشارك الدكتور أحمد أبو الشوك رئيس قسم التاريخ الذي بذل الكثير من جهده ووقته لإتمام رسالتي بالصورة الأكمل. وكذلك أخص بالشكر والأحترام الأستاذ الدكتور حسن أحمد إبراهيم نائب العميد لشئون البحث والدراسات العليا بكلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية وما أسداني من نصائح ثمينة ومساندة قيمة استفدت منهما في دراستي بقسم التاريخ بالجامعة. ولا أنسى هنا أن أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور إبراهيم محمد زين نائب العميد للشئون العلمية بمركز الدراسات العليا ومواقفه المساندة لي في تذليل العديد من الصعوبات التي واجهتني أثناء دراستي بالجامعة. كما لا يفوتني أن أشكر الشكر الجزيل الأستاذ الدكتور سائلو قطب الذي نه الفضل الكبير في إكمال دراستي في الجامعة. وأشكر كذلك جميع من وقف معي وساهم في إنجاز هذه الرسالة.

## APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of History and Civilization.

---

Ahmad Alays Hsian  
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Human Sciences (History and Civilization).

---

Ahmad Ibrahim Abu Shouk  
Examiner

This thesis was submitted to the Department of History and Civilization and is accepted as partial fulfillment of requirements for the degree of Master of Human Sciences (History and Civilization).

---

Ahmad Ibrahim Abu Shouk  
Head,  
Department of History and civilization

This study was submitted to the Kulliyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences and is accepted as a partial fulfillment of requirements for the degree of Master of Human Sciences (History and Civilization).

---

Hazizan Md. Noon  
Dean,  
Kulliyah of Islamic Revealed  
Knowledge and Human Sciences

## DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigation, except where otherwise stated. Other sources are acknowledged by footnotes giving explicit references and a bibliography is appended.

Name: Samia Muhammad Abdallah Al Fuseil

Signature \_\_\_\_\_

Date \_\_\_\_\_

المطالبين به.

أكدت هذا الإقرار: سامية محمد عبد الله الفسيل

التاريخ

التوقيع

إلى أشرف خلق الله رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم يا من سأحاول أنمثل خطاه.

إلى رمز النضال وحب الوطن إلى معلمي أبي الغالي.

إلى أجمل معنى للعطاء والتضحية أُمِّي الحبيبة.

إلى رمز الشهامة والوفاء أخي الغالي وضاح الذي لن أنسى فضله ما حييت.

إلى رموز الصداقة والحب إخوتي الأعزاء وليد، أكرم، أيمن، أشرف،

ندى، منى، ياسمين، سعاد.

إلى أساتذتي الأفاضل.

إلى كل من ساندني في إنجاز هذا البحث.

## محتويات البحث

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث باللغة العربية.....	ب
ملخص البحث باللغة الإنجليزية.....	ج
صفحة القبول.....	د
صفحة البيان.....	هـ
الإقرار.....	و
الإهداء.....	ز
شكر وتقدير.....	ح

### الفصل الأول: دراسة تمهيدية لإشكالية البحث ومفاهيمه الأولية

تمهيد.....	١
أهداف البحث.....	٢
أهمية الدراسة.....	٢
تساؤلات الدراسة.....	٣
منهج البحث.....	٣
الدراسات السابقة.....	٦

### الفصل الثاني : عوامل ازدهار النشاط التجاري.....

تمهيد.....	١٢
أهمية البحر الأحمر في التجارة العالمية.....	١٢
الأهمية التجارية للموقع الجغرافي لعدن.....	١٧
الطرق التجارية (طرق ملاحية وطرق القوافل).....	٢١
أنواع السفن.....	٢٧



٣٣	تشجيع القوى السياسية في عدن للنشاط التجاري.....
٤٦	الحروب الصليبية وأثرها على حركة التجارة.....
٥٣	الفصل الثالث: المنشآت التجارية في عدن.....
٥٣	تمهيد.....
٥٣	الدواوين التجارية.....
٥٧	الأسواق.....
٦٢	الوكالات والخانات والفنادق.....
٦٨	الفصل الرابع: التنظيمات التجارية في عدن.....
٦٨	تمهيد.....
٦٨	طرق البيع والشراء.....
٧١	المعاملات المالية والتنظيمات المصرفية.....
٧٤	المكوس والعشور والرسوم التجارية، الزكاة.....
٨٠	العملات النقدية المتداولة.....
٨٤	وحدات الموازين والمقاييس والمكاييل.....
٨٩	الفصل الخامس: السلع التجارية المتبادلة في عدن.....
٨٩	تمهيد.....
٩١	التوابل.....
٩٣	البخور والعطور.....
٩٦	الأدوية والعقاقير الطبية.....
٩٨	الأحجار الكريمة والمعادن.....
١٠١	مواد الصباغة.....
١٠٣	المنسوجات الحريرية القطنية الصوفية الكتانية.....

١٠٥	.....العاج وخشب الصاج
١٠٩	.....الفصل السادس : طوائف التجار وحياتهم الاجتماعية في عدن
١٠٩	.....تمهيد
١٠٩	.....الأحياء التجارية في عدن وخططها
١١٣	.....طبقة التجار اليمنيين ومكانتهم الاجتماعية
١١٩	.....تجار الكارم في عدن
١٢٧	.....العادات والتقاليد لطوائف التجار في عدن وأساليب حياتهم في المأكل والملبس
١٣٠	.....المأكل والملبس
١٣٢	.....الخاتمة
١٣٤	.....المصادر والمراجع

## الفصل الأول

تمهيد:

كان للموقع الجغرافي لشبه الجزيرة العربية وللمين بصورة خاصة أثره الكبير في تعامل اليمين المكر مع البحر، إذ أن اليمن تطل على البحر الأحمر، الذي يربطها بالمحيط الهندي والبلاد المطلة عليه بالبحر المتوسط حيث مناطق استهلاك التجارة الشرقية. فرغم قلة الأخشاب باليمن إلا أن التجار اليمين ركزوا البحر، وتفوقوا في رحلاتهم التجارية نحو المناطق ذات الثراء الإنتاجي في آسيا وإفريقيا، وبسطوا نفوذهم العسكري والسياسي لتأمين طرق تجارتهم البحرية من منافسة القوى الأخرى وهجمات قراصنة البحار.

وقد دعم ذلك التفوق إنتشار الإسلام بحيث تعمقت أواصر الاتصالات التجارية البحرية بين سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط وبين سواحل المحيط الهندي بتأثير عمليات الاستيطان التي قام بها المسلمون أثناء فتوحاتهم أو رحلاتهم التجارية البحرية، مستفيدين في ذلك من التطورات الحائلة التي طالت العلوم البحرية وطرق صناعة السفن، حتى غدت لهم السيادة البحرية إلى بداية التغلغل البحري الأوروبي الإستعماري في أوائل القرن السادس عشر الميلادي.

ومن المعروف أن العامل الجغرافي كان سبباً ونتيجة في الوقت نفسه لتعصب مدن معينة دوراً فاعلاً في نماء التجارة البحرية، وهذا القول ينطبق على مدينة عدن التي تميزت بموقع إستراتيجي هام، منحها ثقلًا تجاريًا عبر فترات تاريخية مختلفة ومتعاقبة. فقد كانت عدن الحلقة الواصلة بين تجارة المحيط الهندي وبين تجارة البحر الأحمر والبحر المتوسط في نسج متقن لعمليات التبادل التجاري بين الشرق والغرب، بحيث مثلت دور الوسيط التجاري المؤثر في إحداث تفاعل وتواصل ليس تجاريًا فقط بل حضاريًا أيضاً بين ثقافات ذلك العصر.

وقد ساعد هذا الموقع الجغرافي الفريد على ازدهار مدينة عدن تجاريًا وثقافيًا، وقد تعاظم هذا الدور التجاري بفضل جملة من العوامل السياسية والاقتصادية التي شهدتها

الفترة الواقعة بين القرنين الخامس والسابع الهجريين/ الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين. ومن جانب آخر تصبّي ذلك الدور توازياً مع ازدياد نشاط تجار الكارم<sup>١</sup> الذين أثروا في النشاط التجاري، متخذين من عدن نقطة إنطلاق لنشاطهم التجاري، وبحور إرتكاز نشط لحركة التبادل السلعي في ذلك الوقت.

#### أهداف الدراسة:

إذاً هذه الدراسة تهدف إلى إبراز دور ومكانة ميناء عدن كعصب إتصال أساس بين عالمي البحر الأحمر والمتوسط من جهة، وبين عالمي المحيط الهندي وبحر الصين من جهة أخرى، وذلك في ظل النشاط التجاري الذي بدت معالمه واضحة منذ القرنين الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، علماً بأن هذه الفترة شهدت تحولات سياسية واقتصادية هامة أدت إلى ريادة تحريك النشاط التجاري العالمي. وفي هذا الإطار تحاول الباحثة أن ترصد الحركة التجارية في عدن، وتعرض أهم الأطر المساهمة في تفعيل وتنشيط تلك الحركة، ومعرفة مدى تأثير تجارة عدن في بنية الاقتصاد اليمني آنذاك. بجانب أنها تسعى لرسم صورة تقريبية لحياة التجار الاجتماعية في عدن في تلك الفترة.

#### أهمية الدراسة:

تكس أهمية هذه الدراسة في توضيح الأهمية الاقتصادية التي احتلتها مدينة عدن، وبيان دورها التجاري الهام ابتداءً من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وتوضيح الأسباب التي أدت إلى ارتقاء مدينة عدن لتلك المكانة الهامة بحيث أصبحت محطة عبور هامة لحركة التجارة العالمية في تلك الفترة.

<sup>١</sup> - هي كلمة أطلقت منذ العصر العباسي في منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي على طائفة من التجار تجمعت في تجارة سلع أساسية معية في الطريق البحري من المغرب ومصر وشرق إفريقيا عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي إلى الصين والهند والعكس. انظر: الأشنقر، محمد عبد المني، تجار القوافل في عصر في العصر المملوكي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩)، ص ٢١.

وفي التعرف على أنواع الصادرات والواردات المتبادلة الداخلة إلى ميناء عدن المحلي منها والخارجي، وتأثير هذه الحركة على الاقتصاد الداخلي وعلى نشاط الحركة التجارية الخارجية. كما تسهم الدراسة في تركيز الضوء على طوائف التجار ودراسة الحياة الاجتماعية في مدينة عدن.

وتتلور أيضاً في تفصي الشذرات المتأثرة للجوانب الاقتصادية والتجارية عن هذه المدينة من خلال كم هائل من الأحداث التاريخية ذات الطابع السياسي التي زخرت بها المصادر التاريخية عن تاريخ اليمن بشكل عام ومدينة عدن بشكل خاص، لأنه يلاحظ بصورة عامة طبعان نمط الاهتمامات السياسية السائد في الكتابات التاريخية المتوفرة.

### تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- لماذا تبوأ مدينة عدن ذلك المركز التجاري المرموق في تلك الفترة ؟
- ما هو دورها التجاري والسياسي في إطار الأحداث التاريخية التي شهدتها المنطقة؟
- إلى أي مدى ساهمت عدن في ترسيخ أواصر التواصل الحضاري لشعوب المناطق الواقعة على سواحل المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر المتوسط ؟
- إلى أي مدى أثرت الحراك السياسي في عدن على حركة التجارة الحرة بين المحيط الهندي والبحر المتوسط ؟
- إلى أي مدى أسهم التأثير التجاري في تشكيل ملامح مدينة عدن بين القرنين الخامس والسابع الهجريين/ الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين.

### منهج البحث:

ترتكز الدراسة على المنهج التحليلي لما ورد في المصادر المختلفة من آراء، ومقارنة بعضها ببعض، واستخراج الحقائق التاريخية لكل عصر من عناصر موضوع البحث. وتعتمد الدراسة اعتماداً أساسياً على المصادر الأولية عن الموضوع المتمثلة في عدد من المخطوطات

الموجودة في مكتبات القاهرة، والجامع الكبير في صنعاء، ومخطوطات مكتبة ترم، وهي مخطوطات جاء فيها ذكر لنشاط عدن التجاري والسياسي. وتستأس الدراسة أيضاً بالمراجع التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة.

ومن تلك المخطوطات مخطوط العطايا السنية والمواهب الحنية في المناقب اليمنية<sup>٢</sup>، الذي تناول تراجم سكان اليمن ومنهم أهل عدن، وقد رُتبت التراجم فيه على حسب حروف المعجم. وهناك مخطوط العقد الفاخر الحسن في طبقات أكابر اليمن<sup>٣</sup> للخزرجي، وهو يتألف من ثلاثين باباً لعدد كبير من الشخصيات اليمنية مد دخول الإسلام إلى اليمن حتى عصر الكاتب، وتتناول التراجم بالدقة في التعريف بالشخصيات. أما المصادر التي إعتمد عليها الدراسة فمن بينها كتاب صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز والمسمى تاريخ المستبصر<sup>٤</sup> لابن الجاور، وهو من المصادر المهمة لتاريخ اليمن خاصة في فترة الأيوبيين وارسوليين، حيث إنفرد الكتاب بمعلومات هامة عن النشاط الاقتصادي لمدينة عدن، مع ذكر أنواع الصادرات والواردات، ومقدار الضرائب المفروضة عليها، كما يذكر الكتاب أنواع المعاملات التجارية في عدن، والبلدان الأخرى المتعاملة تجارياً مع اليمن، ويرد فيه أيضاً أهم معالم أحياء عدن موثقاً بخريطة طوبوغرافية لها، كما يصف الكتاب سكان عدن وعاداتهم. وترجع أهمية الكتاب إلى معاصرته للأحداث الواردة فيه، إعتماداً على رحلات ابن الجاور للمناطق المذكورة فيه ومنها عدن، بحساب روايات لإشخاص وتجار معاصرين جاء ذكرهم في الكتاب.

<sup>٢</sup> - الأنصلي الرسولي المباسي، الملك الناصر بن علي، العطايا السنية والمواهب الحنية في المناقب اليمنية، (القاهرة: دار الكتب، مخطوط رقم ٣٥٦)

<sup>٣</sup> - الخزرجي، نور الدين علي بن حسن، العقد الفاخر الحسن في طبقات أكابر اليمن، (القاهرة: معهد المخطوطات العربية، مخطوط رقم ٢٥٤ تاريخ).

<sup>٤</sup> - ابن الجاور، محمد بن مسعود بن علي البغدادي، صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسمى تاريخ المستبصر، تحقيق أوسكو توفغري، (لبنان: مطبعة بريل، ١٩٥٧).

كما يُعتبر كتاب تاريخ ثغر عدن<sup>٥</sup> لجريته مؤلفه عبد الله الطيب باخرمة من المصادر الأساسية في هذه الدراسة، ففي الجزء الأول يتناول باخرمة وصفاً لعدن، وأشهر دورها ومعالمها البنائية، أما الجزء الثاني من الكتاب ففيه سرد لتراجم أهل عدن ومن دخلها سواءً من أهل اليمن أو من غيرهم مرتبةً على حروف المعجم.

ولا ينسى في هذا المقام كتاب صبح الأعشى<sup>٦</sup> للقلقشندي الذي يتضمن العديد من المعلومات عن تجار الكارم، والمراسيم الرسمية المنظمة التي كانت السلطات تصدرها للتعامل مع تجارة الكارم، كما أشار الكتاب إلى النظام المالي لتجارة الكارم.

وقد إستمدت الدراسة من كتب الرحلات ومن أهمها رحلة ابن جبير<sup>٧</sup> التي وصفت الحركة التجارية للبحر الأحمر وميأء عيذاب في العصر الأيوبي، كما يصف ابن جبير ما شاهده من تجارة التوابل الآتية من الهند إلى عدن ثم إلى عيذاب، وبعض السفن التجارية المتخصصة في نقل السلع ومنها مراكب الحلاب وكيفية صنعها. وهناك كتاب رحلة ابن بطوطة<sup>٨</sup> الذي وصف العديد من البلدان التي عايش فيها، مما أعطى كتاباته عمقاً ووفرة في المعلومات، وخاصة فيما يتعلق بحياة الناس، ومعتقداتهم، وعاداتهم، وتعاملاتهم في البيع والشراء، وغير ذلك من شئون حياتهم.

ونجانب ذلك هناك الكتب الجغرافية التي إهتمت بشرح أهم الطرق التجارية ومحطاتها، وذكر أهم الصاعات والسلع المتبادلة، مع شرح لأهم المدن ومها المدن اليمية والإدارات المشرفة عليها، ومن تلك المصادر المسالك والممالك<sup>٩</sup> لابن خردادبة، ومسالك الممالك<sup>١٠</sup> للإصطخري، وأحسن التقاسيم<sup>١١</sup> للمقدسي، والأعلاق النفيسة<sup>١٢</sup> لابن رسته.

<sup>٥</sup> - باخرمة، أبي محمد عبد الله الطيب بن عبد الله بن أحمد، تاريخ ثغر عدن، ط٢، (صنعاء: منشورات المدينة، ١٩٨٦).

<sup>٦</sup> - القلقشندي، أبي العباس أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، (القاهرة: وزارة الثقافة، ١٩٢٢).

<sup>٧</sup> - ابن جبير، محمد بن أحمد الأندلسي، رحلة ابن جبير - تذكرة بالأخبار عن إتفاقات الأسفار، تحقيق حسين نصار، (القاهرة: مكتبة مصر، ١٩٦٤).

<sup>٨</sup> - ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطنجي، رحلة ابن بطوطة - تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق أحمد المومني ومحمد أحمد حاد المولي، (القاهرة: مطبعة الأميرة، ١٩٣٤).

<sup>٩</sup> - ابن خردادبة، أبو التاسم عبيد الله بن عبد الله، المسالك والممالك، (بيد: مطبعة بريل، ١٨٨٩).

<sup>١٠</sup> - الإصطخري، أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي، مسالك الممالك تحقيق محمد طاهر عبد الوار ومحمد شميل، (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد، ١٩٦١).

<sup>١١</sup> - المقدسي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط٢، (بيد: مطبعة بريل، ١٩٠٩).

والبلدان<sup>١٣</sup> للبحري، وزبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك<sup>١٤</sup> لابن شاهين. وتلك المصادر أعادت الدراسة ووفرت مادة هامة لها، بالإضافة إلى المراجع والإصدارات الحديثة.

الدراسات السابقة:

وجدت عدة دراسات تناولت مدينة عدن عند حديثها عن تاريخ اليمن، ويلاحظ في معظم تلك الدراسات أنها في معظمها دراسات عامة حول ما يتعلق بمدينة عدن التي تحدثت عن اليمن إنه لا توجد دراسات تفصيلية بشكل متكامل للنشاط التجاري لمدينة عدن خلال الفترة التاريخية موضوع الدراسة، ولكن هناك دراسات عامة عن اليمن تناولت أوضاعه الاقتصادية من أهمها أبحاث جامعة عدن عن عدن وموانئ البحر الأحمر والتي عالجت بعض الجوانب التاريخية والحركة التجارية للمدينة عبر فترات تاريخية متعددة، ومنها كتاب محمد كريم إبراهيم الشمري عدن دراسة في أحوالها السياسية والاقتصادية<sup>١٥</sup>، وهو يتناول دور عدن السياسي والاقتصادي في عهد بي المكرم الحمداني المواليين للدولة الصليبية، وعهد بني أيوب، ويتحدث بشكل مسهب عن ميناء عدن وفعالياته الاقتصادية. ويعتبر كتاب طرق التجارة ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى<sup>١٦</sup> للدكتور نعم زكي فهمي، ومقال:

W. H. Moreland, "The ship of the Arabian Sea about A.D. ١٥٠٠", The Journal of Royal Asiatic Society, (London: Asiatic Society, ١٩٣٩).

من المؤلفات الهامة التي تناولت أهم المحطات التجارية التي ازدهرت في تلك الفترة، والعلاقات فيما بينها، وأهم الطرق التجارية الواصلة بينها، وكذلك أهم السلع والبضائع المتبادلة فيها ومنها مدينة عدن. وهناك دراسة ركزت على رحلات اليمنيين البحرية

<sup>١٣</sup> - ابن رسته، أبرعلى أحمد بن عمر، الإغلاقي النفيسة، (لندن: مطبعة بريل، ١٨٩١).

<sup>١٤</sup> - البعثي، أحمد بن أبي يعقوب بن واضح، كتاب البلدان، (الطبعة: مطبعة العربي، ١٣٥٨ هـ).

<sup>١٥</sup> - ابن شاهين، هرس الدين خليل، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، يعنى بتصحيحه بولس راويس، (باريس: المطبعة الجمهورية، ١٨٩٣).

<sup>١٦</sup> - الشمري، محمد كريم إبراهيم، عدن دراسة في أحوالها السياسية والاقتصادية ٤٧٩-٦٢٧ هـ/١٠٨٣-١٢٢٩ م، ط٢ (عدن: إصدارات جامعة عدن، ٢٠٠٤).

<sup>١٧</sup> - فهمي، نعم زكي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣).



بصورة خاصة وهي الدراسة التي قام بها الأستاذ حسن صالح شهاب في كتابه أضواء على تاريخ اليمن البحري<sup>١٧</sup>. أما كتاب التجارة في المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية<sup>١٨</sup> للدكتور شوقي عبد القوي عثمان، فقد جاء فيه ذكر لباء عدن كأحد المراكز التجارية على مدخل خليج عدن المفضي إلى المحيط الهندي، وتحدث الكتاب في صفحات محددة عن أهم طرق التعامل مع السفن والتجار في عدن في تلك الفترة.

وقد تناول كتابي الأستاذ الدكتور محمد عبد المال الأيوبيون في اليمن مع مدخل في تاريخ اليمن الإسلامي إلى عصرهم<sup>١٩</sup>، و بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجية في عهدهما<sup>٢٠</sup> من ضمن مواضيعهما المتعددة أهمية البحر الأحمر وتجارته، والدور المصري في حماية وتنمية تلك التجارة، كما يدرس العلاقات السياسية والاقتصادية مع قوى آسيوية وإفريقية في العصور الأيوبي والرسولي. كما يدخل في هذا الإطار كتاب الدكتور عبد الله شمرود

Shamrookh, Nayef Abdullah, *The Commerce and Trade of The Rasulide in Yemen* ٦٣٠-٨٥٨/١٢٣١- ١٤٥٤, (Ph.D thesis, Sana'a University, ١٩٩٣).

فهو يتناول العلاقات التجارية بين اليمن ومختلف القوى التجارية الهامة، وأهم السلع التجارية المتداولة في تلك الفترة، كما يفرد حيزاً للنظم الإدارية التي اتبعها بنو رسول لتنسيق حركة التجارة في عدن.

<sup>١٧</sup> - شهاب، حسن صالح، أضواء على تاريخ اليمن البحري، ص٣، (بيروت: دار العودة، ١٩٨١).

<sup>١٨</sup> - عثمان، شوقي عبد القوي، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية ٤١-٤٩٠هـ/١٢٩١-١٤٩٨م، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠).

<sup>١٩</sup> - عبد المال أحمد، محمد، الأيوبيون في اليمن مع مدخل في تاريخ اليمن الإسلامي إلى عهدهم، (الإسكندرية: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠).

<sup>٢٠</sup> - عبد المال أحمد، محمد، بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجية في عهدهما ٦٢٨-٦٢٣هـ/١٢٣١-١٢٥٧م، (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠).

ومن الدراسات المهمة التي جاء فيها ذكر لعدن تلك الدراسة التي قدمها الأستاذ الدكتور حسين محمد ربيع عن البحر الأحمر في العصر الأيوبي<sup>٢١</sup>، التي تناولت الدور الأيوبي في الاهتمام بتجارة البحر الأحمر، وطرق حماية تلك التجارة من التوسعات الصليبية. بحسب دراسته المعنونة بإسم وثائق الجزيرة وأهميتها لدراسة التاريخ الاقتصادي لموانئ الحجاز واليمن في العصور الوسطى<sup>٢٢</sup>، والمنشورة في موسوعة دراسات تاريخ الجزيرة العربية، وتشرح الدراسة ماهية وثائق الجزيرة<sup>٢٣</sup>، وما أهميتها لدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في العصور الوسطى، وكيفية الاستفادة منها في إستخراج المعلومات التاريخية عن الموارد المالية والضريبية، وألمان السلع والمتاجر، وقوائم الحسابات، بل تقدم تلك الوثائق معلومات قيمة في التاريخ الاجتماعي وخاصة لطوائف التجار من خلال السجلات القضائية التي تضمنتها، ورسائل وأبصالات التجار، وأوراق الزواج والطلاق، وروايات، والوصفات العلاجية. وقد تضمنت العديد من تلك الوثائق ذكر لمياء عدن، وقوائم بالسلع الواردة إليه، ورسائل تجار الكارم سواءً العائلية الطابع أو التجارية منها، حيث كانت عدن من أهم مراكز تجارهم. كما تمددنا الوثائق بتصور هام عن حياة الناس الاجتماعية في موانئ البحر الأحمر، وعن أهم الصاعات وإستخداماتها، والعديد من الأحداث التاريخية الممتدة من حوالي سنة ٩٦٩/٨٣٨٥م إلى سنة ٩٤٥/١٥٣٨م. ونعود أهمية هذه الوثائق إلى أنها تسد نقصاً هاماً في معرفة التاريخ الاجتماعي والتجاري في عدن.

<sup>٢١</sup> - ربيع، حسين محمد، البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية، معاصرة البحر الأحمر في العصر الأيوبي، سمار الدراسات العليا للتاريخ الحديث أبحاث الأسبوع العلمي الثالث، (القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٨٠).

<sup>٢٢</sup> - ربيع، حسين محمد، وثائق الجزيرة وأهميتها لدراسة التاريخ الاقتصادي لموانئ الحجاز واليمن في العصور الوسطى، مصادر تاريخ الجزيرة العربية، الكتاب الأول، (الرباس: جامعة الرياض، ١٩٧٩).

<sup>٢٣</sup> - وهي مجموعة من الوثائق اكتشفت في نهاية القرن التاسع عشر، وهي قيد في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمنطقة الشرق الأدنى في العصور الوسطى. وكلمة «جزيرة» مشتقة من كلمة «جند» الفارسية وتعني الخزانة، حيث كان اليهود في معابدهم يخزنون أوراقهم الخاصة من خطابات و«بصالات» وعقود في حجرة تحددت صفة الحرانة فأطلق عليها ذلك الإسم. والحرص من تخزين تلك الأوراق حتى لا تدين كلمة الله التي قد تكون مكتوبة فيها. وقد وجدت وثائق الجزيرة القاهرية في حجرة مظلمة في أحد المعابد اليهودية بالفسطاط على مقربة من القاهرة، كما وجدت مجموعة أخرى من الوثائق في مكتبة بالساتين بالقاهرة أيضاً، وتم بعد ذلك نقلها إلى مكتبات العالم - انظر: ربيع، وثائق الجزيرة، ص ١٣٢.

وضمن نفس إطار الحديث عن المواحي التجارية والاجتماعية من خلال وثائق الخيرة يُذكر هنا كتاب المؤرخ جواتيان دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية<sup>٢١</sup> في نسخته العربية، حيث قام بترجمته والتعليق عليه الدكتور عطية القوصي، ويتناول الكتب تعريف بوثائق الجيزة وأهميتها في معرفة تاريخ منطقة البحر المتوسط الاجتماعي والاقتصادي، وفي معرفة التجارة المتبادلة بين المهد والبحر الأحمر، وطوائف التجار وخاصة تجار الكارم، ما يهم هنا هو ما يتعلق بتاريخ عدن حيث ذكر الكتاب العديد من السلع التي كانت تدخل مياء عدن، وطرق التعامل التجاري فيه، كما أورد فصلاً كاملاً عن تجار الكارم وتنظيماتهم.

ويتضمن كتاب الدكتور محمد عبده السروري مظاهر الحضارة في الدول المستقلة باليمن<sup>٢٢</sup> في بعض فصوله الجوانب التجارية والاجتماعية في اليمن، ففي الفصل الثالث يتحدث عن الطرق البرية والبحرية، وأهم الصانع المتداولة في الأسواق اليمنية، مع ذكر أهم تلك الأسواق، وأهم المعاملات التجارية. بالإضافة إلى ذلك فقد أفرد الكتاب فصلاً عن الحياة الاجتماعية للعاصر السكانية في اليمن، وأهم طبقات المجتمع، ومظاهر احتفالاتها وعاداتها الاجتماعية، مع ذكر مظاهر العمران في المدن اليمنية.

وبالنسبة للعلاقات بين اليمن وغيرها وخاصة التجارية منها فهناك عدة عناوين تدخل في هذا الحجاب، منها كتاب الأستاذ الدكتور عطية القوصي تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية<sup>٢٣</sup> الذي يلقي فيه أضواءً كاشفة على العلاقات التجارية بين مصر واليمن ابتداءً من عهد الدولة الريادية وإنتهاءً بالعصر الأيوبي، ويكشف الكتاب عن سياسة مصر الاقتصادية والتجارية في البحر الأحمر، وعن مدى أهمية عدن بالنسبة لتجارة مصر، ومحاولات حكام مصر القيام بتنظيم تجارة عدن وحمايتها.

<sup>٢١</sup> - جواتيان، س. د. دراسات في التاريخ والنظم الإسلامية، تريب وتحقيق عطية القوصي، ط١، (الكويت: وكالة مطبوعات، ١٩٨٠).

<sup>٢٢</sup> - السروري، محمد عبده محمد، الحياة السياسية ومظاهر الحضارة باليمن في عهد الدويلات المستقلة من سنة ٤٢٩-١٠٣٧ هـ إلى ٦٢٦-١٢٢٨ م، (صعاء: إصدارات، وزارة الثقافة والسياحة، ٢٠٠٤).

<sup>٢٣</sup> - القوصي، أحمد محمود، تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية ٦٥٩ هجرية، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢).

ومنها أيضاً كتاب الأستاذ الدكتور عصام الدين عبدالرزوف العقي عن بلاد الهند في العصر الإسلامي<sup>٢٧</sup>، ويذكر فيه الرحلات التجارية الواصلة إلى الهند وأهم السلع المتبادلة بينها وبين الموانئ الإسلامية ومنها عدن. وتناولت رسالة الدكتوراة في جامعة القاهرة للباحثة هدى مفتاح السعدي العلاقات بين اليمن وبلاد الحجاز في عصري بني رسول<sup>٢٨</sup>، فوضحت الباحثة فيها أهم مظاهر العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين، وأهمية موقع اليمن في إردهار تجارتها الخارجية، كما تذكر بالتفصيل صادرات اليمن إلى الحجاز، ومكانة التجار، ودورهم في نقل السلع بين الجانبين وخاصة تجار الكارم، وعقدت الباحثة مقارنة بين ميناء عدن ووحدة مينة أهميتهما التجارية في ذلك العصر.

بالإضافة إلى ما سبق هناك بعض البحوث المنشورة في الدوريات العربية منها بحث الدكتور صبحي لبيب عن التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى<sup>٢٩</sup>، وهو يوضح تجارة مصر وعلاقتها مع عدن والهند وعلى وجه الخصوص في العهد الأيوبي. وهناك أيضاً بحث الدكتور محمد إبراهيم حسين بعنوان السماسر دراسة لمنشآت تجارية يمنية في العصر الوسيط<sup>٣٠</sup>، ويتحدث فيه الباحث عن الفادق وأماكن إيواء التجار أو ما يسمى في اليمن بالسماسر، وعن مهامها وأغراضها وأساليب تنظيمها، وقد إستفادت منه الباحثة في الفصل الخاص بالمنشآت التجارية في عدن. بالإضافة إلى بحث قدمه الدكتور السيد محمد يوسف في مجلة كلية الآداب بعنوان علاقات العرب التجارية بالهند منذ أقدم العصور إلى القرن الرابع الهجري<sup>٣١</sup> جاء فيه ذكر لعدن كأحدى المراكز الهامة في العلاقات التجارية. وهناك الدراسة المنشورة في دورية:

<sup>٢٧</sup> - العقي، عصام الدين عبدالرزوف، بلاد الهند في العصر الإسلامي، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠).

<sup>٢٨</sup> - السعدي، هدى مفتاح عبد الحميد، العلاقات بين اليمن وبلاد الحجاز في عصر بني رسول ٦٢٦-٨٥٨/١٢٢٩-١٢٥٤م، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، ١٩٩٦).

<sup>٢٩</sup> - لبيب، صبحي، "التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى"، المجلة التاريخية المصرية، (القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٥٢).

<sup>٣٠</sup> - حسين، محمد إبراهيم، "سماسر دراسة لمنشآت تجارية يمنية في العصر الوسيط"، مجلة الإحتفاء، المند ٣٤-٣٥، السنة التاسعة، (بيروت: دار الإحتفاء، شتاء وربيع ١٩٩٧).

<sup>٣١</sup> - يوسف، السيد محمد، "علاقات العرب التجارية بالهند منذ أقدم العصور إلى القرن الرابع الهجري"، مجلة كلية الآداب، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، مايو ١٩٥٣).

## Bulletin of the School of Oriental and African Studies

باللغة الإنجليزية بعنوان:

"Two Eyewitness Reports on Expedition of the King of Kish against Aden". N, ١٦, (London: SOAS, ١٩٥٤)

للمؤرخ جواتياين، وتدور الدراسة حول موضوع الهجوم الكبشي على عدن  
أسبابه، وتأثيره في المنطقة.

يلاحظ عن هذه الدراسات أنها تناولت الموضوعات الاقتصادية والتجارية بصورة  
شاملة إما عن اليمن كلها أو عن المحيط الهندي أو عن البحر الأحمر، فكانت عدن جزءاً  
من تلك الدراسات والرسائل الجامعية المشار إليها. غير أن حل تلك العناوين السابقة لم  
تتاول موضوع البحث بصورة متخصصة، ومعظم الدراسات السابقة لم تدرج عدن  
كموضوع خاص ومستقل للدراسة وخاصة في تاريخها الاجتماعي. فتحاول هذه الدراسة  
أن تنقي سوءاً على فترة هامة لعبت فيها عدن دوراً بارزاً في تاريخ المنطقة، بهدف الوصول  
إلى مظاهر واضحة في تاريخ عدن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي تسعى  
الدراسة إلى إبرازها.

## الفصل الثاني

### عوامل ازدهار النشاط التجاري

#### تمهيد:

تحاول الباحثة في هذا الفصل بيان أهمية موقع البحر الأحمر الجغرافي من حيث توسطه لقارات العالم، وبيان مدى تأثير تلك الأهمية من الناحية التجارية. كما سيتم إستعراض أهمية موقع عدن التجاري، ومدى مساهمتها في النشاط التجاري فيما بين القرنين الخامس والسابع الهجريين/ الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين، كونها البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، ومحطة مركزية لسلع الشرق والغرب. كذلك سيتم الحديث عن أهم الطرق التجارية البرية والبحرية المارة بعدن، مع إستعراض لأنواع السفن التجارية الداخلة مياهاها في تلك الفترة. وأخيراً ستبين الباحثة توجهات القوى السياسية المختلفة نحو المساهمة في تنشيط الحركة التجارية في البحر الأحمر، وفي عدد، وحماية تلك الحركة من الأطماع الصليبية على وجه الخصوص، كتأكيد على أهمية كل من البحر الأحمر ومدينة عدن في إقتصاد العالم في تلك الفترة.

#### أهمية البحر الأحمر في التجارة العالمية

يعتبر البحر الأحمر ممراً هاماً من الممرات الملاحية في التجارة العالمية، فهو ينفرد بموقعه المتوسط بين القارات القديمة، ولهذا فهو يعد من أهم شرايين المواصلات بين المحيط الهندي وباب المدب، ثم السويس فالبحر المتوسط. ومن هنا فقد ساهم البحر الأحمر في عمليات التبادل التجاري والحضاري في الوقت نفسه.

ولقد كانت لطرق البرية قديماً أهمية كبرى مقارنة بالطرق البحرية لأسباب تتعلق بقصور التقنيات المتوفرة في عمليات الإبحار، ولكن مع زيادة الخيرات البحرية حدث تطور تدريجي في علوم البحار، والفلك، وحساب الجحوم والكواكب. تزامن ذلك مع ثورة الترجمة التي واكبت حركة المد الإسلامي، فامتزجت حيرة المسلمين بخيرات الإغريق،

والرومان، والفرس، والبيزنطيين، فظهر تبعاً لذلك الإسطرلاب، والبوصلة، والآلات لقياس عمق المياه، وتحديد ارتفاع السحوم، وتحديد خطوط العرض الجغرافية، بجانب ظهور حرائط الطرق، وأنواع جديدة من السفن<sup>٣٢</sup>، كما ألفت العديد من الكتب في هذا المجال<sup>٣٣</sup>. هذا بدوره ما أدى إلى التقدم الملاحي وتوسيع دائرة الحركة التجارية وازدهارها، وبالتالي تبوأ عدة بحار وموانئ دوراً قيادياً في تلك الحركة ومنها البحر الأحمر وميائ عدن. وما تجدر الإشارة إليه أن أهمية البحر الأحمر قد تعاطفت منذ ظهور إمبراطوريات إرتبط اقتصادها إرتباطاً مباشراً بشجارة الشرق، وبخاصة بعد أن تم التعرف على مواعيد هبوب الرياح الموسمية في المحيط الهندي مما ساعد كثيراً في عمليات التبادل التجاري المنتظم بين الشرق والغرب<sup>٣٤</sup>.

فقد نجح البطالمة في مصر بتشبيط الملاحة في البحر الأحمر وربطها بالملاحة في البحر المتوسط، حيث قاموا بشق قناة من نهر النيل لتمتد إلى وادي الطميلات ثم إلى البحيرات لتصل إلى خليج السويس ثم إلى البحر المتوسط<sup>٣٥</sup>. كما أن الرومان أرادوا السيطرة على البحر الأحمر وذلك بمحاولة الإستيلاء على اليمن بحملة برية بقيادة ألبوس حليوس سنة ٢٤م، ولكنها فشلت عند أسوار مأرب<sup>٣٦</sup>، ورغم فشل الرومان في السيطرة على تجارة القوافل البرية بين اليمن والشام، إلا أنهم محجوا في توسيع نطاق تجارتهم البحرية التي شملت مساحة جغرافية واسعة، استطاعوا من خلالها أن يصدروا الذهب والفضة والحرير والعقيق والمسوحات القطبية عبر عدة موانئ ربطت بينها مدينة عدن نظراً لموقعها المتميز<sup>٣٧</sup>. ولكن الإمبراطورية البيزنطية استطاعت أن تصع لها موضع قدم في اليمن بطريقة غير مباشرة

<sup>٣٢</sup> - ومن الآلات البحرية وجدت آلة سميت آلة الكمال وهي عبارة عن خشبة مستطيلة مدرجة بقدر لقياس المسافات البحرية. انظر عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ١٠١.

<sup>٣٣</sup> - مثل كتاب السد هد، والأنواء للقرطبي، وعلم النجوم للخوارزمي، وكتب ابن النديم، والبيروني، وثابت بن قرة انظر: الألبوسي، عادل بن أبي الدية، تجارة الطرق البحرية مع اندونيسيا حتى أواخر القرن السابع الهجري/ أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، (بغداد: مشورم ودررة الثقافة والأعلام، ١٩٤٨)، ص ٣٨-٣٩.

<sup>٣٤</sup> - عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ٤٥.

<sup>٣٥</sup> - شهاب، حسن صالح، في الملاحة عند العرب، ط ١، (بيروت: دار العودة، ١٩٨٢)، ص ٣٩-٤٠.

<sup>٣٦</sup> - ومارب مدينة بحية قديمة كانت عاصمة الدولة النبطية والتي ظهرت منذ الألف الأول قبل الميلاد. انظر: العميد، أحمد جابر، مؤسسة العميد الثقافية، الموسوعة اليمنية، ط ١، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٢)، ج ١، ص ٢١٦، ج ٢، ص ٨٠٥.

<sup>٣٧</sup> - الصبي، بدر الدين، العلاقات بين العرب والصين، ط ١، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠)، ص ١٤-١٥.

بواسطة إحتلال الحبشة لها، حتى محي الفرس في القرن السادس الميلادي وسيطرتهم على اليمن، ولكن دخول اليمن في الإسلام غير تلك المعادلة وجعل السيطرة التجارية في البحر الأحمر والمحيط الهندي في يد العرب<sup>٣٨</sup>.

وظهور الدولة الإسلامية كان ربط أقاليم الدولة الإسلامية ضرورة اقتصادية مع تنامي الحركة التجارية، فتم إصلاح قناة ترحان الرومانية القديمة والتي سميت بقناة أمير المؤمنين<sup>٣٩</sup> لربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط، حيث أصبح طريق ملاحى يمرر يستقل سفن البحر الأحمر ويقل حمولتها عن طريق مرفأ عيذاب، وهو الميناء المواجه لحدّة على الساحل العربي للبحر الأحمر و"مركز تجاري مزدهر من مراكز جمع الخراج السلطاني"<sup>٤٠</sup>. ويمتاز مرفأ عيذاب بعمقه وهذا ما سهل عملية وصول البضائع الآتية إليه من اليمن والحبشة، ليتم نقلها بعد ذلك إلى القسطنطينية وأسوان وقوص<sup>٤١</sup>. وهذه الأخيرة في رأى أبي الفدا "من أعمال مصر حقيقة وبعضهم يجعلها من بلاد اليمن وبعضهم يجعلها من بلاد الحبشة وهي فرضة لتجار اليمن وللحجاج الذين يتوجهون من مصر فيركبون من عيذاب إلى حدّة"<sup>٤٢</sup>، ولربما كان عدم الوضوح في تبعيتها لدى أبي الفدا راجع لتقاسم القوى الثلاثة الإشراف على تجارتها كونها مركز تجمع هام للقوافل البرية. ورغم إن عممية الإبحار في البحر الأحمر كان يشكل صعوبة ملاحية لما يتخبره من شعاب مرجانية بارزة، ورياح معاكسة، بجانب بعض مخاطر القرصنة التي كانت تقوم بها عصابات اغتصمت فترات الاضطرابات السياسية لتهاجم السفن التجارية المارة بهذا البحر<sup>٤٣</sup>. إلا أن دوره الحيوي في الحركة التجارية كان حافزاً لاستمرار الرحلات التجارية فيه.

<sup>٣٨</sup> - الألويسي، تجارة الطرق البحرية، ص ٢١.

<sup>٣٩</sup> - صالح، عماد أمين، النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، ط ١، (القاهرة: د.د، ١٩٨٤)، ص ١٨٨.

<sup>٤٠</sup> - ناصر خسرو، أبي معين الدين القياصاني الروزي، سفرنامه وحلة ناصر خسرو القياصاني، تقدم احمد خالد البدي، (الرياض: جامعة مدث سعود، د.ت)، ص ١٣١٩.

<sup>٤١</sup> - الشمري، هلال، ص ٣٤٣.

<sup>٤٢</sup> - أبو الفدا، عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر، تقوم البلدان، تصحيح ثيودر واليارون ماك كوكين دبلا، (مروت - باريس: دار صادر، ١٩٥٠)، ص ١١٢ وكانت عملية نقل الحجاج من الميناء نحو على السلطات دسل كبير من الكوس المرفوعة عنهم. انظر: ابن سير، رحلة ابن جبير، ص ٤٢-٤٣.

<sup>٤٣</sup> - يلاحظ أن مسألة القرصنة البحرية قد دخلت في أدب الرحلات كثرات متلازم مع النشاط التجاري انظر: الفوصي، تجارة مصر، ص ١٠-١١.



صحيح أن تزايد إهتمام العباسيين بنشاط الملاحة التجارية في الخليج العربي منذ بداية القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي قد أثر سلباً إلى حد ما على تجارة البحر الأحمر، فقل دور البحر الأحمر في طريق الرحلات التجارية إذا ما قيس بدور الخليج العربي في تلك المرحلة<sup>٤٤</sup>، وازدهرت موانئ الخليج العربي مثل سیراف والبصرة، وبخاصة بعد أن أمر الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور بدم قناة أمير المؤمنين لأسباب أمنية وذلك سنة ١٤٥هـ/ ٧١٠م<sup>٤٥</sup>، فغدت لدولة العباسية السيطرة على الطرق التجارية البرية عبر آسيا، والبحرية عبر الخليج العربي. إلا أن ظهور الثورات التي اجتاحت الخلافة العباسية، ومنها ثورة الریح وثورة القرامطة في أواخر القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي أدى إلى تدهور الملاحة التجارية في الخليج العربي<sup>٤٦</sup>.

وبالفعل عاد البحر الأحمر ليلعب دوره الحيوي الفعال في الحركة التجارية، وفي استقبال السفن الآتية من الهند والصين وتفريغ حمولتها في عدن عبر المراكب المعروفة بالحرم والمحخصة لهذا الغرض<sup>٤٧</sup>، ليتم بعد ذلك نقل السلع مرة أخرى على سمن البحر الأحمر إلى الحار وجدة ميائي الحجار، ومن ثم إلى القلزم على خليج السويس والتي كانت تعتبر "مدينة على شفير البحر وينتهي هذا البحر إليها وهي في عطف هذا البحر وليس بها زرع ولا شجر ولا ماء وإنما يحمل هم في آبار ومياه بعيدة منهم وهي تامة العمارة بها فرصة مصر والشام ومنها تحمل حمولات الشام ومصر إلى الحجاز واليمن وسواحل هذا البحر بينها وبين فسطاط مصر مرحلتان"<sup>٤٨</sup>، ثم بعد ذلك تُنقل البضائع إلى مصر والشام بالطرق التجارية البرية ليعاد شحنها بحراً من جديد في موانئ البحر المتوسط<sup>٤٩</sup>.

<sup>٤٤</sup> - دراج، أحمد، "هيداب من الثغور العربية المندثرة"، مجلة كلية الآداب، جلد ١٨، (جامعة القاهرة: كنية الآداب، ديسمبر ١٩٥٦) ج ٢، ص ٥٧.

<sup>٤٥</sup> - القروصي، تجارة مصر، ص ٥١.

<sup>٤٦</sup> - حرادات، ولید محمد، الأهمية الإستراتيجية لبحر الأحمر بين الماضي والحاضر، ط ١، (الدوحة: دار الثقافة، ١٩٨٦)، ص ٦٣.  
Ashtor. Eliyaho, A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages, (USA: University of California Press, ١٩٧٦), p1٦٧.

<sup>٤٧</sup> - والحرم هي مراكب طويلة مخصصة لتفريغ البضائع من السفن الكبيرة ونقلها إلى ميناء عدن. انظر: عثمان، تجارة المحيط الهندي ص ١٤٢، أيضاً البلي، محمد بركات، "بداية الكارم ومناه في العصر المملوكي"، مجلة المؤرخ المصري، عدد ١٣، (القاهرة: جامعة القاهرة، يوليو ١٩٩٤)، ص ١٠٤.

<sup>٤٨</sup> - الإصطخري، معاليك المعاليك، ص ٣٣.

<sup>٤٩</sup> - حرادات، الأهمية الإستراتيجية، ص ٦٣.

وقد يكون لتزايد إهتمام الفاطميين بتدفق تجارة الشرق إلى البحر الأحمر، وتشجيعهم لسفن المحيط الهندي التجارية الضخمة على ارتياد موانئه وخاصة ميناء عدن، إلى جانب تشجيع القوى الحاكمة في اليمن وقتئذ للتجار الهنود والصينيين على مد نشاطهم التجاري إلى اليمن، وتأمين الطرق التجارية سواء البرية منها أو البحرية المؤدية إلى البحر الأحمر، وتقنين نظام تحصيل الضرائب التجارية، وإصدار القوانين الإدارية المنظمة لحركة الصادرات والواردات في موانئه وبخاصة ميناء عدن، ومثال على ذلك ما قام به الملك تورانشاه الأيوبي عام ١١٧٤/٥٥٦٩م من تنظيم وتأمين الطريق الملاحي في البحر الأحمر، وذلك بعد حملته لتأسيس دعائم الوجود الأيوبي في اليمن<sup>٥٠</sup>. كل ذلك كان له دور في إمداد عدن بقوة اقتصادية دافعة، كي تصبح نقطة إنطلاق لتجارة سلع الشرق وتوابلها في مواسمها السنوية المعتادة<sup>٥١</sup>.

وقد رادت أهمية البحر الأحمر في فترة الحروب الصليبية، حيث أصبح ممراً محورياً للحجاج القاصدين الأراضي المقدسة من بلاد الشام ومصر وبلاد المغرب، وذلك بعد أن عطل الصليبيون طريق القوافل البري الرابط بين مصر والشام وبين الحجاز، حيث أعقبه الملك الصليبي بلدوين الأول ملك بيت المقدس منذ عام ١١٢٤/٥٥٨١م، فتحول التجار والحجاج القادمين من الشام إلى الطريق الملاحي للبحر الأحمر<sup>٥٢</sup>.

أن أهمية البحر الأحمر التجارية قد تامت مع توسع نطاق المعارف والتقنيات البحرية، التي سمحت بتضخم حجم النشاط السلمي بين الشرق والغرب عما كان عليه قبل، ومما زاد في دور البحر الأحمر وأهميته موقعه الجغرافي المتوسط لمعظم بحار العالم، مما جعله ممراً رئيساً للتجارة العالمية في مختلف العصور وبدا ذلك واضحاً بصورة أعمق توارياً

<sup>٥٠</sup> - كان الفرض الأساسي من الحجة هو إيجاد موقع قدم لدولة الأيوبية في المنطقة. انظر: ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن عمي بن محمد الشبلي، الكامل في التاريخ، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧)، ج ١١، ص ١١٧٨، ليب، صبحي، "سياسة مصر التجارية في عصر الأيوبيين ودمياط"، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٢٨-٢٩، (القاهرة، الجمعية المصرية لدراسات التاريخ، ١٩٨١-١٩٨٢)، ص ١٢٥.

<sup>٥١</sup> - نظراً لإرتباط التجارة في المحيط الهندي بحركة الرياح الموسمية، وبطبيعة حركة الرياح، وبطبيعة الأمواج في المحيط، فقد كانت رحلات التجارة أحياناً تستغرق حوالي عام ونصف في الذهاب والعودة بين عدن والمواجل الهندية. انظر: حرابي، جورج، قصور العرب والملاحية في المحيط الهندي في العصور القديمة والوسائل القرون الوسطى، ترجمة بمبروك بكر، (القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٥٨)، ص ٢٢١.

<sup>٥٢</sup> - ربيع، البحر الأحمر، ص ١٢١.

مع حركة المد الإسلامي الذي وصل إلى سواحل الهند والصين، حيث تشكلت فيهما حالات إسلامية تجارية نشطة، ساهمت في نشر الإسلام في تلك المناطق، وأثرت في ثقافتها تأثيراً لايرال واضحاً إلى اليوم. وقد دعم وجود ميناء عدن في الأهمية البحر الأحمر، حيث شكل موقع عدن الجغرافي محور أساس لدورها التجاري الفاعل في تلك الفترة.

### الأهمية التجارية لموقع عدن الجغرافي

يقع مباء عدن على الخليج المسمى باسمه على مدخل البحر الأحمر، وهذا الموقع جعل من عدن مركزاً تجارياً رابطاً بين شرق إفريقيا وبلاد العرب، ونقطة ارتكاز بين مصر والشام وبين الهند والصين، وعطلة مهمة لانطلاق السفن التجارية في مواسمها المتعارف عليها. فعدن بذلك كما وصفها القنفشدي مدينة "دات حط وإقلاع"<sup>٢٣</sup>، بجانب أنها كما أكد اليعقوبي "ساحل صنعاء"<sup>٢٤</sup> فهي مرفأها لتصدير منتجاتها وبها مراكب الصين وسلاطه والمندب وعلافة والحردة وعثر والحسة وحدة"<sup>٢٥</sup>، أي أنها محطة تجمع للسفن من مناطق مختلفة.

ومن هذا المطلق كانت عدن ملتقى لتجارة الهند والصين والحشة وفارس والعراق، وسوقاً للعديد من السلع، فعلى الرغم من اختلاف أهمية السلع بشكل عام وانتشارها من عصر لآخر ومن مجتمع لآخر، إلا أن عدن قد استوعبت معظم السلع المتداولة كالعسل والبارجيل والهيلجان والأبوس والكافور وأنياب الفيل والسيوف والأحجار الكريمة والطيب والعطور وأنواع الأقمشة المختلفة<sup>٢٦</sup>، بالإضافة إلى المنتجات المحلية كاللؤلؤ، والعقيق اليماني المعروف، والبخور والمر والعص واللبان والبن اليمني، وكذلك البرود اليمنية وهي من أشهر الأقمشة اليمنية المنسوجة<sup>٢٧</sup>، بجانب نبات البقوة الذي كان يستخدم في الصباغة<sup>٢٨</sup>.

<sup>٢٣</sup> - القنفشدي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ١٠١، أن الهند، تقوم البلدان، ص ٩٣.

<sup>٢٤</sup> - اليعقوبي، كتاب البلدان، ج ١، ص ١٧.

<sup>٢٥</sup> - المصدر نفسه.

<sup>٢٦</sup> - ابن الوردي، سراج الدين بن حسن، عمر، غريدة العجائب وفريدة الغرائب، (القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٦٨)، ص ٦٤.

<sup>٢٧</sup> - الحميري، محمد عبد النعم، الروض المطار في بحر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، ط ٢، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٤)، ص ٤٠٨.

<sup>٢٨</sup> - وهو نبات كان يستخرج منه الصبغة الحمراء لاستخدامها في تلوين المنسوجات. انظر: ابن رسول، يوسف بن عمر،

المعتمد في الأدوية المفردة، ط ٣، (القاهرة: مطبعة الباي الخليلي، ١٩٨٣)، ص ٣٧١؛ الحيشي، حسين علي، اليمن والبحر الأحمر

الموقع والموقع جغرافياً - تاريخياً - اقتصادياً - سياسياً - بحرياً - قانونياً، ط ١، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٢)، ص ٧٧.

ورغم كون مدينة عدن مدينة ساحلية وشبه جزيرة بركاية محاطة بسلسلة مرتفعات من جهتها الشمالية، تم شق ممر بري فيها "وَحُلَّ عليه باب حديد"<sup>٦٩</sup> يربطها بمناطق اليمن الأخرى، إلا أنها استقطبت القوى التجارية الدولية.

وربما كانت عدن مدينة صغيرة ومسورة، تُحمل إليها المياه من مناطق مجاورة<sup>٧٠</sup>، إلا أن شهرتها فاقت مدناً مبنية عديدة، وذلك كونها مرفأً تجارة اليمن واقتصادها ليس في الفترة الإسلامية بل ما قبل الإسلام. فقد تمتعت عدن بسمعة عالمية كمركز مرور لتجارة الشرق والعرب، ولذلك جاء ذكرها في العديد من النقوش القديمة، كالقش اليوناني الذي وجد في جنوب مصر والذي يعود إلى القرن الأول الميلادي<sup>٧١</sup>، كما عُرفت قديماً بالعربية السعيدة الذي عُمم بعد ذلك على اليمن كله<sup>٧٢</sup>، وكما يذكر العبدلي أن مدينة عدن "رهت تجارتها على عهد الرومان حتى نافست تجارة القسطنطينية فجاء أساطيل الرومان واخربوا عدن لما فسدت لعاصمتهم وذكر بعضهم أنها دخلت تحت حكم الرومان وكانت مركزاً تجارياً مهماً ودعاها الرومان يومئذ رومانيوم اموريوم أي مخزن الرومان"<sup>٧٣</sup>. وقد ذكرها أيضاً وثائق الخزانة الفاهرية بشكل كبير من خلال خطابات أرسلت منها إلى القسطنطين في مصر أو العكس<sup>٧٤</sup>.

إن تلك المميزات قد جعلت من عدن محط أنظار القوى السياسية سواء في اليمن أو خارجها، حيث اتخذت قاعدةً لشر الدعوة الإسماعيلية الفاطمية<sup>٧٥</sup>، وذلك نظراً لبعدها

<sup>٦٩</sup> - مقدسي، أحسن المقاسيم، ص ٨٥.

<sup>٧٠</sup> - كان في عدن مروة ماء يسمى سبق وكذلك كان ينقل إليها المياه من منطقة الحسوة في غلاة أرم هي بعد يوم منها انظر: العبدلي، أحمد فضل بن علي، هدية الزم في أخبار ملوك الحج وهدن، ط ٢، (بيروت: دار العودة، ١٩٨٠)، ص ١٧.

<sup>٧١</sup> - العفيف، الموسوعة اليمنية، ج ٢، ص ٦٤٢.

<sup>٧٢</sup> - ابن حوقل، أبو القاسم محمد، صورة الأرض، (الطبعة: أبريل، ١٩٣٨)، ج ١، ص ٢٠، وكما تؤكد المصادر أن البيروني قد عثروا كثيرا تجارة اعد فعلوا على عين موضع يسافر سنويا لشابة ورددات الهد إلى الإمبراطورية البيزنطية. انظر: الشهاب، جمال الدين، "علاقات بين مصر واليمن في العصر العباسي"، مجلة الكتاب، مجلد ٥، السنة الثالثة، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، أبريل ١٩٤٨)، ص ٥٥.

<sup>٧٣</sup> - العبدلي، هدية الزم، ص ١٧.

<sup>٧٤</sup> - وهي عبارة عن رسائل متبادلة بين موانئ البحر الأحمر والمحيط الهندي والمحيط، أحضرها أصحابها معهم حفاظاً على حقوقهم ولعولهم، فأحدث هذه الرسائل طريقته إلى حجرة معلقة في القلعة اليهودية وهي ما عرفت بحجرة البصرة انظر: ربيع، البحر الأحمر، ص ١١١.

<sup>٧٥</sup> - فقد أرسل عبيد الله المهدي مؤسس الدولة الفاطمية في منطقة المغرب العربي منصور اليمن سنة ٨٢٦/٨٢٩ م إلى عدن لياشر فيها الحركة الفاطمية، إلى أن صارب إقطاعاً في عهد الدولة الصليبية بيد آل ربيع الداعمين لدعوة المستعرة الفاطمية انظر الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله، كتاب المشترك وضحا والمفترق صفحا، ط ٢، (بيروت: دار الكتب، ١٩٨٦)، ص ١٣٠٥ أيضاً. العفيف، الموسوعة اليمنية، ج ٢، ص ٦٤٣.

عن عاصمة الخلافة العباسية ببغداد، فعدن بذلك كانت محط العديد من التيارات الأيدلوجية كونها مركز جذب ليس تجارياً فقط بل سياسياً أيضاً.

وهناك عدة شروط اجتمعت لتثقل عدن إلى بدء إنطلاقة اقتصادية جديدة منذ أواخر القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وذلك تزامناً مع ازدياد الطلب على المنتجات والواردات الآتية من الهند والصين. فالتحولات العميقة في المنطقة كانت مرتبطة بتغيرات سياسية واقتصادية مؤثرة، ومن ذلك بدء وجود القوى السياسية القابضة بزمام الأمور في اليمن، وتوسع السياسات الفكرية والقيادية والاقتصادية القادرة على إنشاء الأسس الاستثمارية للتجارة النشطة في عدن<sup>٦٦</sup>.

وترسم المصادر المعاصرة صورة مليئة بالحياة والحركة لمدينة عدن من عمليات تفريع وشحن لسفن، ومن مبادلات البيع والشراء بين سكان عدن والتجار الوافدين، مع ما تدره تلك العمليات من أرباح ومكاسب ضخمة، وليس أدل على ذلك الثراء أكثر مما أورده المقدسي على لسان أحد التجار المتعاملين بتجارة عدن "أحشى إن دخلت عدن فسمعت أن رجلاً ذهب بألف درهم فرجع بألف دينار وآخر بمائة دينار فرجع بمئتمائة فلما دخلتها سمعت أكثر مما قاله"<sup>٦٧</sup>. وقد صاحب العمليات التجارية تلك إشراف إداري رسمي دل على مدى اهتمام اليمينيون بإرساء تقاليد ملاحية تنم عن إدراكهم لدورهم في الحياة التجارية والاقتصادية في ذلك العصر.

ويلاحظ هنا أن تجارة عدن كانت مورداً أساسياً من موارد الدخل للخزينة الدولة في اليمن، وتنامت تلك التجارة مع تسارع إيقاع حركة البضائع وتنوعها في الميناء، فقد كانت تقديرات العائدات الضريبية من تجارة عدن عن مراكب السنوق<sup>٦٨</sup> في عهد الدولة

<sup>٦٦</sup> - كبة، إبراهيم، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، ط١، (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٧٠)، ج١، ص١٧٢؛ باهي، عبد الجبار، "دراسة مقارنة للأحوال التجارية في موانئ الخليج والجزيرة العربية في القرن الرابع للهجرة"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٦، السنة ١٤، (الكويت: جامعة الكويت، ١ أكتوبر ١٩٨٨)، ص١٧٥.

<sup>٦٧</sup> - المقدسي، أحمد بن القاسم، ص٩٧.

<sup>٦٨</sup> - وهو نوع من السفن إنتشرت على سواحل المحيط الهندي والساحل الغربي، وينبع طولها ثمانين قدماً، وحولتها حوالي مائة وخمسين طناً، وتتميز بمقدمة منخفضة ومؤخرة عالية، وهي تستخدم الشراع المربع في تسييرها. انظر ماهر، معاد، البحرية في مصر الإسلامية وأثرها الباقي، (القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧)، ص٣٤٨-٣٤٩.

الريادية حوالي مائتا ألف دينار عثري سوباً<sup>٢١</sup>، اودات تلك العائدات سوباً بشكل مطرد حتى باتت في عهد الدولة الأيوبية حوالي ستمائة ألف دينار تصب في أربع خزائن تابعة للدولة :-

١- خزانة للمراكب القادمة من الهند.

٢- خزانة خاصة بمكوس نبات القوة.

٣- خزانة خاصة بمكوس الخيول.

٤- خزانة لضرائب السفن المعادرة إلى الهند.

وهذا ما أكدته ابن الجاور حيث " كان يرفع من عدد في كل عام أربع خزائن إلى حصص تعز قدوم المراكب من الهند وخزانة دخول القوة إلى عدن وخزانة خروج الخيل من عدن إلى الهند وخزانة سفر المراكب إلى الهند وكل خزانة من هذه الخزائن يكون ملعبها مائة وخمسين ألف دينار زائد ناقص"<sup>٢٢</sup>.

والجدير بالذكر إن عدة موانئ على البحر الأحمر والساحل الإفريقي قد ارتبط ظهورها بتنامي أهمية مدينة عدن، وازدياد حركة السفن التجارية فيها، كميناء جدة الذي كان سوقاً موسمياً هاماً يستقبل الحجاج والتجار القادمين عن طريق البحر<sup>٢٣</sup>، وهناك على الساحل الإفريقي مدينة مقديشو، حيث تجتمع فيها صادرات الحبشة والسودان وشرق إفريقيا، وميناء عدول<sup>٢٤</sup> على الساحل الارتيري والمقابل لميناء عدن، بالإضافة إلى ميناء سيراف على الخليج العربي والذي كان يستقبل صادرات والعراق وبلاد فارس ليتم نقل بعضها إلى عدن<sup>٢٥</sup>.

<sup>٢١</sup> - وهذا الدينار يسب إلى دور الضرب في مدينة عتار اليمنية وكان يزن حوالي ١,٠٨ غرام. انظر. العميد، الموسوعة اليمنية، ج ٢، ص ١٩٦٧ أيضاً أبو زيد، روبة مادي مرسى، المنظمات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن منذ صدر الإسلام حتى آخر القرن الثالث الهجري، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة: كلية الآداب: ١٩٩٢)، ص ٩٥-٩٦.

<sup>٢٢</sup> - ابن الجاور، حقة بلاد اليمن، ص ٦٥.

<sup>٢٣</sup> - ربيع، البحر الأحمر، ص ١٢٠.

<sup>٢٤</sup> - هذا الميناء كان من اللواتي الإمبريالية التي استغلت أرائل المسلمين المهاجرين إلى الحبشة عن طريق اليمن، وكان أيضاً من اللواتي استغلت للمراكب التجارية الآتية من عدن والتي عرفت بحلاب القلزم، وذلك لتسويق السلع في إفريقيا والعكس انظر. شهاب، أضواء، ص ١٣٥، أيضاً. دراج، عذاب، ص ٥٨.

<sup>٢٥</sup> - مر، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد عبد القادي أبو ريدة، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٤٨)، ج ٢، ص ٣٢١-٣٢٢.

مما سبق يتضح مدى تأثير الموقع الجغرافي على موضع منطقة ما، وما يمكن أن يحميه الموقع الجغرافي لمدينة ما من أهمية، وهذا ما بدى من خلال ما إستعراض ما شكلته جغرافية عدن من معالم فاعليتها التجارية في تلك الفترة. وستصبح أهمية ذلك الموقع أثناء حوص دروب طرق القوافل والسفن.

### الطرق التجارية (طرق القوافل والطرق الملاحية)

كانت الأهمية التجارية للبحر الأحمر وموانئه واضحة عبر عصوره المختلفة، فبعد القرن الثالث قبل الميلاد كانت السفن القادمة من الهند والصين تفرغ بضائعها في عدن فتقل بعد ذلك عبر طريقين: الطريق البري ويتجه شمالاً إلى بلاد الشام، ويتفرع منه طريق آخر إلى بلاد الرافدين، أما الطريق البحري فقد كان يمر عبر البحر الأحمر<sup>٢٤</sup>.

وقد ظل الطريق البري القديم هو الطريق المتبع من قبل القوافل لقرون طويلة، واكتسب أهميته من خيرة القوافل التجارية في معرفة دروبه ومسافته، ولذلك كانت رحلات القوافل فيه مستمرة تقريباً طوال العام عبر طريقين برين: الطريق الداخلي الآتي من عدن والمتجه إلى مدينة زبيد وعلافة ومرسى حكاك، أو إلى مدينة الجند ثم منطقة دي اشرق ثم قبيل سمارة ومن ثم إلى صنعاء، وبعد ذلك يتجه إلى صعدة وبلاد همدان وبحران والطائف لينتهي في مكة<sup>٢٥</sup>.

ويستغرق هذا الطريق حوالي الشهر وهو الطريق الأبعد ولكنه الأكثر اعتدالاً في هوائه والأقل وباءاً مقارنة مع الطريق الساحلي الذي كانت تسلكه القوافل التجارية الآتية من عدن عبر وادي قحمة متجهة إلى الشمال، وهو الطريق الأقصر ولكنه الأكثر وباءاً وحرأ<sup>٢٦</sup>. وبالإضافة إلى تلك الطرق هاك طريق عدن المتجه شرقاً إلى حضرموت والمهرة

<sup>٢٤</sup> - حيث كان السفن والمعبون يقومون بدور الوسطاء التجاريون لنقل السلع من المحيط الهندي إلى البحر المتوسط. ومي ساعدتهم على ذلك اكتشاف سر الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، ودورها في الإبحار إلى الهند صيما من البحر الأحمر عبر عدة مسارات في المحيط الهندي انظر: ناجي، دراسة مقارنة، ص ١٧٥ أيضاً: يوسف، علاقات العرب التجارية، ج ١، ص ١٤

<sup>٢٥</sup> - عبد الكريم، محمد حسن، التجارة وطرقها في الجزيرة العربية بعد الإسلام في القرن الرابع الهجري، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، ١٩٨٤)، ص ١٠٣.

<sup>٢٦</sup> - المرجع نفسه.

والحادثة، ومن ثم إلى عمان وسيراف على الخليج العربي، إلا أنه لم يكن مطروحاً بدرجة كافية نظراً لوعورته، ولذلك كان يستعاض عنه بالطريق البحري على طول شواطئ بحر العرب إلى الخليج العربي<sup>٧٧</sup>.

والخدير بالذكر أن طول المسافات البرية قد تم تحديدها من قبل القائمين على تنظيم سير القوافل التجارية لتسهيل عملها، فهناك دائماً ارتباط وثيق بين قوة الدولة وبين ازدهار التجارة، فطالما عملت الأسر الحاكمة أو الدولة المركزية اليمينية على تأمين الطرق وتوفير ما تحتاجه القوافل، كان ذلك سبباً مباشراً لدوران عجلة التجارة نحو الاردن. ومن هنا نُظمت العلامات المميزة على الطرق بين عدن والمناطق الأخرى لتوضيح معالمها والمسافات بينها، والتي كانت غالباً ما تقاس بالسكك أو بالأميال معتمدة على مدى قوة البصر. وكانت هذه العلامات توضع بوجه خاص في المناطق الوعرة أو القليلة السكان، عند تعدد وجود الأدلاء<sup>٧٨</sup>، بحيث كان يتم وضع علامات حجرية ثابتة أو علامات صوتية ليلية<sup>٧٩</sup> في بعض المناطق وذلك قد يكون عند سفر القوافل ليلاً تجنباً للحرارة لهاراً. هذا بالإضافة إلى إقامة محطات حراسة واستراحة للقوافل للتزود بالماء والعداء كما أشار إلى ذلك ابن خردادبة<sup>٨٠</sup>.

ويلاحظ بأن طرق التجارة البرية بحسب استخدامهما في نقل البضائع عبر القوافل إلا أنها كانت تستخدم في نفس الوقت كطريق بري للحجاج القادمين عبر عدن. فقد كانت قوافل الحجاج تستفيد من الحماية التي كانت تتمتع بها القوافل التجارية، فمن المعروف أنه كان على رأس كل قافلة قائد أو أمير يقود فرقة مسلحة من الحرس مكلفة من قبل الدولة لهذا الغرض. ويلاحظ إن قوافل الحجاج كانت بحيرة مثلها مثل القوافل التجارية على دفع المكوس عند مرورها من بعض المدن، وقد اختلفت تلك الضرائب من مدينة لأخرى بحسب حركة النشاط التجاري فيها، فكلما رادت الحركة التجارية المارة

<sup>٧٧</sup> - الإصطخري، المسالك والممالك، ص ٢٨؛ أبو الفداء، تقويم البلدان، ص ٨٣-٨٤؛ القنصندى، صبح الأعشى، ج ٥،

ص ١٥٧؛ ابن حوقل، صورة الأرض، ج ١، ص ٤٩.

<sup>٧٨</sup> - عبد الكريم، التجارة وطرقها، ص ٩٤.

<sup>٧٩</sup> - المرجع نفسه، ص ٩٥.

<sup>٨٠</sup> - ابن خردادبة، المسالك والممالك، ص ١٤٣.



بتلك المدن زادت بالتالي قيمة الصرائب المعروضة على السلع التجارية، وعلى الحجاج المارين بها<sup>٨١</sup>. وهذا أمر طبيعي نتيجة لرغبة السلطات السياسية في الاستفادة القصوى من النشاط التجاري المار بأراضيها.

على الرغم من أن الطرق التجارية البرية كانت هي الطرق الأكثر أمناً وحيرة من قبل القوافل التجارية، إلا أن أهميتها تضائلت أمام اندفاع الحركة التجارية نحو ارتياد الملاحة التجارية بالطرق البحرية المعروفة آنذاك، وقد تطابق ذلك مع تطور أساليب وتقنيات الملاحة<sup>٨٢</sup>، ومعرفة المواسم المناسبة للإبحار فيها، وتطور صناعة السفن التجارية برعم ما يكتشفها من مخاطر طبيعية وقرصة<sup>٨٣</sup>، وكان ذلك ربما لسعة حجم البضائع المقولة عبر الطرق البحرية مقارنة بالطرق البرية، بجانب تعدد الموانئ الموزعة على طول الطرق البحرية، لذلك كانت الأفضلية للطرق الأقل تكلفة والأسرع توصيلاً<sup>٨٤</sup>.

ومن هنا اردهر الممر الملاحي المار عبر البحر الأحمر، وبالتالي اردهرت الموانئ المتواجدة على صعيته، ومنها ميناء جدة الذي كان يعتبر ميناء رئيس لاستقبال بضائع عدن، لينم نقلها بعد ذلك إلى ميناء الطور على الشاطئ العربي للبحر الأحمر والمحخصص للسلع المتجهة إلى مصر، وهناك أيضاً ميناء أبلة المخصص للسلع المتجهة إلى الشام<sup>٨٥</sup>. وقد وحد ارتباط تجاري وثيق بين مينائي عدن وعيداب، حيث كانت يتم بشكل دوري استقبال السلع القادمة من عدن في عيداب<sup>٨٦</sup>.

<sup>٨١</sup> - في مدني صعدة وريد كان الولاد يحرصون ملين ثلث الفروم وربع الفدر على الحجاج والتجار، بينما في عدد كان بعض السلع القادمة من مصر والحد تصي من الصرائب، لما في عيداب فكان الفاجر يدفع الزكاة فقط انظر: ناسي، دراسة مقارنة، ص ١٩٠.  
<sup>٨٢</sup> - يؤكد رسلر أن ملاحي المحيط الهندي كانوا يفسون المسافات البحرية بالقصة العقد وهذا تطور ملاحي جديد. انظر: رسلر، حاك، الحضارة العربية، ثرمب، خليل محمد خليل، ط ١، (بيروت، باريس: منشورات هويدات، ١٩٩٣)، ص ١٣٧.  
<sup>٨٣</sup> - يصف البيروني موج "قوة" أو "زوارق" "السومنت" أو ما يسمى بقراصنة البحر وعددها في بعض الأحيان يربو على الخمسين رورفاً، بأنهم مجموعات لمركز في مناطق معروفة مثل جزيرة سومطرة ومنطقة الدبل بالسند وبعض خلجان سواحل البحرين منحصصة في عمليات قطع الطرق على السفن التجارية اعادة كاعتفها. انظر: البيروني، أبو ترخان محمد بن احمد، تحقيق ما تلهند من مقولة ومقبولة أو مردولة، ط ٢، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣)، ص ١٤٧-١٤٨.

<sup>٨٤</sup> - أبو ريد، التنظيمات الاقتصادية، ص ١٧٦.

<sup>٨٥</sup> - ربيع، البحر الأحمر، ص ١١٩، أنشقر، تجار التوابل، ص ٥٥.

<sup>٨٦</sup> - المقرئ، في المس أحمد بن علي، كذب الواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، (بيروت: دار صادر، ١٩٧٠)، ج ١، ص ٢٠٢.

وعذاب كما يصفها القرظي "مدينة على ساحل بحر جدة وهي غير مسورة وأكثر بيوتها أحصاء وكانت من اعظم مراسي الدنيا بسبب أن مراكب الهند واليمن تخط فيها البضائع وتقلع منها مع مراكب الحجاج الصادرة والواردة"<sup>٨٧</sup>. وميناء عذاب كما يؤكد ابن الوردي كان تحت سيطرة سلطان مصر بالمشاركة مع حاكم الحبشة أو ما يعرف بوالي البجة، والذي كان يتقاسم مع الوالي المصري المكوس والعائدات الضريبة التجارية المتحصلة من استقبال قوافل التجار والحجاج المارة به<sup>٨٨</sup>، في حين كان يتم بعد ذلك نقل قوافله التجارية الآتية عن طريق الصحراء إلى مدينة قوص في صعيد مصر والتي تمحصت باستقبال تلك القوافل من عذاب، ومن ثم تعبر تلك المتاجر عبر النيل إلى الفسطاط فالإسكندرية، أو دمياط في طريقها إلى البحر المتوسط وأوروبا<sup>٨٩</sup>.

وقد استوجب طول الطريق البحري بين عدن والسواحل الهدية والصيفية المرور بالكثير من الموانئ والمدن عبر بحر العرب وشواطئ الخليج العربي والمحيط الهندي، التي رودت بالممرات المضيقية بمصايح نعطية لإرشاد السفن المارة بها. وكانت السفن التجارية ترسو عند تلك الموانئ للترود بالنصائح والماء والقيام بأعمال الصيانة وممارسة عمليات البيع والشراء. والملاحظ أن هذا الطريق البحري المتحادي للسواحل هو الذي اعتاده التجار في أسفارهم، نظراً لسهولة وحلوه من المخاطر، على عكس الطريق البحري الآخر من عدن مباشرة إلى وسط المحيط الهندي دون المرور بالموانئ البحرية، حيث كانت تكتفه في بعض الأحيان العواصف البحرية<sup>٩٠</sup>.

ومن المعروف أن الرحلات من عدن إلى الساحل الهندي عبر الطريق المباشر إلى عمق المحيط كانت ممكنة طوال العام حيث كان من الممكن القيام بأكثر من رحلة ذهاباً وإياباً خلال موسم واحد مع اسباب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، حيث كانت تلك

<sup>٨٧</sup> - القرظي، الخطط والآثار، ج ١، ص ٢٠٢.

<sup>٨٨</sup> - ابن الوردي، هريدة العجائب، ص ٥٨.

<sup>٨٩</sup> - ابن الفقيه، أبو بكر أحمد بن محمد، كتاب مختصر البلدان، (الهند: مطبعة بريل، ١٩٦٧)، ص ١١٣ العسكري، سمعان إبراهيم، التجارة والملاحة في الخليج العربي في العصر العباسي، (القاهرة: مطبعة مدني، ١٩٦٢)، ص ١٧٤ ربيع، البحر الآخر، ص ١١٩.

<sup>٩٠</sup> - الألويسي، تجارة الطرق البحرية، ص ٥٥.

الرحلة تستغرق حوالي ثلاثة أشهر<sup>٩١</sup>. حتى تصل إلى مدينة كولم مالي على الساحل الهندي ليتواصل الإبحار بعدها إلى مدينة خائفو أو كانتون في الصين<sup>٩٢</sup>.

ومما سبق يتضح إن سير السفن في رحلاتها الملاحية كان يمر عبر طريقين، وفي مواسم محددة، أحدهما الطريق الموارى للشواطئ وهو الطريق الأطول، والآخر الطريق الملاحي الأقصر في عمق المحيط الهندي. وفي كليهما تبدأ السفن بالتحرك من بداية شهر نوفمبر، وتتفاوت مدة السفر بحسب طول الطريق. ففي الطريق الملاحي المباشر تستطيع السفن الذهاب والعودة أكثر من مرة، بينما الطريق الملاحي الآخر المار عبر السواحل فيستغرق السفر فيه حوالي العام، حيث تقضي السفن فترة الصيف في كانتون على الساحل الصيني لإتمام عمليات التبادل التجاري قبل أن تعادر راجعة من نفس الطريق الذي أتت منه. وهذا الطريق الملاحي الطويل ينطلق من عدن ثم إلى عمان لتتوقف السفن في سيراف لتزويدها بالمتاجر الآتية من الخليج العربي ثم تتجه السفن بعد ذلك عبر خط ساحل المحيط الهندي وموابيه لتصل إلى ساحل الملابار، حيث تزود السفن بالمنتجات الهندية من ثوابل ومنسوجات ومعادن<sup>٩٣</sup>.

ومن ثم بمساعدة الرياح الموسمية الشمالية الشرقية تصل السفن إلى بحر المالديف حيث أخشاب جوز الهند للاستفادة منها في تصليح السفن، وبناء سفن جديدة<sup>٩٤</sup>، لتتجه بعدها إلى السواحل الهندية، ثم إلى شبه جزيرة الملايو<sup>٩٥</sup>، ومن بعدها تتوجه السفن إلى سومطرة وجاوة حتى تصل إلى مضيق ملاكة أو ملقا، ثم تقصد السفن موانئ الهند الصينية ومن هناك تتابع سيرها على طول الساحل الصيني لتنتهي الرحلة في مدينة كانتون

<sup>٩١</sup> - عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ٩٢.

<sup>٩٢</sup> - وهي كما يقول أبو الفدا عنها "من أبواب الصين على الفهر وموضعيها على شرقي فر محمدان وهي المراكب الأكبر" انظر: أبو الفدا، تقويم البلدان، ص ١٣٦٥ وقد اعتنت الأسر الصينية الحاكمة بهذا المباء لتعويض خسائر فقدان طريق الحرير البري في أمام أسرة سونغ انظر: رباد، نقولا، "تجارة بلاد الشام"، مجلة الاجتهاد، عدد ٣٤، ٣٥، السنة التاسعة (بيروت: دار الإفتاء، شباط ١٩٩٧)، ص ٢٩.

<sup>٩٣</sup> - النقي، بلاد الهند، ص ٢١١-٢١٢.

<sup>٩٤</sup> - أحمد، سيد مقبول، العلاقات العربية الهندية، تعريب نقولا رباد، (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤)، ص ١٢٥.

<sup>٩٥</sup> - والتي يسميها القزويني بأنها "مدينة عظيمة مبنية عالية السور في بلاد الهند كثيرة البساتين إنما أول بلاد الهند مما يلي الصين وإنما منتهى سير المراكب إليها ولا ينتهيها أن تجاورها وألا غرقت لما قعة يضرب بها السوف القلعة وهي الهندية العتيقة". انظر: القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد، (بيروت: دار صادر، ١٩٧٩)، ص ١٠٥.

الصبية<sup>٦٦</sup>. ويرر ها تساؤل هو لماذا لا تتابع السفن سيرها بعد تلك المدينة الصينية؟ وقد تكون الإجابة كما ذكرها شيخ الربوة الدمشقي من وقوع كانتون في البحر الصيني المعروف بكثرة الشعاب والأخوار فيه حتى سمي بالبحر الرفي لشدة ظلمته<sup>٦٧</sup>، وإحتمال إنه كان للمراكب الصينية خبرة بكيفية الإبحار فيه ولم تتوفر تلك الخبرة للسفن العربية.

ويلاحظ هنا أن السفن الصينية الكبيرة ذات سعة الشحن الصالحة ما بين ٥٠ إلى ٦٠ طناً كانت تجوب السواحل الآسيوية فتأتي من البحار الصينية العميقة لتجتمع في يانغ-تشيو وكانتون لملافاة التجار المسلمين، والسفن الآتية من عدن للقيام بالتبادل السلمي<sup>٦٨</sup>. أما بالنسبة للإبحار عبر البحر الأحمر فقد كانت هناك مراكب أصغر حجماً من سفن المحيط الهندي، تقوم بمهمة نقل البضائع الآتية من المحيط الهندي إلى جدة ومصر، ومن ثم إلى البحر المتوسط، مستعينة في ذلك بالرياح الجنوبية<sup>٦٩</sup>. بالإضافة إلى تلك المراكب كانت هناك سفن الخليج العربي والتي تدور على طول ساحل الجزيرة الجبلي، فتمر بطعار وعدن ثم تصعد عبر البحر الأحمر إلى ربلع على الشاطئ الحبشي، أو تنحدر إلى جدة ثم عيذاب على الشاطئ المصري، لتواصل التوافل البرية أو المراكب النهرية البلية بعد ذلك إلى البضائع إلى البحر المتوسط، والذي زادت فيه حركة السفن التجارية بشكل واسع في مرحلة المد الأوروبي الصليبي<sup>٧٠</sup>.

وفي سياق الحديث عن الطرق البحرية لا يجب سريان الطريق البحري المنفرع من عدن إلى الساحل الإفريقي، الذي عمق القرب الجغرافي بينهما من النشاط التجاري بين

<sup>٦٦</sup> - عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ٥٦.

<sup>٦٧</sup> - الدمشقي، شيخ الربوة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي طالب، تحفة الدهر في عجائب البر والبحر، (لايسنج بشر مصر، ١٩٢٢)، ص ١١٣.

<sup>٦٨</sup> - بروي، إدولر، تاريخ الحضارات - المصور الوسطى، ترجمة يوسف أسعد داغر، (بيروت: عويلات للطباعة والنشر، ٢٠٠٣)، ج ٣، ص ٢٤٢.

<sup>٦٩</sup> - ناصر عسرو، سفروا، ص ١٣٢، وما كان لظاهرة المد والجزر دوراً في تنظيم عمليات الإبحار بجانب تأثير الرياح الموسمية، حيث كان للمحيط الهندي عمليتان للمد والجزر في السنة. انظر ابن حرداذية، المسالك، ص ٧٠.

<sup>٧٠</sup> - يلاحظ بأن حركة التواجد الصليبي وروعهم ما حفته في ضلته من طابع شوتر والصراع بين الجانبين الأوروبي والإسلامي، إلا أنه قد ساهم في زيادة عمليات التبادل التجاري والاقتصادي والفتالي بين الطرفين. انظر: رقيق، قسطنطين، "التجارة الإسلامية وأثرها في الحضارة"، مجلة المقتطف، مجلد ٧٨، قسم ٥، (الشامرة: ١٠ ديسمبر ١٩٣٥)، ص ٥٤٥.

الطرفين، ورغم ذلك القرب إلا أن الرحلات بين الجانبين وفي كثير من الأحيان كانت تعترضها رياح متغيرة ما بين جنوبية غربية أو شمالية شرقية، لهذا كان معدل ما تحتاجه السفن من دهاب وإياب ومكوث في الساحل الإفريقي من ستة إلى ثمانية أشهر. ومن هنا إستوطن البليون الساحل الإفريقي باستمرار، مد عهودهم القديمة، وشكلوا في العديد من الأسر العربية التي امتزجت مع سكانه الأصليين، بل وتولت العديد من تلك الأسر الحكم في بعض مدنه<sup>٩١</sup>.

فقد كانت إفريقيا بما تمتعت به من توفر المواد الخام المتنوعة الأصناف، أرضاً خصبةً لتواجد النشاط التجاري إليها، والذي كان يبدأ من مرسى حمون على الشاطئ الإفريقي الشرقي، ثم يمتد جنوباً عبر طريق ملاحي موارياً للسواحل، تقطعه السفن لتمر بموانئ مقديشو وبراو وملدي ومنيسه ورنجار وكلوة، وكلها إتحدت الطابع العربي متأثرةً بنسبة كبيرة من سكانها العرب. وكان لمائة ذلك النشاط مباء سفالة في موزنبيق وحزيرة قبلو أو مدعشقر التي أطلق عليها التجار المسلمون إسم بلاد الواقواق بطراً لبعدها<sup>٩٢</sup>.

كما مر في السابق مثلت الطرق التجارية سواءً بريةً أو بحرية رئة التجارة، فمن خلالها تم ليس فقط التبادل السلعي بين الشرق والغرب، بل أيضاً التبادل الثقافي والحضاري، ظهر ذلك في التمارح اللغوي الثقافي والسكاني في العديد من الموانئ على طول سواحل المحيط الهندي، والبحر الأحمر، والبحر المتوسط، ولعبت عدد من خلال موقعها حقبة أساس ربطت معظم الطرق التجارية بعضها. ولكي يستكمل الموضوع أركانه سيتم الحديث عن السفن التجارية التي تبحر من وإلى عدن.

### أنواع السفن

عد الحديث عن الملاحة التجارية، والطرق البحرية، ومباء عدن فلا بد من الحديث عن وسيلة النقل وهي السفن، التي تطورت صناعتها بتطور الخبرات الملاحية بين الموانئ المختلفة، ومنها عدن التي لا بد أنها ساهمت بنصيبها تنمية تلك الصناعة، فمنذ القرن

<sup>٩١</sup> - عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ٩١.

<sup>٩٢</sup> - المسكري، التجارة والملاحة، ص ١١٧٤، عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ٩٤ - ٩٥.

في صناعة مراكب الجلاب التجارية، التي كانت تصنع من خشب "مجلوب من الهد واليمن وكذلك القنار"<sup>١٠٧</sup>، وهذه المراكب كانت كثيراً ما ترسو في عدد من مهمات تجارية. وأسترعى إنشاء ابن جبير أيضاً أشرعة الجلاب المصنوعة من خوص أشجار المقل، ووصفها بأنها "ملفقة الإنشاء لا يستعمل فيها مسمار البتة وإنما هي مخططة من القبار وهو قشر جوز الهند يدرسونه إلى أن يتخيط ويقتلون منه أمراًساً يخطون بها المراكب"<sup>١٠٨</sup>.

وقد يكون أحد الأسباب في استخدام أسلوب تثبيت أجزاء السفينة بالخيوط والمسامير الخشبية رغم صعوبتها بدلاً من المسامير الحديدية يرجع إلى عدة احتمالات منها ما يراه المسعودي من أن "مراكب الحبش لا يستعمل فيها الحديد لأن ماء البحر يذهب الحديد فتدق المسامير في الألواح، لذلك استعمل أهل المحيط الحياطة"<sup>١٠٩</sup>، فالسبب هنا هو اختلاف ملوحة البحر بين البحر الأحمر وبين البحر المتوسط. بينما يرى حوراني أن ارتفاع نفقات استخراج الحديد هو السبب في الاستعانة به في صناعة سفن المحيط الهندي<sup>١١٠</sup>.

وقد يكون السبب راجعاً كما صور ابن بطوطة من مشاهداته إلى أنه "بمذه الخبال تحاط مراكب الهد واليمن لأن ذلك البحر كثير الحجارة، فإن كان المركب مسمراً بمسامير الحديد صدم الحجارة فاكسر، وإذا كان مخططاً أعطي الرطوبة فلم ينكسر"<sup>١١١</sup>، فالطبيعة الجيولوجية لكل من المحيط الهندي والبحر الأحمر قد حثمت الاستعانة بالخيوط اللبمية المثبتة لإعطاء السفن المرونة والمتانة في امتصاص صدمات الأمواج العاتية التي هي من طبيعة المحيط الهندي، والقدرة على استيعاب صدمات الشعب المرجانية المنتشرة بكثرة في البحر الأحمر. ثم أن اتساع قاعدة تلك السفن يجعلها أقل عرضة للكسر من مثيلاتها المسماوية المستخدمة في البحر المتوسط، كما أن استخدام تلك الخبال اللبمية تجعل عمليات الصيانة للسفن أسهل عنها باستخدام المسامير الحديدية<sup>١١٢</sup>.

<sup>١٠٧</sup> - ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص ٤٩.

<sup>١٠٨</sup> - المصدر نفسه، ص ١٧.

<sup>١٠٩</sup> - المسعودي، أبي الحسن علي بن الحسين بن علي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تدقيق يوسف داهر، ط ٤، (بيروت).

دار الأنس للكتاب والنشر، ١٩٨١، ج ١، ص ١١٠.

<sup>١١٠</sup> - حوراني، العرب والملاح، ص ٢٥٧-٢٥٨.

<sup>١١١</sup> - ابن بطوطة، رحمة ابن بطوطة، ص ٣٨٤.

<sup>١١٢</sup> - عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ١٢٤-١٢٥.

ومن الملاحظ أن تعدد أنواع السفن المستخدمة في المحيط الهندي والبحر الأحمر، وتعدد أغراضها جاء نتيجة إحتلاف طبيعة الموانئ التي ترسو السفن عندها، وإحتلاف طبيعة وحجم البضائع التي تقلها، وإحتلاف أمد الرحلات التي كانت تقوم بها تلك السفن.

وهناك العديد من المسميات التي أطلقت على السفن بإحتلاف مهامها، ومنها الفرقور وهو نوع من السفن عرفتها السواحل العربية ومنها عدن قديماً، وظل العمل بها في الفترات اللاحقة من العصور الوسطى. وتفاوتت أحجام هذا النوع من السفن بين الكبير والمتوسط، وبعضه ذو ثلاث طبقات أو قلاع. وهناك نوعان منها القراقير الحربية المرودة بالآلات الحربية، والقراقير التجارية المستخدمة في نقل البضائع لأساطيل السفن الكبيرة<sup>١١٣</sup>.

والجلاب أو الخيطي وهو نوع من السفن كان يستعمل بكثرة في البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي. وكان يقوم بنقل الحجاج والبضائع، كما كان العديد منه يدخل ضمن قطاع السفن الحكومية، لسعة حمولته التي تراوحت ما بين ٨٠-١٨٠ طناً<sup>١١٤</sup>. وهذا النوع من السفن معتوح الطهر ولذلك كان بعض البحارة - في الأغلب من الروح - متخصصون في إفراغ مياه البحر كلما تجمعت فيه، كما كانوا يطون أجسامهم بريت السمسم، ويسدون أنوفهم بالشمع، ثم بغوصون إلى قاع السفينة المعمور في المياه ليسدوا الثقوب بالشمع كلما ظهرت على الهيكل الخارجي للسفينة<sup>١١٥</sup>.

ومن السفن المستخدمة في نقل الحجاج والمحمل أو كسوة الكعبة، بالإضافة إلى نقل السلع وخاصة البهار والبن بين موانئ اليمن والحجاز ومصر، سفن الدار ذات الشراع الواحد المثلث الشكل، التي كانت تصنع في تلك الفترة في كل من ساحل المليبار والسواحل العربية ومنها عدن. وطول السفينة حوالي خمسة وثمانين قدماً، وعرضها عشرون قدماً، أما حمولتها فحوالي مائة وخمسين طناً وكانت هذه السفن تحوي مياه البحر الأحمر والبحر العربي وسواحل شرقي أفريقيا، حيث استخدمت أيضاً في تجارة العبيد<sup>١١٦</sup>.

<sup>١١٣</sup> - العيني، السفن الإسلامية، ص ١٢٤.

<sup>١١٤</sup> - النخيلي، السفن الإسلامية، ص ٢٨-٢٩.

<sup>١١٥</sup> - المقريري، الخطوط، ص ١٢٠٣، من: الحضارة العربية، ج ٢، ص ٣١٦.

<sup>١١٦</sup> - النخيلي، السفن الإسلامية، ص ٤٥.

وهناك روارق الحرم الطويلة وكانت من الزوارق اليمنية المعروفة ذات الشكل المخوف والمكشوف، والتي كان لها ثلاث صواري، وهي مخصصة في تمرير شحلات البضائع ونقلها من السفن التجارية الضخمة إلى الموانئ، وفي تحليل تلك السفن الضخمة عند جوارحها بعيداً عن الشواطئ الرملية. وقد تواجدت هذه الزوارق بكثرة في عدن وفي بحر الليل وخاصة في أوقات فيضانه مترامنة مع سير المراكب التجارية البلية<sup>١١٧</sup>.

ووجدت في تلك الفترة أيضاً سفن السيوق، وكما سبق كان هذا النوع من السفن أكثرها إنتشاراً في السواحل العربية والبحر الأحمر والمحيط الهندي، حيث يورد بالبحرمة تلك الصورة بقوله "وكل من أراد السفر إلى جهة من الجهات حمل متاعه في الزوارق أي السنايق الصغار إلى أن يتعدى البحر فتجئ الجمال والدواب فترفعه من عند المكسر"<sup>١١٨</sup>. والسنوق مكشوف الظهر، ذو قيعان مستوية، وله مقدمة مدبة ومؤخرة عريضة، ويبلغ طوله حوالي ثمانين قدماً، وتتراوح حمولته مابين ثمانين ومائة وثمانية أطنان<sup>١١٩</sup>.

ومجانب إهتمام بناء السفن اليمنية ببناء المراكب والسفن الصغيرة، أولوا عنايةهم أيضاً بصنع السفن الضخمة، حيث تم تزويدها بالكثير من التقنيات الصية، حتى تتلاءم مع طبيعة الرحلات الطويلة عبر المحيط الهندي، فكان لبعضها دفعة حاسية قرب مؤخرة السفينة، ومرساة حجرية أو معدنية عظيمة، كما أدخل عليها نظام تثبيت الصواري والأشرعة للإستفادة القصوى من قوة الرياح الدافعة. ورؤدت تلك السفن أيضاً بحجرات كثيرة تتسع لحوالي أربع مائة شخص، كما أستعملت السلام في الصعود إليها وذلك لفرط ارتفاعها<sup>١٢٠</sup>.

وقد وجدت العديد من السفن التي استخدمت في تجارة عدن منها السفن الهدية<sup>١٢١</sup>، وكانت من التنظيم بحيث اشأت لها السلطات الهدية إدارة بحرية حكومية

<sup>١١٧</sup> - المرجع نفسه، ص ٢٢.

<sup>١١٨</sup> - بالبحرمة، لفر عدن، ج ٩، ص ٨-٩.

<sup>١١٩</sup> - عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ١٥١-١٥٣.

<sup>١٢٠</sup> - العسكري، التجارة والملاحة، ص ٢٢١-٢٢٢.

<sup>١٢١</sup> - وكانت السفن الهدية على الرغم من صنعها إلا أنها كانت تُربط بعضها بالخيوط. انظر:



للإشراف عليها وتنظيم حركة ملاحتها<sup>١٢٢</sup>. ومن بين أفضل السفن الهندية التي طرقت أبواب ميناء عدن سفن الباتامارس، التي كان بعضها ملكية خاصة لتجار ميناء بومباي الهندي، وهذه السفن كانت على شكل غراب، لها مقدمة مدببة، ويبلغ طولها ستة وسبعين قدماً، وعرضها واحداً وعشرين قدماً وحمولتها ما يقرب من مائتي طن<sup>١٢٣</sup>.

كذلك وجدت السفن الصينية عابرات المحيط الهندي المختلفة الأحجام، التي طرقت أيضاً تجارة عدن، وقد إمتارت في يحملها بضخامة الصناعة، مثل سفن الرو والككم والحلك، وهي سمن متفاوتة السعة، والكبير منها كانت من الضخامة بحيث إتسعت لسحو مائتي مركب صغير، وأثنا عشر قنماً من الخيران المسوحة، والعديد من الجاديف التي يجتمع على الواحد منها حوالي خمسة عشر رجلاً، كما يخدم في المركب الواحد ألف بحار يتقاسمون مهمة الإبحار بالسفينة برئاسة أميرها الذي يحاط بأحواء الأئمة والفضة<sup>١٢٤</sup>. والجدير ذكره أن كل سفينة منها تبحر بمرافقة مراكب أصغر تسمى الثلثي والصفوي والرعي<sup>١٢٥</sup>. وكان يتم في هذه السفن ررع أنواع من الخصر والبقول في أحواض خشبية لسد المتطلبات العدائية، كما رُودت تلك السفن بكافة الخدمات المطلوبة للرحلات الطويلة، وبعدد كثير من العرف الفخمة الملحق ببعضها حمامات خاصة<sup>١٢٦</sup> خصصت لسكن البحار وعائلاتهم، أي أن السفينة كانت عبارة عن مجتمع صغير بكل احتياجاته<sup>١٢٧</sup>.

ومن السفن التي كثيراً ما وفدت على ميناء عدن في رحلاتها التجارية في تلك الفترة مراكب الجمن التي تواجدت بكثرة في سواحل المحيط الهندي، فهذا ابن بطوطة يصف أحد تلك المراكب الراسية عند ساحل سيلان فيقول "أن الجدافين يحدفون فيه قياماً وجميعهم في

Moreland, The ship of the Arabian Sea, part ١, p1٥٢.

<sup>١٢٢</sup> - ديورانت، ول، قصة الحضارة - الهند وجزرائها، ترجمة ركني نجيب محمود ومحمد بدرال، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١)، جلد ٧، ص ٣-٤، ص ١٥٧.

<sup>١٢٣</sup> - عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ١٣٨.

<sup>١٢٤</sup> - عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ١٥٦-١٥٨.

<sup>١٢٥</sup> - ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص ١٨٧-١٨٨ حيث كانت تلك السفن الصغيرة تشمل في بعض الأحيان كمواكب لحما في حالة غرق السفن الكبيرة انظر Goitein, Two Eyewitness Reports, p٢٥٣.

<sup>١٢٦</sup> - ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص ٣٧٧.

<sup>١٢٧</sup> - ويروي القلقشندي مقدار ضخامة سفن السفن الصينية وسرعة إبحارها فيقول إنه "إذا رمى الرامي في إحداها سهماً وقع في وسطها بسرعة جرائها". انظر القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٧٨.

وسط المركب والركاب في المقدم والمؤخر، ويظلون على المركب ثياباً تصنع من نبات بلادهم يشبه الكتان وليس هو وهو أرق من القصب. وكان بالمرسى ثمانية مراكب للسلطان للسفر إلى اليمن، فأمر السلطان بالإستعداد وحشد الناس لحماية أجهزته<sup>١٢٨</sup>

أما السفن ذات الطابع الحربي والتي كانت ترافق السفن التجارية وتقوم بمهمة حمايتها، فكان منها سفن الشوابي وهي من أشهر السفن الحربية التي رودت بالمعدات القتالية، بحاجب إحتوائها على مخازن للذخوب، وصهاريج للماء، لتلبية احتياجات حمودها، والذين كانوا يملفون حوالي مائة وخمسين بحاراً. وقد ظهرت هذه السفن بكثرة في ميناء عدن في العصر الأيوبي لحماية تجارة البحر الأحمر والمحيط الهندي من الغارات الصليبية ومن مهاجمة قراصنة البحر<sup>١٢٩</sup>.  
مما سبق يلاحظ بأن السفن التي طائنا رست على المياه المقابلة لعدن في تلك الفترة، أو ساهمت بطريقة أو بأخرى في تجارة عدن، قد تعددت أنواعها وأحجامها وتوعدت مهامها، بين السفن الضخمة منها والمخصصة للإبحار الطويل المدى، وبين السفن والمراكب الصغيرة المكلفة بنقل البضائع والناس إلى الشواطئ، بحاجب سفن حماية حركة النقل التجاري البحري، وإن كان القاسم المشترك بينها هو دحوها في عمليات تبادل السلع بين الموانئ المختلفة. لكن تلك العمليات التجارية كان لابد لها من غطاء حكومي رسمي يطمئنها حتى تعطي ثمارها المأمول فيها.

#### تشجيع القوى السياسية في عدن للنشاط التجاري وعلاقاتهم التجارية:

كان للقوى السياسية الدور الأهم في تشجيع التجارة بتنمية كافة الآليات الإدارية والعسكرية المتاحة لحمايتها، فطراً لأهمية الدور الذي قامت به التجارة فقد وجدت كل حماية من قبل الإدارات السياسية التي كرسست جهودها لتأمين الطرق البحرية والبرية، ووضع القوانين المحافظة لحقوق الملاحة، وإعمار الموانئ، وترتيب المتاجر والأسواق، وتنظيم القوافل وتزويدها بالأدلاء المشهورين بمعرفة الطرق ومناطق المياه، ففتحت بذلك آفاقاً واسعة لتنمية تجارة امتدت عبر البحار والمحيطات<sup>١٣٠</sup>.

<sup>١٢٨</sup> - ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص ٤١٨.

<sup>١٢٩</sup> - الخليلي، السفن الإسلامية، ص ٨٤.

<sup>١٣٠</sup> - الأشقر، تجار التوابل، ص ٦٨.

وقد اتجهت التجارة الإسلامية إلى البلاد المنتجة للذهب والسلع ذات القيمة العالية والتوزيع الاستهلاكي في آسيا وإفريقيا، وتمكنت من وضع ميزان تجاري لصالحها خلعاً للتجارة البرنطية في آسيا الوسطى، والتجارة الإفريقية في السواحل الإفريقية وبلاد النوبة والسودان<sup>١٣١</sup>.

إلا أنه ومع أواخر الرابع الهجري/ القرن العاشر الميلادي بدأت الاضطرابات تدب في أوصال الدولة العباسية مما أثر على حركة التجارة خاصة في منطقة الخليج العربي، ولكن هذا الأمر أدى في الوقت نفسه إلى تحويل مركز النشاط التجاري بشكل كبير إلى منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، متزامناً في ذلك مع بروز قوى سياسية مصرية تمثلت في صعود الفاطميين<sup>١٣٢</sup> ومحاولتهم السيطرة على المواقع ذات الأهمية الاستراتيجية، كذلك قيام دويلات عمية مستقلة وقوية أزالَت عوامل الاضطراب وأقرت الاستقرار في المنطقة.

وعندما قامت الدولة الصليحية على أنقاض الدولة الريادية كأول دولة إسماعيلية شيعية في اليمن سنة ٤٢٩هـ/١٠٣٧م بقيادة أبي الحسن علي بن محمد الصليحي<sup>١٣٣</sup>، دخلت اليمن مرحلة سياسية واقتصادية جديدة، من حيث انتقال التبعية الاسمية المذهبية من الدولة العباسية السنية في بغداد إلى الخلافة الفاطمية الشيعية الماسية في مصر، وما تبع ذلك من تحول مركز الثقل غرباً وازدياد التقارب بين طرفي البحر الأحمر، ففي ذلك الوقت كان علي بن محمد الصليحي<sup>١٣٤</sup> قد بسط سيطرته على اليمن التي كانت مقسمة سياسياً ومذهبياً إلى عدة زعامات قبلية ومذهبية، فكانت قبائل همدان والزيدية في اليمن الأعلى، حيث

<sup>١٣١</sup> - لقد عقد واثي مصر في سنة ٤٣٣هـ/٦٥٤م معاهدة مع حكام النوبة ودققة في السودان للفتح الحدود أمام التجار المسلمين بلاثم بالذهب والمواد الخام الإفريقية انظر لومبارد، موريس، "الأسس النقدية لسيادة الاقتصادية للذهب الإسلامي من القرن السابع الهجري/ الحادي عشر الميلادي"، ترجمة توفيق اسكندر، بحث في التاريخ الاقتصادي، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، مطابع دار النشر للجامعات، مصر، ١٩٦١، ص ٦٦-٦٢.

<sup>١٣٢</sup> - قامت الدولة الفاطمية في مصر سنة ٣٥٨هـ/٩٦٩م. انظر: سيد، أمين فؤاد، "العرب وطريق الهند حتى أواسط القرن السادس"، هبة المؤرخ المصري، العدد ٨، القاهرة: جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٢، ص ٧٧.

<sup>١٣٣</sup> - السروحي، الحياة السياسية، ص ٣٢.

<sup>١٣٤</sup> - ولد في قرية قز من أعمال حراز وذلك سنة ٤٠٣هـ/١٠١٢م لأب كان يعمل في المعادن، تولى علي الصليحي في شبابه المذهب الإسماعيلي عن طريق الدعوة سبيحان الرواسي، وقد استفاد من مكانته الإخصائية في نشر المذهب الإسماعيلي حتى أصبح رئيس الدعوة في اليمن بملازمة الدولة الفاطمية التي ساعدته في تأسيس دولته، وقد مات ممثلاً سنة ٤٥٩هـ/١٠٦٧م بيد سعيد الأحول إنقاماً لقتل أبيه لحاج حاكم تمامة ويمثل للدولة العباسية في اليمن. انظر: المرجع نفسه، ص ٢٨-٢٩-٦٢.

إنتشار الأباضية والزيدية ومذهب أهل السنة، وتركرت القائل الحميرية من بنو مع<sup>١٣٥</sup> وبنو أصيح وبنو الكرندي في اليمن الأسفل حيث إنتشار المذهب الإسماعيلي، أما بنو مجاح في حمالة فقد كان ولاءهم للخلافة العباسية السنية<sup>١٣٦</sup>.

وكان علي الصليحي يعرف جيداً ضرورة وجود قوة سياسية تأزره في بسط سيطرته السياسية على اليمن كله، لذلك آثر أن يحيط نفسه بدعامة سياسية قوية فراسل الخليفة الفاطمي المستنصر بالله معد بن الظاهر لدين الله بصحبة هدايا قيمة وذلك سنة ١٠٦١/٥٤٥٣م لمساندته وإعطائه العطاء الشرعي في نشر الدعوة الأسماعلية وحكم اليمن، فمنحه الخليفة المستنصر الألقاب الشرعية التي تعطيه الحق في حكم اليمن كلها وهذا ساعده في توحيد اليمن<sup>١٣٧</sup>. وكان أبرز مظاهر سلطة علي الصليحي للوحدة هي إصداره عملة الدينار الجديدة في صنعاء، وذلك سنة ١٠٤٣/٥٤٣٢م<sup>١٣٨</sup> - كأكد على بداية مرحلة جديدة في اليمن سياسياً واقتصادياً. وبالمعل استطاع بعد حروبه صد القوى اليمنية للنافسة أن يجعل اليمن تحت سيطرته الكاملة وذلك منذ سنة ١٠٥٥/٥٤٤٧م<sup>١٣٩</sup>.

وبذلك بحج الفاطميون في بسط دعوتهم المذهبية شرقاً وجنوباً إلى الشام واليمن وعمان والبحرين، بل وإلى الهند أيضاً وذلك عبر المحيط الهندي، كما مدوا دعوتهم عرباً إلى بلاد المغرب وبعض جزر البحر المتوسط كصقلية. يضاف إلى ذلك قدرة الدولة الفاطمية.

<sup>١٣٥</sup> - وهم حكام عدن من قبل الدولة الزيدية التي كان مركزها في ريد، ومؤسس إمارة بني مع هو علي بن مع الحميري. انظر الشنري، عدن، ص ٨٧

<sup>١٣٦</sup> - السروي، الحياة السياسية، ص ٢٦-٢٧

<sup>١٣٧</sup> - ابن القاسم، يحيى بن الحسين بن محمد بن علي، غابة الأمان في أخبار القطر اليمني، تحقيق سعد عبدالفتاح عاشور، (القاهرة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٨٦)، ق ١، ص ٢٥٢ وقد عمت الخلافة الفاطمية على توثيق وحجرتها في اليمن من خلال الرسائل المتبادلة بين الخليفة الفاطمي وبين الصليحي. انظر المسهر بالله الفاطمي، السجلات المستنصرية سجلات بني دعائه في اليمن، تحقيق عبدالنعم ماجد، (القاهرة دار الفكر العربي، ١٩٥٧)

<sup>١٣٨</sup> - يلاحظ في الدينار الجديد صفة النعنية للدولة الفاطمية في عصر مد بداية تكون الدولة الصليحية، وذلك من خلال كتابة شعار الفاطمي عني ولي الله. انظر الحسيني، محمد باقر، "حراسة إحصائية للشعارات على النقود في العصر الإسلامي"، مجلة المسكوكات، عدد ٦، (بعداد الهيئة العامة للأثار ودراسة الثقافة والإعلام، ١٩٧٥)، ص ١٠٧

<sup>١٣٩</sup> - ابن القاسم، غابة الأمان، ق ١، ص ٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠، الكبي، محمد بن اسماعيل، اللطائف السنية في أخبار المعاليك اليمنية، (مصر مطبعة السعادة، ١٩٨٣)، ص ٣٢-٣٣

العتية في إقامة علاقات ومعاهدات سياسية وتجارية مع المدن الإيطالية بهدف توطيد نفوذها السياسي والاقتصادي<sup>١٤٠</sup>.

بدأت سياسة العاطميين الاقتصادية واضحة في التركيز على تحويل مركز الثقل التجاري من الخليج العربي إلى البحر الأحمر وشواطئ البحر المتوسط بحاصة في بلاد الشام والسواحل المصرية المطلة عليه، فكان الاهتمام منصاً على إقامة وتنمية العديد من الموانئ والطرق المؤدية إليها، كميناء عيذاب<sup>١٤١</sup> على الشاطئ العربي للبحر الأحمر. وهو الميناء الذي لعب دوراً هاماً في نقل المتاجر المختلفة الآتية إليه من عدن إلى داخل الأراضي المصرية، وذلك عبر الطريق البري إلى قفط أو ما تعرف الآن بأسوان، ثم عبر النيل إلى القاهرة أو إلى الإسكندرية وشاطئ البحر المتوسط. كما كان ميناء القلزم - السويس حالياً - على البحر الأحمر نفس المهمة في نقل السلع براً إلى القاهرة<sup>١٤٢</sup>.

والجدير بالذكر أن موارد الخزانة في الدولة العاطمية كانت تعتمد بشكل أساسي على المكوس والضرائب التجارية، ومنها عائدات السفن الخارجة من عدن، حيث كانت الدولة الصليحية وولاتهم في عدن يرسلون الخراج أو الضرائب والمدايا إلى مصر بطريق الحماية المذهبية العاطمية، والولاء الحكومي اليميني تجاه الدولة العاطمية في القاهرة<sup>١٤٣</sup>. فالعاطميون وكما سبق حرصوا كل الحرص على فرض الولاء لهم سياسياً ومذهبياً في اليمن لتأمين تجارتهم مع الشرق فعملوا على تدعيم علاقاتهم التجارية مع القوى الحاكمة في

<sup>١٤٠</sup> - سرور، محمد جمال الدين، سياسة العاطميين الخارجية، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٤)، ص ٢٤٩.

<sup>١٤١</sup> - ولقد ظل هذا الميناء محطة هامة في طريق البحر الأحمر حتى عام ١٣٧٨/١٧٨٠م، حيث ظهرت بواهر سوء الأحوال الاقتصادية في الوجهة القبلية مصر، مع استناده ميناء حنة لدوره في استقبال «راكب اليمة عبر البحر الأحمر»، وكذلك تعدد انخفاض مستويات البحر، ثم بداية التهديد للموت في القرن التاسع الهجري، كل هذا ساهم في فقد ميناء عيذاب لأهميته، إلى أن دُمّر بامر السلطان المملوكي برسباي سنة ١٤٢٦/١٨٢٩م سبباً من إلى بسط السيطرة المملوكية على المناطق التجارية الجديدة، بعد تعبر طرق الملاحة والتجارة إليها وبذلك استولى على عدن استعمار الرئيسة مع الإبقاء على حكم الأشراف المحلي فيها انظر دراج، عيذاب، ص ٦٥.

<sup>١٤٢</sup> - ريانة، تجارة الشام، ص ٣٣-٣٢.

<sup>١٤٣</sup> - وكما يؤكد ابن الجاور أن الضرائب كانت تأتي إلى الخزانة العاطمية أيضاً من عمال الشام ومن القرامطة في الهند "ومن التورس، عمال بخوان". انظر: ابن الجاور، صفة بلاد اليمن، ص ٤٥-٤٦.

اليمن<sup>١١٤</sup>، وكان لهم الدور الريادي في إيجاد قاعدة تجارية هامة في البحر الأحمر بشقيه الآسيوي والإفريقي.

وكان لهذه العلاقات الثنائية بين اليمن والدولة الفاطمية أثر كبير في زيادة النشاط التجاري في المنطقة، وتقلّ التجار بين الجانبين بحيث إستقر العديد من التجار المصريين في عدن، واتحدوا دوراً خاصة بهم من أشهرها دار السعادة، وكانوا يتداولون العملة المصرية<sup>١١٥</sup>. وكان لهذا أثراً إيجابياً في جعل عدن من أهم مراكز حركة النقد وتجارة العبور، ومستودع ضخمة لبضائع الشرق والغرب<sup>١١٦</sup>. وهذا يدلّ ذلك على مقدار النفوذ الفاطمي في اليمن في ذلك الوقت، حتى وصل الأمر إلى تعيين قضاة مصريين يعملون كولاة فاطميين في منصب القضاء اليمني للمحافظة على استمرارية الدعوة الفاطمية، والولاء للدولة الفاطمية في اليمن<sup>١١٧</sup>. بل كان للخليفة الفاطمي الحق في تسوية الأمور عسكرياً إذا اضطربت الأحوال في اليمن كما حدث سنة ١١١٩/٨٥١٣م، فعندما احتلت الأوضاع قليلاً أرسل الخليفة الفاطمي الأمر بأحكام الله الداعية الوزير أبو الحسن علي بن إبراهيم بن يحيى الدولة المصري إلى اليمن لتسوية الأوضاع فيها، وجمع قوة عسكرية مكونة من ٤٠٠ فارس فقط على الإضطراب واستقرت الأوضاع ورحضت الأسعار<sup>١١٨</sup>. وهذا دليل واضح على مدى أهمية تجارة اليمن، وعقد الحديث عن تجارة واقتصاد اليمن فهو بالتأكيد حديث عن أهم دعائمه وهي العائدات الضخمة من حركة البضائع في عدن، إذاً فاستقرار الأوضاع في اليمن يعني

<sup>١١٤</sup> - كانت الهدايا المتبادلة دليل على مدى قوة العلاقات اليمنية المصرية أو بالأحرى مدى الولاء الصليحي للعبقة الفاطمية، ففي عهد الخليفة المستنصر سنة ١٠٥١/٨٤٤م بعث علي بن محمد الصليحي بسبعة من عائدات تجارة اليمن في تلك السنة مع هدبة ثمة إلى مصر إظهاراً لولاء والرضا في مد أنوار العلاقة بين الجانبين. انظر: المقرئ، نفي الدين أحمد بن علي، اتعاظ الخلفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق محمد علي محمد أحمد، (القاهرة: مطابع وزارة الأوقاف، ١٩٩٦)، ج ٢، ص ٢٢٢.

<sup>١١٥</sup> - باهرمة، نهر عدن، ج ١، ص ١٠-١١.

<sup>١١٦</sup> - كانت اليمن هي القاعدة الفاطمية الأولى لبشر الدعوة الفاطمية نحو الشرق. انظر: سيد العرب وطريق الهند، ص ٧٨-٧٩، ومن دلال ما أورده المقرئ بنصح مدى إتساع وإمتداد السلطة الصليحية وتأثيرها في بشر الدعوة الفاطمية، ففي سنة ١٠٦٣/٨٥٥م "قدم الصليحي مكة بعد ما منك ليس كله سهبه وجبله وبره ونهره وآلامها وبكة دهوة المستنصر وكسا الكمية حبراً أبهى ورد حلية البيت إليه وكان بر حسن قد أعلنوها ومضوا بها إلى اليمن فبشرعوا مهم وأعادها في هذه السنة واستخف على مكة محمد بن أبي هاشم وعاد إلى اليمن". انظر: المقرئ، اتعاظ الخلفاء، ج ٢، ص ٢٦٨-٢٦٩.

<sup>١١٧</sup> - مثل أبي يحيى والقاضي المرشد بن الزبير الأسواني. انظر: الشيال، العلاقات بين مصر واليمن، ص ٥٥٢-٥٥٣.

٥٦١

<sup>١١٨</sup> - المرجع نفسه، ص ٥٥٨.

إردهار اقتصاد الدولة في مصر والأحوال المعيشية لسكانها، نظراً للإرتباط الجغرافي ومن ثم التجاري بين الجانبين اليمني والمصري في تلك الفترة.

ومن هنا كان لعدن موقع هام في العلاقات السياسية والتجارية بين اليمن والدولة العاطمية، لذلك حرص علي الصليحي على السيطرة عليها، فتوجه إليها سنة ٤٥٢هـ/١٠٦٠م وكانت تحت حكم بني معن كمثلين للدولة الريادية فيها، والذين آثروا المصالحة معه على الدخول في حرب قد تكون خاسرة بالنسبة لهم. وقد ترك علي الصليحي هم حكم عدن والمناطق التابعة لها وهي لحج وايب وحضرموت والشحر، نظراً لخبرتهم في إدارة عدن وميائنها مقابل تعهدهم بإرسال مائة ألف دينار سنوياً<sup>١٤٩</sup> تُرسل من عدن إلى خربة الدولة في صنعاء. ومما يذكر هنا أن هذا الملح كان يدفع أو يُسلم إلى السيدة الحرة أروى بنت أحمد بن محمد بن موسى الصليحي كضدائ لها وذلك بعد رواجها من المكرم أحمد بن علي الصليحي<sup>١٥٠</sup>.

ولكن الوضع في عدن لم يستقر بعد مقتل علي الصليحي، حيث نقص بو معن الصلح وامتنعوا عن دفع الضريبة السنوية إلى نمكس المكرم بن علي الصليحي من القضاء على إمارتهم في عدن<sup>١٥١</sup>، وعين سنة ٤٧٦هـ/١٠٨٣م العباس ومسعود أبي الحشمي الحمداي من بني زريع، اللذين اشتركا معه في توطيد حكمه. وبذلك قامت الإمارة الربيعة في عدن التابعة للدولة الصليحية، والتي استمر حكمها إلى سنة ٥٧٠هـ/١١٧٤م<sup>١٥٢</sup>.

ولكن السؤال هنا يشير إلى عموض ما في موقف الدولة الصليحية تجاه تبعيتها للحلافة العاطمية في مصر، على الرغم من قوة الصليحيين وخاصة بعد ترسيخ أقدامهم في حكم موحد لليمن، وامتلاكهم لإقتصاد قوي تجارياً وصاعياً ورياعياً. فلماذا لم تستغل الدولة الصليحية مكونات القوى تلك وتستقل بشكل فعلي عن السيادة العاطمية، خاصة وكما نعلم أنه كان

<sup>١٤٩</sup> - وهذا يدل على مدى ثراء عدن من عائدات تجارتها. انظر: ضروري، الحياة السياسية، ص ٤٧.

<sup>١٥٠</sup> - ولدت السيدة أروى ٤٤٠هـ/١٠٤٨م، واتسمت برحابة العقل والعظم والقدرة على الإدارة السياسية، حيث حكمت اليمن ما يقرب من خمس والعشرون عاماً، وتوفيت سنة ٥٣٢هـ/١١٣٨م. انظر: حمارة اليمني، نجم الدين حمارة بن علي اليمني، تاريخ اليمن المسمى القيد في أخبار صنعاء وزيد وشعراء ملوكها وأعقابها وأدبائها، تحقيق محمد بن علي الأكوع، ط ٣، (صنعاء: مطبعة دار المساعدة، ١٩٧٦)، ص ١٣٧.

<sup>١٥١</sup> - ابن الديبع، عبد الرحمن بن علي الشيباني، فرة العيون بأخبار اليمن الميمون، تحقيق محمد الأكوع، (القاهرة: مطبعة المساعدة، ١٩٧٧)، ص ٣٠٤.

<sup>١٥٢</sup> - ابن الجاور، صفوة بلاد اليمن، ص ٤٠-٤١.

لأراماً على الدولة الصليحية إرسال سبعة سوية من عائدات عدن التجارية إلى مصر، والظن الأرجح هنا أن الارتباطات المذهبية في ذلك الوقت كانت من القوة بحيث تطوي تحتها المصالح الاقتصادية والسياسية. وقد يكون الفؤد الفاطمي مسيطراً بدرجة لم تسمح للصليحيين بالاستقلال. وهذا ما حدث أيضاً مع الوجود الأيوبي في اليمن.

وكان التوسع الأيوبي نحو اليمن فاتحة مرحلة جديدة لها، من حيث إعادة مركزية الدولة بعد فترة التشرذم السياسي والصراع المذهبي التي أعقبت نهاية الدولة الصليحية، وإدخال اليمن إلى الشرعية الاسمية العباسية مرة أخرى<sup>١٥٣</sup>.

فلم يكن حافياً على صلاح الدين الأيوبي<sup>١٥٤</sup> مدى أهمية موقع اليمن الاستراتيجي بالنسبة للتجارة العالمية، وخاصة بعد أن أصبحت عدن مركزاً هاماً للتجارة الكارمية، فأراد صلاح الدين من تواجده في اليمن استمرارية العائدات المالية الواردة إلى مصر من تجارة البحر الأحمر، وحمايتها من التهديدات الصليبية التي وصلت إلى الأماكن المقدسة في الحجاز، وتوعلت إلى سواحل البحر الأحمر، فهذه المنطقة مثلت أهمية استراتيجية لكلا الطرفين الأيوبي والصليبي، وتلك التحركات الصليبية كانت مقلقة لصلاح الدين، ومهددة لاستقرار مركز حكمه في القاهرة<sup>١٥٥</sup>.

وقد بعث صلاح الدين الأيوبي أخاه توران شاه إلى اليمن التي وصلها سنة ١١٧٣/٥٥٦٩م، حيث قضى على القوى والعناصر المتنافسة، و<sup>١٥٦</sup> - نواهاً في المدن والمناطق الرئيسية - ومهم عثمان بن علي الرخيلي على عدن وتوابعها<sup>١٥٧</sup> - وقام بتطعيم شئون الدولة، ونشر الأمن، وإستحدث عدة قوانين وتنظيمات تجارية وخاصة في مباء عدن

<sup>١٥٣</sup> - عبدالعال أحمد، الأيوبيون في اليمن، ص ٦٩-٦٧.

<sup>١٥٤</sup> - ملك رغبة صلاح الدين الأيوبي في إيجاد قوة إسلامية موحدة في المنطقة لمواصلة النصر الصليبي حازم لوري في قسم اليمن إلى الإعمار السياسي الأيوبي، وقد يكون لهذا نظرة دوراً في ذلك من حيث محاولته توزيع القوى القيادية المهيمنة به أمثال اخوانه وأولاد عمومته في مراكز جغرافية وإستراتيجية مهمة كالبحر، وذلك لإيجاد مجال المنافسة فيما بينهم والتي قد تشتت وتضعف القوة الإسلامية التي كان يحترم تأسيسها، ويورد ابن الوردي السبب في الوجود الأيوبي في اليمن في محاولة صلاح الدين لإيجاد مدحاً آمن له إذا ما حصل صراع سياسي في مصر بينه وبين أقربائه انظر: ابن الوردي، مراح الدين حمص بن عمر، قصة المختصر في أخبار البشر، (القاهرة، مطبعة بولاق، ١٨٦٨)، ج ٢، ص ١٨٢ أيضاً أبو شامة، شهاب الدين عبدالرحمن بن اسماعيل، كتاب الوصيتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تحقيق محمد حلمي أحمد، مراجعة محمد مصطفى رياض، ط ٢، (القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، د.ت)، ج ١، ص ٢٤، ص ١٥١-١٥٢.

<sup>١٥٥</sup> - ربيع، البحر الأحمر، ص ١٠٦-١٠٧.

<sup>١٥٦</sup> - باعمره، لغر عدن، ج ٢، ص ١٧٠ الثمري، عدن، ص ٢٠٨.



التجاري، فجعل اليمن تحت السلطة الأيوبية، وهذا بدوره أدى إلى ازدهار عدن حتى بلغ عدد السفن الواصلة إلى موانئها من سبعين إلى ثمانين مركب، وبلغت عشورها حوالي مائة وخمسين ألف دينار سنوياً<sup>١٥٧</sup>، تُرسل منها نسبة سنوية إلى مركز الدولة الأيوبية في القاهرة<sup>١٥٨</sup>.

ومن بين التنظيمات الأيوبية المستحدثة نظام حماية تجارية عرف بنظام الشواني، حيث أوجدت الدولة أساطيل حربية تجوب عرص السواحل البحرية لتقوم بمهمة حراسة السفن التجارية وضمان سلامة وصولها إلى موانئها، وذلك نظراً لما كانت تتعرض له السفن التجارية من القرصنة البحرية، مما أثر بشكل مباشر على حركة السفن في المحيط الهندي، وهذا ما حدى بالأيوبيين إلى إيجاد نظام سفن الشواني لتطهير المنطقة من القرصنة<sup>١٥٩</sup>، وذلك مقابل فرض رسوم معينة على السفن التجارية عرفت بعشور الشواني. وكانت تلك العشور تدر دخلاً كبيراً لخزينة السلطات الأيوبية في عدن، فمثلاً بلغ مقدار عشور الشواني من عائدات التجارة بشكل عام سنة ٥٦٦هـ/١١٧٠م حوالي ٨٠ ألف دينار<sup>١٦٠</sup>.

ومن الملاحظ أن الدولة الأيوبية كانت شديدة الاهتمام بإسطولها الحربي والتجاري لضرورته في إمداد جيوشها، والاتصال بين أجزاء الدولة، ودعم حركة النقل التجاري من المحيط الهندي إلى البحرين الأحمر والمتوسط، ورغم إشغال الأيوبيون بالحروب الصليبية إلا أن السفن التجارية واصلت رحلاتها بين الهند واليمن وشرق إفريقيا- في ظل استقرار

<sup>١٥٧</sup> - السرري، الحياة السياسية، ص ٥٢٣.

<sup>١٥٨</sup> - جرادات، الأهمية الإستراتيجية، ص ٢٠٧-٢٠٨.

<sup>١٥٩</sup> - وقد كانت هناك مراكز عديدة تتصل منها هجمات قطع الطرق والقرصنة ومنها جزيرة موقطرة على حدود السواحل اليمنية في البحر العربي، والتي كانت تصمم براح القرصان وخاصة قرصان الهند لتقوم بقطع الطريق أمام السفن التجارية للمرور في ذلك البحر انظر متز، الحصار الإسلامي، ج ٢، ص ٣٢٦؛ أنماط المعوي، محمد علي سمر، الحياة السياسية ومظاهر الحصار في اليمن في العصر الأيوبي ٥٧٩/٥٦٢٩هـ، ط ١، (جدة: دار اندية، ١٩٨٥)، ص ٢٨٧.

<sup>١٦٠</sup> - عزالي، نصاري فني، العلاقات المصرية اليمنية على عهد الدولتين الفاطمية والأيوبية وتأثيرها السياسي والحصاري في اليمن، رسالة دكتوراة، (القاهرة: كلية دار العلوم، ١٩٨٤)، ص ١٢٢٥ وقد استندت تلك المراكب في بعض الأحيان لحل لمزايدات الداخلية بين القوى اليمنية كما حدث في سنة ٦٧٨هـ/١٢٧٤م عندما توجه الأمير الزعفراني من عدن إلى ظفار لتسوية الأمور مع منافسه انظر- مؤلف مجهول، تاريخ اليمن في الدولة الرسولية، تحقيق هيكرو ايشي باجيا، (طوكيو: د م، ١٩٧٦)، ص ٤١.

العلاقات الإسلامية الحبشية- وبين موانئ البحر المتوسط. بل كانت الأرباح الكبيرة العائدة من التجارة هي الدافع أيضاً لقيام التواصل التجاري بين المدن الأوروبية وخاصة الإيطالية وبين العالم الإسلامي، فعم البحر الأحمر في العهد الأيوبي الاستقرار والنشاط التجاري نتيجة السيطرة الأيوبية على كافة سواحله وتولي أمور تجارته بالرعاية المباشرة<sup>١٦١</sup>. إن نظام الحكم الأيوبي قد أعطى لعدن الرخم الحيوي لإردهاها تجارياً، وكان للوهاب الأيوبيين الدور الأكبر في ذلك، فمثلاً عندما رعب عثمان الزنجيلي - وهو أول والٍ أيوبي على عدن وأعمالها منذ عام ٥٧٠هـ/١١٧٤م - في حمل عدن مركزاً تجارياً قام بإلغاء بعض الضرائب المفروضة على بعض السلع الاستهلاكية الواردة، مع توفير السلع الضرورية في الأسواق فكان هذا عاملاً في تشييط المناحرة بها، كما أقام الأسواق الميعة حول عدن لحمايتها وبني العديد من الأسواق والدكاكين، ووفر القيصريات والدور المخصصة لاستقبال التجار الوافدين، وأوجد محارن لحفظ السلع. كذلك عمل الملك سيف الإسلام طعنكين - والذي تولى الحكم في اليمن سنة ٥٧٦هـ/١١٨٠م - على توسيع سوق عدن، ووضع نظاماً جديداً لتأمين وصول السفن والمراكب إلى ميناء عدن، وسهولة تحصيل الضرائب منها، وسرعة تمرير سلعها، وكيفية بيعها، ومن ثم تنظيم إعادة شحن السفن بالصائغ المحلية المراد تصديرها، ولذلك عين مراقبين يظلمون تلك الأمور، بالإضافة إلى حراس ومراقبين في المواقع المرتفعة لمراقبة قدوم السفن<sup>١٦٢</sup>.

لقد أدخلت الدولة الأيوبية اليمن صمر نطاق سيطرتها المباشرة، وأرسلت حملات عسكرية متعددة إليها بقيادة أمراء البيت الأيوبي، لتولي الحكم المباشر في اليمن، وذلك كما حدث في سنة ٥٧٦هـ/١١٨٠م عندما أرسل الملك صلاح الدين الأيوبي أخاه سيف الإسلام طعنكين بن أيوب محاربة تردّي بعض الأوضاع في اليمن، وفي عدن على وجه الخصوص، فتوجه إلى اليمن وخلع الوالي الأيوبي عثمان الزنجيلي الذي رحل إلى العراق، وسيطر طعنكين على اليمن كله<sup>١٦٣</sup>، ولذلك كان للسلطة المصرية اليد الطولى على

<sup>١٦١</sup> - جرادات، الأهمية الاستراتيجية، ص ٧٨.

<sup>١٦٢</sup> - ابن القاسم، غاية الأمل، ص ٣٣٩، خزالي، العلاقات المصرية اليمنية، ص ٢٢٣، الشمرى، عدن، ص ٢٠٨-٢٢٢.

<sup>١٦٣</sup> - الفرشي، حماد الدين إدريس، مجلة الرحمن في تاريخ اليمن، القاهرة، مخطوط في معهد المخطوطات العربية تحت رقم

٥١١، لوحة رقم ٤٨.

الأوضاع في اليمن، فكثيراً ما لجأت قوى يمنية إلى مصر لطلب معونة في منافسة سياسية أو في محاولة للحصول على إمتيازات خاصة<sup>١٦٥</sup>.

ولكن مع قرب زوال الدولة الأيوبية بدأت الأوضاع في عدن تتدهور ودخلت اليمن في صراعات التصفية بين الجماعات السياسية الإقليمية، واتحدت معها القوى الأيوبية واليمينية مسرحاً للمعارعات فيما بينها<sup>١٦٥</sup>، بحيث عجز الملك المسعود يوسف بن الملك الكامل محمد بن العادل الأيوبي عن إيقاف ذلك، وخاصة بعد عودته إلى مصر وقيام نائبه نور الدين عمر بن علي بن رسول بتولي الأمر في اليمن، الذي إستخدم أسلوب القوة والتعسف في إدارته، فأضر ذلك بالحابس التجاري بشكل مباشر، وانتشر التلاعب بأوزان وأسعار البضائع والمنتجات الواردة والصادرة على حد سواء، وجرى مصادرة أموال الكثير من التجار الوافدين مما أدى إلى تدني الأحوال المعيشية في اليمن عامة، ولسكان مدينة عدن بوجه خاص<sup>١٦٦</sup>.

ولذلك كان لابد من تغيير شامل وضخ دماء جديدة وبالتحديد في عدن ليعود لها بريقها التجاري، ومن هنا جاء الوجود المملوكي في اليمن ونواهم المتمثلين في الدولة الرسولية التي استمرت لأكثر من قرنين منذ العام ١٢٢٦هـ/١٢٢٩م، وبلغ من أهميتها أن تسابقت الدول بإرسال السفراء والهدايا الثمينة لتقوية علاقاتها التجارية بها، وتحقق أواصر الصداقة مع ملوكها<sup>١٦٧</sup>. فقد شجع آل رسول وتأييد من الدولة المملوكية<sup>١٦٨</sup> في مصر التجارة والسياحة وراود إهتمامهم بعدن، ومن هذا المنطلق أصدروا المراسيم المشجعة على

<sup>١٦٥</sup> - علي سنة ١١٥٦/٨٥٥١م ذهب عبارة اليمن إلى مصر وصولاً لأمر إخمير " فلم حرمت على الرجوع إلى اليمن أعيد كتاباً من الملك الصالح إلى الداعي عمران بن محمد أسأله في تسيط المال الذي مات أبوه وهو عدي وهو ثلاثة آلاف دينار"، وهذا يدل على مدى سطوة الأيوبيين في الشؤون الداخلية للقوى اليمنية انظر: الطزرجي، العقد القاهري، ج ٢، لوحة رقم ٧٢.

<sup>١٦٦</sup> - حيث قتل ابن سيف الإسلام الأيوبي عن يد الأكراد وكملت قتل الملك المعز الأيوبي سنة ١٢٠٢/٨٥٩٨م انظر ابن الفرات، فاضل الدين محمد بن عبدالرحيم، تاريخ ابن الفرات، بشره حسن محمد الشماخ (البصرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٦٩)، مج ٤ ج ٢، ص ٢٣٢-٢٣٣.

<sup>١٦٧</sup> - الشمرقي، عدن، ص ٢٣٩.

<sup>١٦٨</sup> - مع مجي الملك توران شاه الأيوبي إلى اليمن كان بجنته محمد بن هارون الذي مان له مكانة خاصة في الدولة العباسية، فكان يرسل في مهمات دبلوماسية ولذلك أطلق عليه لقب الرسول، وهو ما عرّف به أبائوه وأحفاده مؤسسي الدولة الرسولية باليمن انظر العميد، الموسوعة اليمنية، ج ١، ص ١٧٣.

<sup>١٦٩</sup> - وإن أصبحت العلاقة بين الطرفين مجرد تبعية إسمية في بعض الأحيان وعلاقة بدية في أحيان أخرى تبعاً لقوة كلا الطرفين.

زيارة ميناء عدن وإستثمار الأموال فيها، وشقوا طرق جديدة، وأنشأوا الخانات والمدايق على طول الطرق المواصلات التجارية، كما أقاموا دواوين المكوس في الموانئ الهامة خدمة لحركة التجارة الدولية<sup>١٦٩</sup>.

إن العلاقات المتبادلة بين أطراف ذات ثقل سياسي أو اقتصادي تتبلور في كثير من الأحيان من خلال تحديد مدى إستعادة كل طرف منها وحماية مصالحه. ولهذا كانت تقوم المازعات وتعم الإتفاقيات بين القوى المختلفة، وهناك العديد من الأمثلة لتلك العلاقات التي سادت المنطقة.

ففي سنة ١١٣٥/٥٥٣٠م حدث الهجوم الكيشي<sup>١٧٠</sup> على مدينة عدن، وكان للهجوم دواع اقتصادية في المقام الأول. فكيش أو قيس جزيرة في الخليج العربي وكانت مرفأ هاماً لسفن الهند والخليج، وفيها أسواق كبيرة، وكان معظم سكانها يشتغلون وسطاء تجاريين، أما الحكم فقد كان ملكياً تربطه علاقات قوية مع ملوك الهند والصين. وقد يكون للسياسة الاقتصادية التي إنتهجتها الخلافة العباسية لجعل الخليج العربي قاعدة تجارية رئيسية لها السبب المباشر في ظهور كيش، حيث حلفت ميناء سيراك كمركز تجاري هام لتجارة الهند في القرن الخامس الهجري/ العاشر الميلادي، وذلك طراً لموقع كيش الممتاز على مدخل الخليج العربي، وهو المرفق الذي ساهم في إزدهار مظاهر الحياة فيها وريادة ثرواتها<sup>١٧١</sup>.

ولكن ذلك الواقع تغير في كيش بعد أن بدأت مظاهر الخلل فيها، وسوء المعاملة، وفرض الضرائب الباهضة على التجارة الوافدة. ولم يقتصر الأمر على كيش فقط بل إمتد تأثير تردي الأوضاع الأمنية والسياسية في الخليج العربي ككل كما سبق أن أشرنا إليه، مما إنعكس بالتالي على الوضع في كيش، فأصابها التدهور بشكل كبير. ومن هنا بدأ التحول

<sup>١٦٩</sup> - شهاب، أضواء، ص ١٣٧-١٣٨؛ القلقشدي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٣٧، العمري، شهاب الدين بن فضل الله، مسالك الأبحار في ممالك الأمصار، دراسة وتحقيق د. رونا طرافولسكي، ط ١، (بيروت: المركز الإسلامي للبحوث، ١٩٨٦)، ص ٤٢.

<sup>١٧٠</sup> - كانت كيش تسيطر على عدة جزائر في الخليج، تولدت فيها معاص اللؤلؤ الذي كان يدخل ضمن تجارة ملكة كيش. ورغم شدة مياه ممكة كيش إلا أن موقعها التجاري للمصار أعطاه أهمية نظر العمري، عثمان، ص ١١٩؛ أيضاً الألبوسي، تجارة الطرق البحرية، ص ٢٤.

<sup>١٧١</sup> - Goitein, Two Eyewitness Reports, p٢٤٧.

التجاري إلى موقع إستراتيجي آخر يوفر الأرضية المناسبة للتواصل التجاري الدولي، وهذا ماوفره ميناء عدن<sup>١٧٢</sup>.

وكان هذا العامل هو المحرض الأساسي للمهجوم الكيشي على عدن، واستغل حاكم كيش في هجومه النزاع السياسي الذي نشب فيما بين النابيين الصليحيين في عدن سباً من أبي السعود وابن عمه علي بن أبي العارات، حيث كانت إدارة مدينة عدن ماصفة بينهما من قبل الدولة الصليحية. فقام حاكم كيش بتجهيز اسطول بحري عسكري ضم عدد من السفن الكبيرة والمراكب الصغيرة، وبعضها كان غير مألوف في عدن<sup>١٧٣</sup>.

وقد ضمت تلك السفن فوق سطحها حوالي ٧٠٠ جندي كما يؤكد جوايتانين من خلال وثائق الخيرة<sup>١٧٤</sup>، مهمتهم غزو عدن وإجبار السفن التجارية الشرقية على إنزال بضائعها في كيش. ويبدو من ملاحظة خطط سير الهجوم أن الهدف الأول للأسطول هو إحتلال قلعة الحصراء ذات الموقع الإستراتيجي والمطلّة على الساحل البحري والميناء، فبدأ الجيش الكيشي بتكتيك سريع بالترول عند حل صيرة<sup>١٧٥</sup>، ولكن المقاومة وتكاتف القوى السياسية في عدن أمثل الهجوم، وقتل عدد كبير من الحوود الكيشيين حتى سميت المنطقة بموقع الحماجم<sup>١٧٦</sup>.

لقد أحدث الهجوم الكيشي على عدن في تلك السنة آثاراً سلبية على حركة التجارة، وما نتج عنه من توقف وصول السفن إلى ميناء عدن، وهذا ما أكدته رسالة كوهين أحد التجار اليهود، التي بعثها إلى أحد أقاربه في القاهرة سنة ١٠٩٧هـ/١٠٩٧م، يحبره فيها أن سفن الكارم لم تحط في عدن نتيجة الحصار والصراع الدائر، وأن تلك السفن فضلت السير إلى الشواطئ الأخرى<sup>١٧٧</sup>. وبالرغم من ذلك فإن عدن كانت بؤرة اهتمام للقوى السياسية، ومحوراً أساساً في نطاق العلاقات الدولية والصراعات السياسية والتجارية. وهناك مظاهر متعددة توضح ذلك، ليس

<sup>١٧٢</sup> - وهذا ما كان عليه الحال في اليمن وبخاصة في عدن في القرن التاسع والعاشر الميلاديين عند تحول طرق التجارة البحرية إلى موانئ الخليج العربي، حيث تردت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والديمشية، وهبطت قيمة النقود مع ارتفاع قيمة السلع الأساسية، وهذا قامت الثورات كثورة الميهم بن عبد الحميد في جبل مسور تعبيراً عن تلك الأوضاع. انظر: الشمرى، عدن، ص ١١٩.

<sup>١٧٣</sup> - Goitein, Two Eyewitness Reports, p250.

<sup>١٧٤</sup> - Ibid, p254.

<sup>١٧٥</sup> - وجبل صيرة نجد وجسمي عدن من ناحية الشمال انظر ابن الجوزي، صفح بلاد اليمن، ص ٢٩-٤٤-٤٥.

<sup>١٧٦</sup> - الشمرى، عدن، ص ١٢٠-١٢١.

<sup>١٧٧</sup> - جوايتانين، التاريخ الإسلامي، ص ٢٨٨؛ الأشقر، تجار القوايل، ص ٤٥.

فقط بالصراعات العسكرية، والنزاعات السياسية، بل وبالعلاقات الدبلوماسية. والسفارات المتبادلة بين اليمن والدول الأخرى ذات المصالح التجارية تبين مدى أهمية ما بلغت تجارة عدن في الاقتصاد اليمني، وإلى أي حد استطاعت اليمن بمكانتها الاقتصادية والتجارية أن ترتبط بعلاقات دبلوماسية ليس فقط مع البلدان المجاورة لها، بل الدول البعيدة أيضاً كالحند والصين والحبشة وغيرها، والتي كان يقوم بها سفراء معينون حسب شروط مقررته<sup>١٧٨</sup>.

فقد كانت هناك الربارات الرسمية والهدايا المتبادلة تتم إما بهدف توثيق العلاقات السياسية، أو بهدف الحصول على إمتيازات اقتصادية وتجارية، فكان عنوان تلك الأهداف هي الهدايا الفاخرة من تحف ثمينة وملابس مطرزة- خاصة البفنة الهدية الموشاة- أو الحيوانات النادرة التي كانت ترسل من ملوك الهند إلى حكام اليمن<sup>١٧٩</sup>، كما تمثلت الهدايا أيضاً في الطيور والأشجار الغريبة والتحف والطبوب الآتية من الحبشة إلى اليمن<sup>١٨٠</sup>.

ومن المعروف أن التجارة كان لها الدور الأساس في إيجاد العلاقة بين بلدان مترامية الأطراف تربطها مصالح مشتركة كما هو الحال في علاقة الصين بالعالم الإسلامي وتجارتها، فقد كان للأسر الصينية الحاكمة تعاملات تجارية ودبلوماسية مع الدول الإسلامية ومنها القوى الصينية الحاكمة، فتبدلت الهدايا، وسُت القوانين المنظمة للتبادل التجاري بين الطرفين<sup>١٨١</sup>.

ولقد كانت الصين مركزاً هاماً للتجار المسلمين ومهم تجار القادمين من عدن، وتطمت التجارة بشكل مقنن بين الجانبين منذ القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي<sup>١٨٢</sup>، وتفتح عن ذلك تبادل ثقافي وتقني للصناعات التي اشتهرت بها الصين والتي كانت تعتبر من قبل سراً من أسرار تقدم الحضارة الصينية، فانتقلت حبرة الصينيين إلى المسلمين ومنذ القرن الخامس الهجري/

<sup>١٧٨</sup> - ومن تلك الشروط التي يجب أن تتوفر في السفير أن يكون لصحفاً مشهوراً له بالأمانة والتقوى والإخلاص انظر عليان، محمد عبدالمجيد، الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في عهد دولة بني رسول باليمن، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة) كلية الآداب، ١٩٧٣م، ص ١٤٣.

<sup>١٧٩</sup> - مؤلف مجهول علق في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، الدولة الرسولية في اليمن، تحقيق عبدالله محمد (خيشي)، (صعاء، دار الجبل، ١٩٨٤م)، ص ٦٨.

<sup>١٨٠</sup> - وقد كان ذلك في سنة ١٣٦٨/٨٧٧م كما يذكر المؤلف مجهول في تاريخه عن الدولة الرسولية ولكن تلك العلاقات كانت قد نشأت من مدة رمية سابعه ولا بد لها كانت ثم عن هبة تجارة كانت تنسج بها القوى السياسية اليمنية انظر، المصدر نفسه، ص ٧.

<sup>١٨١</sup> - بل لقد كانت هناك مصاهرة بين الجانب الصيني والجانب الإسلامي حيث خطب ملك الصين ود نصر بن احمد الساماني في بخاري وخطب مصاهرته. انظر، سيد، لعرب وطريق الهند، ص ٧٢.

<sup>١٨٢</sup> - عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ١٢٠، الصيني، العلاقات بين العرب والصين، ص ١٠٨.

الحادي عشر الميلادي في صناعة السفن الضخمة والمعروفة بالجنك، وفي صناعة الورق والحزير والحزف الصيني المشهور، والمسلمون بدورهم نقلوها إلى أوروبا في عصر لمحضتها<sup>١٨٣</sup>.

إن السياسة والتجارة متلازمة صرورية يكملان بعضهما ليشكلا هيكلية الدولة، وقد يكون ما سبق توضيحاً لتلك الصورة. فالقيادات السياسية القوية هي التي تدعم النشاط التجاري، وتنظم حركته، وذلك يدفع القوة في شرايين الدولة. كما أن الاستقرار السياسي والأمني يدعو إلى نمو التجارة والاقتصاد، وهذا ما حاولته القوى السياسية في عدن في ذلك الوقت، إدراكاً منها لأهمية الحاجة الاقتصادية في مساندة ودعم وجودها، ودرء الأخطار عنها. فالمعروف أن المحرك الاقتصادي قد يكون وراء توجهات سياسية وعسكرية مهددة، وهذا ما بدا في حركة المد الصليبي إلى الشرق الذي سيأتي الحديث عنه في الصفحات اللاحقة. ومما أن عدن إحدى أهم حلقات الوصل التجاري بين الشرق والغرب، فلا بد أنها قد دخلت ضمن نطاق صراع السيطرة الصليبية على المواقع التجارية الهامة، وأيضاً بحكم تأثير عدن التجاري الاقتصادي في التجارة العالمية، لذا فهي قد وُجدت ضمن نطاق الصراع الصليبي الإسلامي بشكل مباشر أو غير مباشر.

#### الحروب الصليبية وأثرها على حركة التجارة:

لعل الحركة الصليبية - والتي كانت صمم حلقات الصراع الحضاري بين الشرق والغرب كما يرى البعض من المؤرخين - قد إنبعثت من البيئة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والدينية التي سادت أوروبا في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، فإتحدها العرب الأوروبي وسبب للخروج من مأرق أوضاعه الضيقة للإنتطلاق نحو دائرة أوسع<sup>١٨٤</sup>.

ودون ترتيب للأسباب التي أدت إلى ظهور الحركة الصليبية - كونها تحمل عدة زوايا متداخلة متأثرة ببعضها - كان العامل الاقتصادي قوة دافعة بإعتبار أن التجارة كانت عصب الحياة في كثير من المدن والمجتمعات الأوروبية، وكانت طرقها التجارية الرئيسية تمر

<sup>١٨٣</sup> - سيد، العرب وطريق الهند، ص ٧٢

<sup>١٨٤</sup> - عاشور، صمد عبد الصانع، تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، (بيروت: دار النهضة العربية،

١٩٧٢)، ص ١٤٢

عبر الأراضي والبحار الداخلة في نطاق السيطرة الإسلامية. وهذا ما يفسر اتجاه بعض الحملات الصليبية نحو العمق الإسلامي عبر البحار والبحر الأحمر، حيث كانت عدن من ضمن أهدافها الهامة. بذلك أخذت الحملات الصليبية أبعاداً اقتصادية وسياسية وعسكرية لا تتفق مع ما جاء في شعاراتها من حماية للأراضي والمقدسات المسيحية<sup>١٨٥</sup>.

ولهذا كان للمدن التجارية الأوروبية كالبندقية وجنوا وبيزا ومرسيليا وغيرها الدور الهام في الحركة الصليبية، وذلك من خلال المساهمة فيها لتحقيق مكاسبها الاقتصادية والتجارية، والحصول على إمتيازات وإعفاءات خاصة سواءً من الكنيسة أو من القوى الصليبية في الشرق، بحيث أصبحت هذه المدن هي الوسيط التجاري بين الشرق والغرب بدلاً من التجار المسلمين<sup>١٨٦</sup>. ذلك بدا واضحاً في نقل سفن تلك المدن للصليبيين شرقاً عن طريق البحر، ونقل الإمدادات والأسلحة إلى الجيوش الصليبية في الشام، بل وفي المساعدة على الإستيلاء على الموانئ والمدن البحرية الإسلامية وحمايتها<sup>١٨٧</sup>.

ويتضح مما سبق ما للعوامل الاقتصادية من تأثير في تحريك الحروب الصليبية، وما شكلته من حافز في اتصال الطرفين الإسلامي والأوروبي في علاقات متبادلة، بالإضافة إلى العوامل الأخرى من دينية وسياسية واجتماعية، وهذه الأوضاع المستعجدة حتمت إيجاد سياسة تجارية مشتركة.

<sup>١٨٥</sup> - كانت تلك هي حجة أرميا أمير الكرك الصليبي سنة ١١٨٣/٥٥٧٨م انظر: ابن واصل، جمال ابن محمد بن سام،

مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، نشره جمال الدين الشبال، (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٥٧)، ج ٢، ص ١٢

<sup>١٨٦</sup> - وذلك ما جعلت عليه تلك المدن التجارية الأوروبية بحيث قامت لها منشآت تجارية في المدن والموانئ التي خضعت

للسيطرة الصليبية، وكبرت حالات خاصة لها في تلك المدن، وحصلت على حق الإعفاء الضريبي، وحل حرية التجارة المنقطة وخاصة

بعد عقدتها للإتفاقيات التجارية مع القوى الإسلامية. انظر علي، علي السيد، العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين، ط ١،

(القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٦)، ص ٣٢.

<sup>١٨٧</sup> - عاشور، سعيد عبد الصاح، الحركة الصليبية صفحة مشرقة في تاريخ الجهاد الإسلامي في العصور الوسطى، ط ٧.

(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٧)، ج ١، ص ٣١.

Willem, Hendrik, *The Story of Mankind*, Update by John Merriman, (New York, London: liverght, ١٩٨٠), p210-212



ومما ساعد على عملية التبادل التجاري بين الجانبين هو تنظيمها في شكل معاهدات من قبل السلطات السياسية الإسلامية والصليبية فيما عرف بنظام بلاد الماصفات<sup>١٨٨</sup>، ومما أن تجارة عدن كانت أحد أضلاع التجارة الإسلامية، فقد دخلت ضمن نطاق تلك المعاهدات، بحكم السيطرة العاطمية ثم الأيوبية على اليمن في تلك الفترة. وتنص تلك المعاهدات على إحترام حرية التجارة بين الجانبين سواء البرية منها أو البحرية وحمايتها من أي اعتداءات، وتأمين نقل التجار من كلا الجانبين الإسلامي والصليبي مع المحافظة على ممتلكاتهم. كما تنص الإتفاقات أيضاً على تنظيم عملية تحصيل الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة، ونوعية تلك السلع<sup>١٨٩</sup>. لقد بعثت تلك المعاهدات من إدراك الحكام لما تسببه حالة الفوضى في المنطقة من اضطراب في اقتصادها، وإرتفاع في أسعارها، وفوضى في حركة التجارة. لذلك كان لابد من حماية التجارة، و تدعيم موقف المسلمين في مواجهة الضغط الصليبي إلى أن يتم تجميع القوى الإسلامية ودحر الخطر الصليبي نهائياً.

وبرغم تلك الإتفاقات والمعاهدات بين الجانبين إلا أن الإنتهاكات قد طالتهم، نتيجة رغبة الصليبيين في توسيع نطاق سيطرتهم ومد نفوذهم إلى مناطق أخرى تمثل أهمية هم كأهمية طريق البحر الأحمر والمناطق المحيطة به، وبخاصة بعد أن تمكّنوا من السيطرة على معظم المسافد التجارية على البحر المتوسط. وطريق البحر الأحمر هو أيسر الطرق وأقربها كلفة في إستيراد وتوريد السلع، وجلب البضائع الشرقية وخاصة التوابل الشرقية إلى الأسواق الأوروبية<sup>١٩٠</sup>. فالصليبيون لم يكتفوا بما كانوا يتحصلون عليه من رسوم لتجارة المرور من أراضيهم، ومن الضرائب المفروضة على البضائع الواردة والصادرة، إنما أرادوا

<sup>١٨٨</sup> - ينص ذلك النظام على إقتسام العائدات بين الجانبين سواءً بيع أراضي أو رسوم بضائع، أو عائدات تجارية بل وعائدات مصادد الأسماك انظر علي، العلاقات الاقتصادية، ص ٤٣ - ٤٤ - ٤٩.

<sup>١٨٩</sup> - لقد سمحت الشريعة الإسلامية للحكام المسلمين بإبرام تلك المعاهدات مع الفريج رغم حالة الحرب بينهما مع وضع بعض القيود على إستيراد وتصدير سلع معينة محرمة شرعاً كالحمر وخم الخمر، أو هظورة في حالة الحرب كالأسلحة، كما أقيمت بعض السلع من الضرائب لأهميتها كالسكر والذهب والفضة والأحجار الكريمة انظر علي، العلاقات الاقتصادية، ص ٢٦ - ٢٧ - ١٠١ أيضاً.

Smith, Raley, *The Feudal Nobility and The Kingdom of Jerusalem* ١٢٧٧-١٢٧٤ (London: Oxford University Press, ١٩٧٣), p٧٨.

<sup>١٩٠</sup> - لبيب، التجارة الكارمية، ص ٨.

السيطرة على المنافذ التجارية المهمة ومنها مافد البحر الأحمر من جميع جهاته، وعملوا على إستمالة الحبشة في محاولة لضمها إلى القوى الصليبية<sup>١٩١</sup>.

ومن هنا بدأت عمليات السيطرة على النواذ والطرق التجارية المؤدية إلى البحر الأحمر، ففي سنة ١١١٥/٥٥٠٩م بدأ الملك بلدوين حاكم بيت المقدس بتسعيد توسعته في منطقة جنوب البحر الميت للسيطرة على طرق القوافل بين مصر والشام، وأستمر في زحفه إلى أن وصل لبلدة تبس على نهر النيل، ولكنه تراجع بسبب مرضه الذي مات به حيث دفن قرب العريش في مصر<sup>١٩٢</sup>.

وهناك محاولة أخرى تبعت حملة بلدوين وباءت مثلها بالفشل، ربما لعدم التخطيط لها بشكل سليم، وهي محاولة البرنس رانود دي شاتيلون أمير طرابلس في الإستيلاء على بلاد الحجار سنة ١١٨٢/٥٥٧٨م. فقد سار رانود إلى قلعة أيلة وحاصرها ومنع عنها الماء، وأرسل قسماً آخر من جيشه إلى ميناء عيذاب حيث أستولى على السفن التجارية فيه. وانتهت الحملة دون أن تحقق هدفها وذلك بعد أن تصدى لها عز الدين فرغشاه صاحب دمشق<sup>١٩٣</sup>.

وقد تكون أخطر الهجمات الصليبية التي هددت التجارة الإسلامية بل ومقدسات الإسلامية هي حملة الملك رينو دي شاتيلون أو أرنط حاكم الكرك، فقد أراد هذا الملك أن يستولي على عدن في الجنوب، بعد سيطرة الصليبيين على أيلة في الشمال، وبذلك يحتكر الصليبيون السيادة الكاملة على البحر الأحمر وتجارة المحيط الهندي<sup>١٩٤</sup>، بالإضافة إلى تحقيق هدفهم في إضعاف القوى المعوية للمسلمين بتهديد مقدساتهم. ومن هنا بدأ أرنط مشروعه التوسعي سنة ١١٨٢/٥٥٧٨م وذلك بمهاجمة ميناء عيذاب على البحر الأحمر، والقضاء على حاميتها، والإستيلاء على مراكبها وتجارتها الآتية من عدن والهد، ثم بدأ التحرك جنوباً معرض الإستيلاء على سواحل الحجار واليمن، وقطع طريق الحج، ومهاجمة

<sup>١٩١</sup> - عبدالعال أحمد، الأيوبيون في اليمن، ص ١١٧.

<sup>١٩٢</sup> - سعد عاشور، الحركة الصليبية، ج ١، ص ٢٥٩.

<sup>١٩٣</sup> - الحرري، سيد علي، الحروب الصليبية أسماها حملاتها فتانجها، تحقيق عصام محمد شبارو، ط ١، (بيروت: دار

النصار - مؤسسة دار الكتاب الحديث، ١٩٨٨)، ص ١٤١.

<sup>١٩٤</sup> - ربيع، البحر الأحمر، ص ١١٠.

السفن التجارية في البحر الأحمر، وفي الوقت نفسه يقوم بالتحرك شرقاً لمهاجمة المدينة المنورة ومكة، فتمكن بذلك من إبرال قواته بأرض الحجاز دون مقاومة تذكر<sup>١٩٥</sup>.

ولكن لسوء حظ الملك أرباط إن القوى الإسلامية قد بدأت في تجميع صفوفها وبتد خلافتها، وبدأ التعبير في ميزان القوى لصالح المسلمين ضد الصليبيين، ومن هذا المطلق تحرك صلاح الدين الأيوبي لرد عدوان أرباط عندما وصلته أنباء حملته على البحر الأحمر، حيث أمر أخيه ونائبه في مصر الملك العادل سيف الدين الأيوبي بتجهيز العدة بقيادة الأمير حسام الدين لؤلؤ للقضاء على ذلك المحوم قبل توغله، وبالفعل تم صد الحملة الصليبية وأسر أفرادها بعد هرب قائدها إلى الكرك<sup>١٩٦</sup>.

ولو أن أخطر الصليبي والقضاء عليه نهائياً في منطقة البحر الأحمر الهامة إستراتيجياً وتجارياً للدولة الأيوبية، قام صلاح الدين بفتح قلعة أيلة، وأسر حاميتها الصليبية، وتأميها بحامية إسلامية قوية. كما قام بمحاولة لقطع الإتصال الصليبي الحبشي وذلك بإرسال حملة برية بقيادة شقيقه توران شاه بن أيوب من مصر للسيطرة على بلاد النوبة وميناء سواكن على الساحل الإفريقي للبحر الأحمر<sup>١٩٧</sup>. ولكن الأهم من ذلك إنه عمل على إبعاد أرضية أيوبية في اليمن لمقاومة أي خطر صليبي، وحماية الدولة الأيوبية الفتية من حدودها الجنوبية، فأرسل شقيقه شمس الدولة توران شاه بن أيوب ومن بعده أخيه العزيز سيف الإسلام طعنة بن أيوب إلى اليمن لتولي أمر السلطنة فيها<sup>١٩٨</sup>. وربما يكون رد الفعل السريع والقوي للدولة الأيوبية قد أثنى الصليبيين عن التفكير في معاودة الكرة والمحوم على منطقة البحر الأحمر.

<sup>١٩٥</sup> - المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، كتاب الملوك لمعرفة دول الملوك، (القاهرة: دار الكتب، ١٩٣٤)، ج ١، في ١، ص ٧٨-٧٩؛ عبدالخال أحمد، الأيوبيون في اليمن، ص ١١٨.

<sup>١٩٦</sup> - وقد وقع أرباط أسيراً في يد محمد الدين حاكم حلب لأنه كثيراً ما كان يهتك بالمعهد المرمع مع المسلمين ويهر على محتكافهم، وظل لعدة سنوات في قلعة حلب حتى أطلق سراحه سنة ١١٧٦/٥٧١م. انظر: السوري، ولهم: الحروب الصليبية، ترجمة حسن حبشي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤)، ج ٣، ص ١٤٤ أيضاً؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج ١، ص ١٢٩-١٣٠ أيضاً؛ النجاشي، شمس الدين أبو عبيدة محمد، كتاب دول الإسلام، مشروعه عيادته بن إبراهيم الأنصاري، (قطر: إدارة إحياء التراث، ١٩٨٨)، ج ١، ص ٩٠.

<sup>١٩٧</sup> - مراديات، الأهمية الإستراتيجية، ص ٧٦.

<sup>١٩٨</sup> - باخرمة، نهر عدن، ج ٢، ص ١٧٠ عبد المال أحمد، الأيوبيون في اليمن، ص ١١٩.

تلك المحاولات التي قام بها الصليبيون في تحقيق توسعاتهم قد أثرت سلباً في السياسة الإسلامية تجاه التجارة الأوروبية. فقد مُنعت التجارة الأوروبية من مرأولة أي نشاط لها في منطقة البحر الأحمر، واقتصر الأمر على التجار المسلمين ومنهم تجار الكارم، الذين تخصصوا بدرجة أساسية في تجارة البهار والتوابل الشرقية، وجعلوا من عدن مركزاً رئيساً من مراكز تجارتهم، بجانب مراكزهم في قوص والعسقاط، وعلى سواحل الملاي في الهند، وسواحل الملايو في جنوب شرق آسيا<sup>١٩٩</sup>.

وكان للحروب الصليبية بصمات قوية في تاريخ المنطقة، فقد أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في التأكيد على جعل البحر الأحمر بحراً إسلامياً مكمول الحماية من جانب السلطات الإسلامية سواء في اليمن أو في مصر. كما أنها تركت أثراً واضحاً في كافة النواحي وعلى وجه الخصوص الناحية الاقتصادية، حيث أدخلت المنطقة في طابع اقتصادي وتجاري جديد من خلال اتفاقات وقوانين تنظيمية اتحدت كفاعدة مرجعية للحركة التجارية المتبادلة بين المسلمين والأوروبيين. كما ساهمت في إيجاد جاليات تجارية جديدة لها هباتها المشرفة والتابعة للمدن التجارية الأوروبية، التي كانت تتمتع بامتيازات قانونية من قبل السلطات الإسلامية تكفل لها الحماية وحرية التجارة<sup>٢٠٠</sup>. وهو الوضع الذي كانت عليه الجاليات الأوروبية في عدن في تلك الفترة، حيث وجدت تجمعات للتجار الأوروبيين في بعض أحياء عدن، فقد ظلت حارة قديمة في عدن تعرف بإسم سوق الصاري إلى زمن قريب، لأن عدداً من التجار اليونانيين والإيطاليين عاشوا فيها في تلك الفترة<sup>٢٠١</sup>.

بالإضافة إلى ما سبق كان للحروب الصليبية دور في إبعاش تجارة سلع بعضها كانت سلع كمالية، ولكنها اكتسبت قيمة اقتصادية بعد الإمتداد الواسع للتأثير الشرقي على الحياة الأوروبية، ومن تلك السلع المسوجات الحربية والقطبية، والأحجار الكريمة، والعقاقير والتوابل الشرقية، والأواني الزجاجية، وأدوات الري، كما راجت تجارة السكر

<sup>١٩٩</sup> - فراج، عبقابه، ص ٦٠.

<sup>٢٠٠</sup> - الأشقر، تجار التوابل، ص ١٣٧. قد تكون الصورة بالنسبة لعدن في تعاملها مع التجار الأوروبيين أثقل وصحاحاً عن غيرها من الموانئ الأخرى، وهذا يرجع إلى قلة المادة المطبوعة لذلك.

<sup>٢٠١</sup> - صبور، السعاسر، ص ٦٨.

الذي أستخدم في أوروبا بشكل واسع بدلاً من العسل وعصير العوكة الذين كانا يستخدمان من قبل<sup>٢٢</sup>. لقد ساهم ذلك كله في تشييط الحركة التجارية، وإحياء المدن والموانئ الواقعة على الطرق التجارية، وزيادة تدفق الثروات سواءً على الطرف الإسلامي أو على الطرف الأوروبي، مما عكس صورته في أساليب الحياة بشكل عام.

لقد كانت الحروب الصليبية مرحلة تاريخية حاسمة في العلاقات بين الشرق والغرب، وتركت آثاراً عميقة في كافة المجالات، وكانت التجارة ضمن أهم الأسباب لتلك الحرب، فعملت بذلك على فتح مجال التواصل الثقافي والحصاري بين الجانبين. وغيّرت كثيراً من أساليب الحياة الأوروبية. كما غيّرت أيضاً من إطار العلاقات التجارية في العالم ومفاهيمها في ذلك العصر.

<sup>٢٢</sup> - عبي، العلاقات الاقتصادية، ص ٦١-٦٢-٦٣ سعيد عاشور، الحركة الصليبية، ج ٢، ص ١٩٩٩، ١٠١١.

## الفصل الثالث

### المنشآت التجارية في عدن

تمهيد:

بعد إستعراض أهمية موقع عدن جغرافياً وتجارياً وسياسياً في الفصل السابق، وتأثير ذلك الموقع على حركة التجارة فيها، سيكون الحديث في هذا الفصل عن النظم والهيئات الرسمية المقسة لتلك الحركة الشطة في عدن في ذلك الوقت، من حيث مهامها الرسمية، ودورها المساهم في النشاط التجاري، وأهم أقيتها. ومن أبرز المنشآت التجارية التي ظهرت في عدن الدواوين التجارية، والأسواق، والوكالات أو المادق والحانات.

#### الدواوين التجارية

قدمت المنشآت التجارية في عدن خدمة هامة في حركة التجارة سواء كانت تجارة خارجية أو داخلية، وساهمت بشكل أساسي في تسهيل الإجراءات الخاصة بعمليات البيع والشراء، محققاً بذلك العرض الاقتصادي الذي اششت من أجله. وقد عرفت من العديد من دور التجارة العديدة والمختلفة المهام. فقد إهتمت الدول المتعاقبة في اليمن على توسيع نطاق تلك المؤسسات التجارية كماً وكيفاً، إدراكاً منها لقيمة عدن التجارية ودورها الاقتصادي، وساعد هذا في تهيئة اساخ المناسب لتجار الوافدين من أقطار شتى في إتمام رحلاتهم التجارية بنجاح مريح وبالتالي زيادة عائدات خزينة الدولة، حيث وجد التجار في تلك المنشآت - من وكالات عامة وخاصة ودواوين تجارية وأسواق ومادق وحانات- التسهيلات التي ساعدتهم في إكمال تعهداتهم وعقودهم التجارية بأمان.

وكانت عدن مركزاً تجارياً عالمياً تتم فيه التداولات السلعية والقدية على نطاق واسع، ومع إزدياد الطلب العالمي شرقاً وغرباً على السلع المختلفة، وكذلك مع إعتما اليمن في دخلها بدرجة أساسية على الموارد المالية المأخوذة من الضرائب التجارية، كل ذلك حتم ضرورة وجود تنظيم إداري فيما عرف بالدواوين الخاصة بالنواحي التجارية.

وقد تمت الدواوين التجارية بصورة متصاعدة توازياً مع التوسع المطرد للنشاط التجاري الذي بلغ أوج قوته في عهد الدولة الرسولية. وربما يكون ديوان العرصة أو ما يسمى اليوم بالحمارك من أوائل تلك الدواوين، فقد إستوحب وجوده تلك الحركة الشطة للبضائع في عدن، وهذا واضح من وصف ابن الجاور لحركة السفن وأعدادها في ميناء عدن، فقد "كان يرسي كل عام تحت صيرة سبعون ثمانون مركباً زائد ناقص"<sup>٢٠٣</sup>. وقد بني هذا الديوان في عهد الدولة الأيوبية، وهذا ما يؤكد به بحرمة حيث يقول "وبنى الزنجيلي بها الفرضة المعروفة"<sup>٢٠٤</sup> وفي هذا الديوان الذي صُمم له بابين لدخول البضائع وخروجها كان يتم عد البضائع ووزنها لتقدير قيمتها، ومن ثم فرض الضريبة المستحقة على كل صنف<sup>٢٠٥</sup>. أما ديوان الخراج أو ما عرف بالديوان السعيد<sup>٢٠٦</sup> فكانت مهمته مكاملة لديوان العرصة، من حيث قيامه بجمع العائدات المستحقة للدولة من الموارد المختلفة، مثل خراج الأرض، ومبالغ الجزية، والرسوم التجارية بكافة أنواعها<sup>٢٠٧</sup>. وقد كان يتم تحصيل مبالغ الرسوم والمكوس التجارية بطريقتين إما عن طريق الموظف المتكلف من قبل السلطة مباشرة، أو عن طريق تقديم ما يعرف بصك الضمان المالي والذي يقدمه التاجر للدولة مقابل الالتزام بتعهداته في تسديد ما عليه للدولة<sup>٢٠٨</sup>.

ومن بين الدواوين التي اشتمت في عهد الدولة الأيوبية دار الوكالة أو ديوان الوكالة وذلك سنة ١٢٢٥هـ/١٢٢٧م، وهي تُعنى بتحصيل صرائب التوكيلات المعتمدة بين التجار، وتقييم الضرائب على الوكالات أو الدور التي أستخدمت كمخازن، وأماكن لإيواء التجار الوافدين إلى عدن. في الوقت نفسه أستخدمت ديوان الوكالة كمخازن للبضائع المراد بيعها من قبل وكلاء

<sup>٢٠٣</sup> - كما يورد ابن الجاور في أحداث سنة ١٢٢٨هـ/١٢٢٥م "إنه وصل مركب وزد عشوره ثمانون ألف دينار". انظر: ابن الجاور، صفة بلاد اليمن، ص ٦٥

<sup>٢٠٤</sup> - بحرمة، ثغر عدن، ج ١، ص ١٠.

<sup>٢٠٥</sup> - المسري، الحياة السياسية، ص ٢٨١-٢٨٢.

<sup>٢٠٦</sup> - عليان، الحياة السياسية، ص ١٦٢.

<sup>٢٠٧</sup> - وقد تخصصت أسر في كتابة ومتابعة أمور هذا الديوان وربما قامت الدولة بعمل هذا الموضوع في أسر معينة لكي تنص إستقراره. انظر: المسوي، الحياة السياسية، ص ٢٣٨.

<sup>٢٠٨</sup> - كانت الديالغ (المودعة) إلى خزنة الخراج في بعض الأحيان تعمل إلى حوالي ستمائة ألف دينار. انظر: ابن خردادبة، المسالك، ص ١١٤٩ أبوربد، التنظيمات الاقتصادية، ص ١٢٤.

التجار في عدد، وأيضاً كمقر لإتمام التعهدات والصفقات التجارية العامة، أو صفقات البضائع<sup>٢٠٩</sup>.

وهناك ديوان يسمى دار الدلالة، وهو ديوان رسمي ينظم عمليات البيع وعلى وجه الخصوص البيع بالجملة والتي كانت تتم بين التاجر والمشتري، ويكون للدار أو الديوان نسبة محددة من صافي مبلغ المبيعة في مثل تلك العمليات، وفي الأحوال المعتادة كانت ضريبة الدلالة تقدر بديار واحد على كل مائة دينار من مبلغ المبيعة<sup>٢١٠</sup>. ٦٤٧٨٥٩

وبلاحظ هنا أن التقدير الضريبي قد تفاوت من سلعة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى وذلك بحسب حاجة سوق الاستهلاك وتوفر السلعة، وتلك التقديرات الضريبية كان يقوم بها ديوان العشور المكلف بمرص مال القرصة أي القيمة الجمركية للسلعة، حيث كانت له الصلاحية في فرض الضرائب أو الإعفاء منها<sup>٢١١</sup>. ويصف باعزيمة إحدى المباني التابعة لديوان العشور والتي سميت بدار الطويلة حيث بنيت "على محاذة القرصة أي من جهة المغرب فاصل بينها وبين القرصة قضاء وعلى بابها دكان مسقوفتان يجلس عليهما كتاب القرصة"<sup>٢١٢</sup>.

والجدير بالذكر هنا أن وجود الدواوين المختلفة والأموال الواردة إليها يستلزم إنشاء آلية مراقبة شاملة في عمل كافة دواوين الدولة، ولذلك نظم ديوان الإستهاء للقيام بالرقابة المالية والإدارية على الموارد المدوعة بحرية الدولة<sup>٢١٣</sup>، والإشراف على ما تحتاجه الدواوين من نفقات، وكذلك للقيام بمراقبة الموظفين الموكل إليهم تقدير الضرائب وجمعها<sup>٢١٤</sup>. ولأهمية هذا الديوان كانت الدولة تعين فيه من أصحاب الكفاءات المعروفين بالأمانة والدين تولوا أحياناً إلى جانب ديوان الخنصر<sup>٢١٥</sup>.

<sup>٢٠٩</sup> - ابن الخوار، حقة بلاد اليمن، ص ٦٣-٦٤ حواشيان، التاريخ الإسلامي، ص ٢٧٢.

<sup>٢١٠</sup> - ابن الخوار، حقة بلاد اليمن، ص ١٤٣-١٤٦.

<sup>٢١١</sup> - صوري، الحياة السياسية، ص ١٢٦ السدي، العلاقات بين اليمن وبلاد الحجاز، ص ١٢٩.

<sup>٢١٢</sup> - والكتاب هم الموظفون الحكوميون بهما يختص بتقدير الضرائب الجمركية على السلع الواردة والصادرة من وإلى عدد.

انظر باعزيمة، فهر عدل، ج ١، ص ١١.

<sup>٢١٣</sup> - كان مقر عزبة الدولة الرئيسية بشكل عام يقع في قلعة المدلوة الواقع في المعافر بالقرب من مدينة نجر، وهي قلعة مشهورة بمحاصنها وقوتها، لذلك انتدعوا أبو النذر حوهر المعطسي وصي الزريعين مقرراً لحكمه، ومن هنا اندلعت لعرض حفظ أموال الدولة كعزبة عامة حيث كان يرد إليها موارد الدولة من أنحاء اليمن ومنها عدد. انظر مؤلف مجهول، تاريخ اليمن، ص ٣١ أيضاً. مؤلف مجهول، تاريخ الدولة الرسولية، ص ٦٩ أيضاً. الفتشدي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ١٣.

<sup>٢١٤</sup> - عليان، الحياة السياسية، ص ١٦٦.

<sup>٢١٥</sup> - لورد الأصل لعيسى عدد من تشخيص قبيلة بني بولت ذلك قصصه انظر: الأصل لعيسى، العظيمة السنية، لوحة رقم ١٢-٤٠.



وديوان الخاص كانت مهمته فقط تقتصر على مراقبة مداخلات الأملاك السلطانية ومصرفاتها وإجراء الحسابات الخاصة بذلك، وقد إكتملت وظائف هذا الديوان في عهد الدولة الرسولية ربما مع تزايد ممتلكات الملوك والولاة والأمراء بشكل واسع نتيجة الإثراء من العائدات التجارية الضخمة في عدن<sup>٢١٦</sup>. ففي كثير من الأوقات كان الولاة يتولون عملية تحصيل الضرائب والمكوس التجارية بتكليف من الدولة<sup>٢١٧</sup>، ومن هنا كان لابد من قيام مثل هذا الديوان لتنظيم تلك العمليات.

كما كان نظام التخصص في الإشراف على العمليات التجارية متبعاً في عدن لتجري الدقة في تحصيل الأموال، والمراقبة المباشر على الحركة التجارية في عدن، فكان كل ديوان يمثل وزارة مختصة بحاجات معين لوضع موارد الدولة في مسارها الصحيح. ومن هذا المنظور أنشئ ديوان النظر في عدن لتقصي أحوال السع والشراء وما قد يحدث فيها من تعديلات، حيث كان يسمح للتجار أو غيرهم من طوائف المجتمع في عدن بتقديم الشكاوي إلى هذا الديوان للنظر فيها وتقديم الحلول لها. ولذلك كان يتم تعيين شخصيات موثوقة فيها للقيام أيضاً بعمل موازنة لحرية عدن وإصلاح أي حلل قد يطرأ على نسب الوارد والصادر لتلك الخزينة<sup>٢١٨</sup>.

وأشئ كذلك ديوان الوقف لتدوين الحسابات الخاصة بالممتلكات الموقوفة للأعمال والمؤسسات الخيرية، ويدخل في نطاقها الصرف على المؤسسات ذات الصلة التجارية<sup>٢١٩</sup>.

ومن المراكز الإدارية المستحدثة أيضاً والتي أوجدها الأيوبيون دار الركاة في عدن سنة ١٢٢٧/٥٦٢٥م، وتُجمع فيها أموال الركاة المأخوذة من التجار القادمين لميناء عدن والمعيين من رسم العشور، ولم يكن يستثنى من هذا الرسم أي بضائع على الإطلاق<sup>٢٢٠</sup>.

<sup>٢١٦</sup> - ابن الجوزي، صفة بلاد اليمن، ص ١٦٥، الحياة السياسية، ص ١٦٧.

<sup>٢١٧</sup> - حسب الله، عبد الرحمن، العلاقات بين بلاد العرب وشرق السودان منذ ظهور الإسلام حتى ظهور الفوج، رسالة

ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، ١٩٧٦)، ص ١٥٣.

<sup>٢١٨</sup> - علياء، الحياة السياسية، ص ١٦٧-١٦٨.

<sup>٢١٩</sup> - المرجع نفسه، ص ١٦٣.

<sup>٢٢٠</sup> - ابن الجوزي، صفة بلاد اليمن، ص ٦٣-٦٤، المصري، الحياة السياسية، ص ٢٤٤.

لقد قامت السلطات اليمنية بتفعيل الدواوين المختصة لمواكبة الحركة التجارية الشطة في عدن، فكان لكل ديوان موظف إداري مسؤول عن مجموعة من الكتاب والمراقبين ومحضلي الضرائب، يقومون بأعمالهم وفق لوائح منظمة، وبحسب دفاتر أو أوراق رسمية متفق عليها<sup>٢٢١</sup>.

كما سبق يلاحظ أن تلك الدواوين قد وجدت لعمل مرجعية رسمية تنظم الإجراءات التجارية المتبعة في ميناء عدن وذلك بما يفي بكافة الحقوق والمتطلبات المالية المستحقة للدولة، وكذلك لضمان تحديد الإيرادات والمصروفات في كافة العمليات التجارية بشكل دقيق، وأخيراً بهدف إيجاد تقسيمات إدارية لتسهيل حيازة المحصلات الضريبية. فقد إهتمت القوى السياسية بتنشيط الحركة التجارية في عدن، وتسهيل إجراءاتها، عبر إيجاد تنظيمات رسمية تقن حركة المصروفات المالية، والرسوم الضريبية المقدرة على السلع المختلفة، وهذه الهياكل الحكومية إن صح التعبير أدخلت النشاط التجاري في حركة أوسع وأكثر فعالية. كما أسهمت في تقدير حاجة الأسواق من السلع المتنوعة، وتقنين توزيعها.

### الأسواق

وعلى نفس السبق في توفير المشآت والخدمات التجارية بيت العديد من الأسواق في عدن، وكانت تلك الأسواق تستقبل العديد من سلع الإنتاج المحلي، بجانب البضائع المستوردة التي تتوافد على عدن إما لبيعها داخلياً أو لإعادة تصديرها. ومن المعروف أن الأسواق عادة تقام وسط المدينة وعلى امتداد شوارعها الرئيسية لإستقطاب السكان والتجار على حد سواء، وقد وجدت أسواق متعددة المهام بحيث خصصت أسواق لبيع سلع معينة، وأسواق تقام لمواسم معينة.

وكانت أسواق السلع في عدن أو الأسواق الدائمة قد إنحدت صفة التخصص مصفاً على تحديد أماكن مخصصة لأصحاب كل حرفة أو تجارة، وذلك حتى يسهل على

<sup>٢٢١</sup> - انظر: مزر، الحضارة الإسلامية، ج ١، ص ٢٦٠-٢٦١. وقد تشابهت تلك الدفاتر الرسمية ذات الطابع التجاري المعمول بها في اليمن مع مثيلاتها في بقية الأقطار، بإعتبار أن الحركة التجارية العالمية قد ساعدت في تشابه الإجراءات الرسمية من التي كانت تقوم بها السلطات في المواقع التجارية الهامة.

المشتريين الوصول إلى حاجاتهم، وفي الوقت نفسه يتمكن المحتسب من مراقبة حركة الأسواق وتنظيمها<sup>٢٢٢</sup>. وفي كثير من الأحيان كان يطلق على تلك الأسواق إسم السلعة التي تباع فيها مثل سوق العطارين الذي كان يعتبر من الأسواق أو القباصر المشهورة في عدن، وكان البيع فيه يتم إما بالجملة أو مرادى<sup>٢٢٣</sup>، وقد بناه الوالي الأيوبي عثمان سنة ١١٩٢/٥٥٨٨م ليكون مركزاً لبيع العطور والخور المحلية والمستوردة<sup>٢٢٤</sup>، والذي بيى أيضاً الأسواق المسقوفة أو القباصر، التي كانت متخصصة في بيع البانات الطيبة والتوابل<sup>٢٢٥</sup>. كذلك أوجد الرنجلي خان أو سوق البرارين لبيع الأقمشة والمسوحات، وقد جعله وقتاً لصالح مسجده في عدن<sup>٢٢٦</sup>. ويلاحظ أن بعض الأسواق أو القباصر كانت إما مكشوفة، أو مسقوفة ليتم بناء غرف لسكن التجار فوقها<sup>٢٢٧</sup>.

وفي عهدي الرريعيين والأيوبيين أسست أسواق متخصصة في أنواع أخرى من السلع كسوق الخرف<sup>٢٢٨</sup> وأسواق "الخصرة والحواري والرط واللحم وجميع الدواب"<sup>٢٢٩</sup>. والخدير بالذكر هنا أن يهود عدن كانوا يملكون دكاكين ثابتة في تلك الأسواق لتسويق بضائعهم المحلية أو البضائع المستوردة، وبعض تلك البضائع كان من صنع اليهود أنفسهم الذين برعوا في الصاعات السيخية، والفخارية، وصاعات الحللي الثمينة<sup>٢٣٠</sup>.  
وبما أن الأسواق هي -نار التبادل المالي والتجاري فكان لراماً على السلطات الحاكمة في عدن أن تشرف مباشرة عليها، لهذا كانت تقوم بتوظيف مسؤول عن

<sup>٢٢٢</sup> - عرب، خالد محمد، "تخطيط وعمرارة المدن الإسلامية"، دورية كتاب الأمة، العدد ٨٥، السنة ١٧، ط١، (قطر و د.ه. الأرماف، ١٩٩٧)، ص ١٩٩، سليمان، سليمان عطية، سياسة المالك في البحر الأحمر حتى نهاية عصر السلطان برصاي ١٢٥٠-١٢٣٨م، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، ١٩٥٩) ص ٥٦.

<sup>٢٢٣</sup> - والتبصرة أو القباصر كلمة يونانية معناها سوق الإمبراطوري وهو ما يدل على العرض من وجودها انظر العروصي تجارة مصر، ص ١١٨١ الألفتر، تجار التوابل، ص ٢١٢.

<sup>٢٢٤</sup> - Shamrookh, The Commerce, p121

<sup>٢٢٥</sup> - الشمرى، عدن، ص ٣١٩.

<sup>٢٢٦</sup> - ابن الديبع، قرعة العيون، ص ٣٨٤-٣٨٥.

<sup>٢٢٧</sup> - القريوي، الخطط، ج ٢، ص ٨٨-١٨٩ السعدي، العلاقات بين اليمن وبلاد الحجاز، ص ٩٩.

<sup>٢٢٨</sup> - الشمرى، عدن، ص ٣١٩.

<sup>٢٢٩</sup> - ابن الجاور، صفة بلاد اليمن، ص ٦٩.

<sup>٢٣٠</sup> - أبو جبل، كالميا، يهود اليمن دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، ط١، (دمشق دار الفكر للطباعة، ١٩٩٩)، ص ١٠٠-١٠١ السعدي، العلاقات بين اليمن والحجاز، ص ٩٨.

الأسواق، هو من يسمى المحتسب يدير مجموعة من الموظفين لمعاونته، وربما إستعان في ذلك بأصحاب الثقة من شيوخ التجار لكل صنعة أو تجارة<sup>٢٣١</sup>. وقد يجمع المحتسب بين وظيفته وبين القضاء والنظر في الشكاوي المقدمة إلى الدولة، ومن ثم تكون له الأحقية في تقرير العقوبات الرادعة بناءً على ذلك<sup>٢٣٢</sup>.

وفي بعض الأحيان كان الأمر يرفع إلى الحاكم أو السلطة العليا مباشرة، وذلك عند عجز المحتسب أو الوالي عن إحتواء شكوى أو مشكلة ما، مثلما حدث في أيام السلطان طعكتين الأيوبي، عندما توجه إليه أحد التجار بشكوى من ظلم صاحب السوق والوالي والضامن له، فقام السلطان الأيوبي بالنظر في الشكوى فلما توسط السوق وقف فاستدعى بالوالي والضامن والمشتكي فلما حضروا أمر بشق الضامن في السوق وفصل الوالي عن تلك الجهة وولى غيره<sup>٢٣٣</sup>. وقد يكون في هذا الوصف مألوفة إلى حد ما، ولكنه يبين مدى إهتمام السلطة الحاكمة بإشاعة جو الأمن والحماية للتجار، لما سيعود به ذلك على تجارة عدد بالإزدهار.

فالمحتسب إذن هو المراقب الحكومي المعني بكل ما يختص بالأسواق، كمنع إحتكار السع ومنع العث فيها، والتأكد من سلامتها وجودتها، ومتابعة عمليات البيع والشراء، ومراقبة إستيفاء العقود التجارية لشروطها لمنع التلاعب فيها<sup>٢٣٤</sup>. ويشرف المحتسب كذلك على نظافة الأسواق ومنع تلوثها بأي نفايات، وتنظيم السير في شوارعها، وإزالة المخاطر المهددة للقاطنين والمشتريين فيها من مياي آيلة للسقوط أو مكونات سريعة الإشتعال<sup>٢٣٥</sup>.

أما بالنسبة لحراسة الأسواق ليلًا فلقد كانت السلطات تعين مسؤول عن حفظ الأمر في الأسواق عرف بشيخ الشرطة، ويعاونه في ذلك مجموعة من الموظفين فيما يشبه دوريات الشرطة<sup>٢٣٦</sup>، وهذا أمر طبيعي في كافة المدن التجارية ومنها عدن، التي إمتلأت فيها الأسواق بالمنتجات الشرقية والغربية الباهضة الثمن.

<sup>٢٣١</sup> - الشيرازي، عبد الرحمن بن نصر، نهاية الرتبة في طلب الحسنة، تحقيق السيد الباز العربي، ط ٢، (بيروت: دار الثقافة).

١٢٨١، ص ١٢

<sup>٢٣٢</sup> - صالح، النظام المالي، ص ٢١٥.

<sup>٢٣٣</sup> - باخرمة، ثغر عدن، ج ٢، ص ١٠٣.

<sup>٢٣٤</sup> - القريري، الخطط، ج ١، ص ٤٦٢-٤٦٤.

<sup>٢٣٥</sup> - الشيرازي، نهاية الرتبة، ص ١٢-١٣-١٤، صالح، النظام المالي، ص ٢١٤-٢١٥.

<sup>٢٣٦</sup> - الشيرازي، نهاية الرتبة، ص ٢١.

ومن الملاحظ أن الأسواق الموسمية والأسبوعية وهي ما يطلق عليها اسم الوعد، أي أنه يقام في يوم محدد من كل أسبوع في كثير من المدن اليمنية ومنها عدن. وكانت هذه الأسواق في الغالب تقام لتصريف سلع ومنتجات محلية الصنع، مثل سوق الجمعة الذي "يُحلب فيه الأجلاب ويخرج أرباب الصنائع والبضائع بضائعهم وصنائعهم فيبيع من يبيع ويشتري من يشتري."<sup>٢٣٧</sup> ولم يكن يفترض في مثل هذه الأسواق تجهيزات مكلفة بل كانت في العموم تقام في أماكن مكشوفة لتسهيل تداولها. وكان يفرض على السلع المتداولة فيها صرائب نقدية أو عينية تعود لخزينة الدولة، وذلك عن طريق المحصل الصربي والذي يأخذ نصيباً محدداً بعد إتمام عملية البيع<sup>٢٣٨</sup>.

وهناك أسواق تُعقد بعد غروب الشمس وتسمى سوق الليل مع إخماس حرارة الجو، وخاصة في فصل الصيف المرتفع الحرارة في عدن، وعلى الأرجح إن تلك الأسواق قد ظهرت منذ أيام الزريعين، وكان يباع فيها أصناف متنوعة من السلع<sup>٢٣٩</sup>. وإلى جانب الأسواق الدائمة والموسمية في عدن كانت توجد أسواق تقام في مدن أخرى، وهي تسمّى للتجار اليمنيين أو الوافدين القادمين من عدن بالنحوال فيها لإنتقاء السلع ذات الجودة في محاولة لتصديرها خارجياً عبر عدن. ومن تلك الأسواق المعروفة في اليمن سوق بوعان الكبير في قحمة، وهو عبارة عن دكاكين ثابته تتواجد على جانبي الشارع الرئيسي في مدينة بوعان<sup>٢٤٠</sup>.

وهناك أيضاً أسواق مدينة زيد الدائمة الحركة بطراً لكون هذه المدينة مركزاً هاماً للتجارة الداخلية لكثير من المدن اليمنية ولتتجارتها<sup>٢٤١</sup>. ويتم في هذه الأسواق تجميع السلع

<sup>٢٣٧</sup> - القنصدي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٧.

<sup>٢٣٨</sup> - لموجيل، يهود اليمن، ص ١-١٠.

<sup>٢٣٩</sup> - العبدل، هدية الزمن، ص ٩٩؛ سليمان، سياسة المالكة، ص ٦٥.

<sup>٢٤٠</sup> - مزر، الحضارة الإسلامية، ج ٢، ص ١٨٤.

<sup>٢٤١</sup> - ويصفاها القنصدي بقوله "زيد قبة قحمة وهو أحد الصرب لأنه مستقر ملوك اليمن بلد حليل حسن البناء يسمونه بعداد اليمن لهم أدنى طرف وبه بخار وكبار وعلماء وأدباء مفيد في دخله مبارك على من صكه أبهرهم حلوة وجمامهم نظيفة عبه حصص من الطين بأربعة أبواب باب غلافة وباب عدن وباب هشام وباب شارق وحولها قرى ومرارح أعصر من مكة وأكبر وأرق أكثر بناتهم الآخر ومازلهم قبة طيبة والجامع ماء من الأسواق". انظر: القنصدي، أحسن التقاسيم، ص ٨٤.

المحلية ذات الجودة ثم تُنقل إلى عدن لتصديرها خارجياً عبر ميناء المدينة<sup>٢٢٢</sup>. ومن أشهر الأسواق في مدينة زبيد سوق الز أو السبيح الذي اشتهرت به هذه المدينة، وكان عادة يقام بعد صلاة الظهر<sup>٢٢٣</sup>، وكذلك سوق الوعد أي سوق الخميس الأسبوعي وسوق المرباع وسوق المعاصر والسوق الكبير، وكان كل سوق من تلك الأسواق محصصاً لنوع من أنواع المنتجات الزراعية والصناعية اليمنية<sup>٢٢٤</sup>.

ومن الأسواق المعروفة أيضاً سوق صعاء الذي كان يعقد في الصف الأول من رمضان، فقد كانت صعاء من المراكز التجارية الهامة التي مدت عدن بكثير من السلع المراد تصديرها مثل القطن والجلود والعقيق والمنسوجات<sup>٢٢٥</sup>.

أما من ناحية السوق العام للأسواق بشكل عام، وينطبق الحديث هنا على عدن فقد خضعت لمعايير تراعي الصالح العام، مثل دكاكين العصائين أو الجرارين ودكاكين الخبازين، والتي كان يشترط في بائها توفر وسائل الأمان فيها وعدم إضرارها بالطريق العام. كما تطلبت بعض السلع وجود أسواقها على أطراف المدينة لخطورة وجودها وسط المدينة، كأسواق الأحشاب، والمواد الثقيلة الورن والحجم والتي تكون عادة بالقرب من المباءة، وكذلك الأسواق الخاصة بأصحاب صاعة الفخار التي يخشى من تضرر المشوفين من مواد صاعتها<sup>٢٢٦</sup>.

وفي بعض الأحيان كانت مداخل المباني في الوكالات التجارية في عدن تحول إلى محلات تجارية، حيث كانت تقسم تلك المداخل إلى قسمين، قسم كمدخل إلى قلب الوكالة وقسم يُتخذ كمتجر، وقد خدم هذا طوائفاً كثيرة من التجار من حيث تواجدهم في متاجرهم طيلة النهار وفي نفس الوقت سهولة العودة إلى غرفهم مساءً<sup>٢٢٧</sup>. وفي عهد

<sup>٢٢٢</sup> - الشمرى، عدن، ص ٣٢٦.

<sup>٢٢٣</sup> - فرال، العلاقات المصرية اليمنية، ص ٢٢٢.

<sup>٢٢٤</sup> - عليان، الحياة السياسية، ص ٢٢٠.

<sup>٢٢٥</sup> - حسن، السماسر، ص ١٥٦، أبو زيد، التنظيمات الاقتصادية، ص ١٨٨.

Samrookh, The Commerce, p٢٣٦.

<sup>٢٢٦</sup> - عزب، تخطيط وعمارة، ص ١٠٤-١٠٥.

<sup>٢٢٧</sup> - صير، السماسر، ص ٥٧.

السلطان الأيوبي طغتكين تم بناء قبضاريات ومرافق تجارية جديدة للعطاريين يسمح بملئها لئلا حفاظاً على ممتلكات أصحابها<sup>٢١٨</sup>.

كما مر سابقاً حتمت الحركة التجارية المتسارعة في عدن على الدولة الإهتمام بإنشاء الأسواق المتنوعة الاختصاصات، وعلى وجه الخصوص أيام الدولة الأيوبية، وذلك لإيجاد أرضية منظمة وسهلة لتوزيع السلع الواصلة إلى عدن، سواء الآتية من الشرق والعرب، أو السلع المحلية الإنتاج والآتية عبر الطرق البرية الداخلية الواصلة إليها، وهذه وتلك تعرض في أسواق عدن المتعددة التصنيف للإتجار بها داخلياً وإعادة تصديرها إلى الخارج، وضمن عملية إشراف إداري مقنن من قبل الدولة لتنظيم الحركة التجارية في ميناء عدن . ولم تكن الأسواق الموقع الوحيد لتوزيع السلع وحزنها، بل وجدت مؤسسات تجارية أخرى أخذت بعض مهام الأسواق، بجانب كونها مقر إقامة للتجار في عدن، والمقصود هنا الوكالات والحانات والفنادق التي ستوضح وظيفتها أكثر عند شرح ماهيتها.

#### الوكالات والحانات والفنادق:

اختصت المسميات وإن تشابهت الأعراض، فالوكالة والصدق والحان كلها كانت تتداخل في مهام وظائفها مع إضافات معينة، حيث كانت جميعها مقراً لزول وإقامة التجار الوافدين من مناطق أخرى إلى عدن، وكانت معظمها تابعة للدولة والتي تشرف على صيانتها وتنظيم شئونها وإستباب الأمن فيها، وذلك من خلال موظفين معينين من قبلها<sup>٢١٩</sup>. من أهم أولئك الموظفين المحتسب الذي سقى ذكره والذي كان يختص بالرقابة الحكومية على التداول المالي، وكان من مهامه أيضاً مراقبة عمليات البيع والشراء التي كانت تتم في الوكالات لضمان نزاهتها<sup>٢٢٠</sup>.

<sup>٢١٨</sup> - الشري، عدن، ص ٣٢٩.

<sup>٢١٩</sup> - القريري، المخطوط، ج ٢، ص ١٥٩.

<sup>٢٢٠</sup> - صالح، النظام المالي، ٢١٤، حسن، المملوك، ص ٧٢-٧١؛ الشري، نهاية الرقة، ص ١١٢؛ صالح، النظام المالي، ٢١٤.

وكانت الوكالات في أيضاً مراكز مهمة تتم فيها عمليات البيع والشراء، وتجميع الصائع المحتلقة وتخزينها وفق شروط مبرمة بين التجار وبين الدولة المشرفة عليها، بحيث يُلزم التاجر على دفع ضريبة معينة لحرية الدولة لقاء حفظ بضائعه في تلك الوكالات، وصنادير صفقاته التجارية بما يكفل حقوق جميع الأطراف المتعاقدة. ولم يكن الأمر محصوراً على الدولة بل كان لبعض كبار التجار المعتمدين من قبل الدولة الحق في إنشاء وكالات باسمائهم تكون ورثاً لأبنائهم<sup>٢٥١</sup>.

وفي بعض الأحيان كانت الوكالات تشترك مع الفساق لتأدية نفس الغرض، وإن زادت عليها الوكالات في عدم إقتصارها على كونها أماكن لإقامة التجار الوافدين، بل كان لهم كامل الحرية في القيام بعملياتهم التجارية والمصرفية داخلها، وحفظ أموالهم وودائعهم فيها، وإستقبال رسائلهم الخاصة عبر مكتب البريد الخاص بكل وكالة، بالإضافة إلى تحرير بضائعتهم وتوزيعها على الأسواق<sup>٢٥٢</sup>. فالوكالات بذلك تعتبر مبانٍ مالية متكاملة حيث تضم مختلف السلع والودائع المالية والعينية الخاصة بالتجار، وممتلكاتهم الثمينة المحفوظة فيها، ولهذا كان الإشراف الحكومي عليها ضرورياً حيث يعين على تلك الوكالات موظف حكومي بمناصب المختص، ويشترط أن يكون هذا الموظف من كبار التجار يسمى شيخ التجار أو شاهدر التجار<sup>٢٥٣</sup>، وكان هذا الموظف في بعض الأحيان يُكلف مهمة مراقبة الميأه وتحصيل الضرائب الجمركية مه، بجانب مهمته الأساس كوكيل للتجار، ومشرف على تنظيم شئون الوكالات، وهذا ما قام به مضمون بن داود كبير تجار عدن، ووكيل التجار اليهود في عدن، ورئيسهم الديني في الوقت نفسه<sup>٢٥٤</sup>.

وتعارف في البس على تسمية الوكالة بالسمسرة<sup>٢٥٥</sup> ربما إشتقاقاً من وظيفة السمسار أي الوكيل الذي ينوب عن التاجر في عمليات البيع والشراء. وكانت هذه

<sup>٢٥١</sup> - جريباتي، التاريخ الإسلامي، ص ٢٧٣، الفوسى، تجارة مصر، ص ١٩٩، الأشقر، تجار التوابل، ص ٢٠٩.

<sup>٢٥٢</sup> - الفوسى، تجارة مصر، ص ١٩٢.

<sup>٢٥٣</sup> - حسين، السماسر، ص ٦٠.

<sup>٢٥٤</sup> - جريباتي، التاريخ الإسلامي، ص ٢٧٢-٢٧٤.

<sup>٢٥٥</sup> - وجدت في لغة نوع من الأبنية المخصصة لخدمة التجار عرفت بالمقاهي ترص فيها الأمرة في أماكن مفتوحة نظراً لحرارة الجو، تقدم فيها كافة السهيلات للوجود في الوكالات والسماسر انظر- حسين، السماسر، ص ٦٠، أيضاً للعيف، الموسوعة اليمنية، ج ٢، ص ٥٢٨.



السماسر في عدن تبنى بطرق معينة تساعد على إيفائها بأغراضها ومنها حرن السلع، وذلك نظراً لإتساع نطاق السلع الآتية من الميناء، حيث تخصصت وكالات أو سماسر في تحرير أنواع معينة من السلع مثل مخارن الخشب ومخازن النهار ومخارن المسوجات المتنوعة، ولذلك كانت تبنى مصاطب حجرية بالقرب من تلك المخازن، ومجاورة لمعدات وزن السلع، وذلك ليضع عليها الحمالون أحمالهم من البضائع بعد وزنها<sup>٢٥٦</sup>.

وتتألف السماسر أو الوكالات بشكل عام من ثلاثة إلى أربعة طوابق، تطل جميعها عبر شرفات مسقوفة على الفناء أو الصحن المركزي في الوسط، تشغل الطابق الأرضي مخازن البضائع وإسطبلات للدواب وغرفة مخصصة لإقامة الموظف الحكومي المكلف بحراسة السمسة. وكان لكل وكالة أو سمسة باب رئيس صحن يفتح في الليل لحماية سكان السمسة وودائعهم<sup>٢٥٧</sup>. أما الطوابق العليا فقد خصصت كغرف نوم وراحة للتجار رودت بفتحات للتهوية والإضاءة<sup>٢٥٨</sup>. كما يوجد في السمسة غرفة كبيرة استخدمت كقاعة رسمية للاجتماعات بين التجار لإتمام صفقاتهم التجارية فيما يشبه بورصة التجارة<sup>٢٥٩</sup>.

وقد كانت معظم السماسر في المدن اليمنية ومها عدن تبنى بالحجارة المتوفرة بكثرة في جبال اليمن، وتُدعم بالروابط الخشبية الضخمة<sup>٢٦٠</sup>، كما كانت بعض أحجار السماسر تبنى من الطابوق وتزين بوافدها بالتمريبات و الحجر الأحمر، أو بوافد بارزة. خارج فيما يشبه المشربيات<sup>٢٦١</sup> حيث كانت تستخدم لتبريد أباريق ماء الشرب الفخارية.

وبما أن عدن كانت محطة هامة لتجارة الشرق والغرب فهذا مما حتم إرتيادها من قبل الكثير من التجار الأجانب مثل اليونانيين والإيطاليين والهنود، وهؤلاء الهنود قد كونوا لهم حالية كبيرة إمتزجت مع نسيج المجتمع اليمني في عدن وعُرفت الحالية الغير مسلمة منها

<sup>٢٥٦</sup> - حسين، السماسر، ص ٧٦.

<sup>٢٥٧</sup> - ابن الجوزي، صفوة بلاد اليمن، ص ١٩٢.

<sup>٢٥٨</sup> - المصدر نفسه، ص ٧٣.

<sup>٢٥٩</sup> - هسي، طرق التجارة، ص ٢٩١.

<sup>٢٦٠</sup> - حسين، السماسر، ص ٦٣.

<sup>٢٦١</sup> - المرجع نفسه، ص ٧٥.

باسم اللاتين<sup>٢٦٢</sup>، ولذلك حُصصت لهم فادق للإقامة في عدن، كما هو الحال في المدن الساحلية والموانئ التجارية الهامة<sup>٢٦٣</sup>. ومن المعروف أن الموانئ التجارية الهامة عادةً ما يوجد بها أحياء مستقلة للتجار الأوروبيين، وهذا ما قد ينطبق إلى حد كبير على التجار الأجانب في عدن، وخاصة مع تشجيع السلطات اليمنية على تنمية التبادل التجاري بإطراد منذ العهد الأيوبي على وجه التحديد، وقد ظلت حارة قديمة في عدن تعرف باسم سوق النصارى لأن عدداً من اليونانيين والإيطاليين كانوا يعيشون فيها.

وبعد الصدق من المنشآت التجارية التابعة للدولة، بُني بهدف خدمة التجار الأجانب والوافدين من الدول والمناطق التي ترتبط مع السلطات في اليمن بعلاقات اقتصادية. وكان يشرف على إدارة الفندق موظف يسمى الفندق، يقوم بتقدير أجور الإقامة وتسديدها للدولة بعد رصد جزء منها لصيانة الفندق. وقد يكون الفندق من التجار ذوي الثقة والجاه يُنتخب ليمثل الصلة بين الدولة وبين أبناء الخاليات من نزلاء الفادق<sup>٢٦٤</sup>.

والفندق عبارة عن بناء صخيم متكامل الخدمات يتكون من عدة طوابق فيتحيط مساحة لاكر عدد من القلاء. يُخصص الدور الأرضي عادة كحوايت ومحازن لسلع وللممتلكات التجارية الشخصية، أما الأدوار العليا فهي غرف لسكنى التجار. وكانت الفادق تتميز عادةً بصحامة مبابها وروعة جدرانها<sup>٢٦٥</sup>، لأنها واجهة للدولة أمام الزوار الوافدين.

ويلاحظ إهتمام السلطات في عدن بهذا الجانب منذ عهدي الزبادين والرريعين مع تنامي أهمية عدن الاقتصادية، فهم أول من وسع مجال البناء بالحجارة المأخوذة من الحبال المطلة على عدن، كما إهتموا ببناء أسوار لعدن بناءً محكماً لحمايتها<sup>٢٦٦</sup>. ومع ظهور الدولة الأيوبية في اليمن أكملت عدن إزدهارها لتواكب عمرانياً الحركة التجارية الشطة فيها. فقد بنى عثمان الربجلي فرصة عدن وعدد من القيساريات والأسواق والدكاكين وغيرها

<sup>٢٦٢</sup> - طاهر، عري عبدالله، عدن في التاريخ بين الإردهار والإمبار من عهد الرريعين إلى عهد الإشتراكيين، (عدن جامعة عدن، ١٩٩٧)، ص ٥٣.

<sup>٢٦٣</sup> - حسن، السطاسره ص ٦٨.

<sup>٢٦٤</sup> - والصدق لفظه يونانية Pandkerium ومعنى المني الحصص لسكر ولحزب الحاميات. انظر، هبي، طرق التجارة، ص ١٢٩، أيضاً، الأشقر، تجار التوابل، ص ٢٠٦-٢٠٧.

<sup>٢٦٥</sup> - علي، العلاقات الاقتصادية ص ٧٨.

<sup>٢٦٦</sup> - العبدلي، هدية الزمن، ص ٢١-٢٢ عمارة اليمي، تاريخ اليمن، ص ٧١-٧٢.

يُبين إستعراض صورة المنشآت التجارية في عدن من دواوين وأسواق وأماكن إقامة التجار، المدى الذي وصلته تلك المنشآت بكافة مسمياتها في فترة إزدهار عدن التجاري من مستوى خَدَم العجلة الاقتصادية في اليمن، ومدى مساهمة الدولة ورعايتها لتلك المنشآت، محاولة منها لتوفير كافة أنواع الخدمات للتجار وللشاطر التجاري بشكل عام، ولارالت بعض تلك المباني قائمة إلى الآن وإن كان قد تقلص دورها كثيراً عما سبق، ونحتاج إلى غير أعماقها لمعرفة أسرارها التي ستكشف الكثير عن تاريخ عدن بشكل عام.

## الفصل الرابع

### التنظيمات التجارية في عدن

تمهيد:

تناول الحديث في الفصل السابق عن المنشآت التجارية ووظائفها، وحتى يكون الموضوع متكامل سيتم في هذا الفصل إستعراض المعاملات المالية التي كانت تتم في عدن في تلك الفترة، وذلك من حيث طرق البيع والشراء، والتنظيمات المصرفية ومعاملاتها، وكيفية تصنيف الضرائب التجارية، وأخيراً أهم العملات النقدية التي كانت متداولة في عدن آنذاك.

#### طرق البيع والشراء

تأثرت النظم التجارية سلباً وإيجاباً بمدى نشاط الحركة التجارية، ومدى فاعلية الأسس التي تقوم عليها تلك النظم في خدمة المصالح المالية والتجارية لدى كافة الأطراف. وكان تطور الأعراف والعقود التجارية من المعطيات الأساسية في تاريخ التجارة، إستناداً على ركيزة الانتشار السريع لتقنيات حركة التجارة العالمية في ذلك الوقت.

وقد إستخدمت القوى السياسية في عدن ما كان معروفاً لديها من نظم تجارية متداولة، ولكن بعد تطعيمها بما أستحدث في دائرة الحركة التجارية، فأخذت تلك النظم في التطور تدريجياً مع دخول أنواع مستحدثة في مجال التعاملات التجارية.

ومن تلك النظم التي شاعت عند التجار في عدن وطُبقت في تعاملهم مع القوى التجارية الآسيوية والأوروبية نظام المقارضة ونظام المضاربة<sup>٢٧٢</sup>، وهو عقد موثق بين طرفين التاجر الذي يقدم جهده ووقته، وصاحب المال الذي يقدم المبلغ اللازم لإنعام الصفقة

<sup>٢٧٢</sup> - فقد ظهر في ذلك الوقت نظام الشركات الأحوية والتي كانت تقوم بين صاحب رأس المال وأقاربه وبين التاجر لإنعام بعملية تجارية أو أكثر في أماكن مختلفة، وهذا شبهة الأرباح الضخمة التي كانت تعود على الطرفين في عمليات المقارضة سواء التجارة الشرقية انظر: لوبر، روبرت، ثورة العصور الوسطى التجارية ٩٥٠-١٣٥٠، ترجمة محمود أحمد ابوصيرة، (مالطا) منشورات ELGA، ١٩٩٧، ص ٩٧.

التجارية، وهو يعني دفع مبلغ من المال من طرف إلى طرف آخر للإتجار به وفق نسب متفق عليها في الربح أو الخسارة كالصنف أو الثلث أو الربع<sup>٢٧٣</sup>. إذن فالنظام هنا نظام شراكة بين صاحب رأس المال وبين التاجر المستثمر بهدف تنمية رأس المال وتحقيق الربح وتقسيمه بين الجانبين بحسب النسب المتفق عليها<sup>٢٧٤</sup>.

وفي بعض الأحيان كان التاجر يحمل معه مبالغ أو بضائع محددة لشركاء له، وهي عبارة عن رأسمال مشترك في رحلة تجارية طويلة من عدن إلى الهند. وكان التاجر عادةً يصطحب معه خادمه ليعمل كوكيل لإعماله<sup>٢٧٥</sup>. وقد يكون وكيل للتجار في عدن هو المكلف بالإبحار في رحلات تجارية من قبلهم، وهو وكيل شرعي يستطيع أن يشرف على بيع البضائع والتصرف بها وفقاً لأوامر أصحابها في البلد المراد بيعها فيه، معتمداً في ذلك على أذونات شرعية من الشركاء. ومن أشهر الوكلاء اليميين مضمون بن داود من أشهر تجار عدن، ورعيم يهود اليمن في الوقت نفسه كما سبق، وكانت لمضمون نفوذ قوي حتى أنه عقد إتفاقيات مصالح مع عدد من الحكام المسيطرين على بعض طرق التجارة المارة منها تجارة عدن، وذلك حفاظاً على مصالح شركائه وزبائنه<sup>٢٧٦</sup>.

وفي هذا النظام الذي شاع استخدامه في تلك الفترة ربما تعادياً من مخاطر التجارة، كان كلاً من المقرض والوكيل يتحملان نتيجة مخاطر رأس المال ومخاطر العمل. مع تقسيم الأرباح بين الطرفين<sup>٢٧٧</sup>، وهي العملية التي يقوم بحسابها القيم أو الكاتب المكلف بصياغة العقد قانونياً، وبالرام كلا الطرفين بتنفيذ سوده<sup>٢٧٨</sup>.

<sup>٢٧٣</sup> - الجزيري، عبد الرحمن، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ٢٠٠٥) ج ٣، ص ٤٣.

<sup>٢٧٤</sup> - علي، العلاقات الاقتصادية، ص ١١٥.

<sup>٢٧٥</sup> - هروينان، التاريخ الإسلامي، ص ٢٧١.

<sup>٢٧٦</sup> - المرجع نفسه، ص ٢٧٢-٢٧٣.

<sup>٢٧٧</sup> - Lopez, Robert, *Medieval Trade in the Mediterranean World*, (USA: Columbia University Press ١٩٦١), p2٢٤.

<sup>٢٧٨</sup> - بوديش، إبراهيم، الشركة والربح في الإسلام، ترجمة محمود أحمد أبو صوة، (مائل منشورات ELGA،

١٩٩٩)، ص ١٠٠-١٠١.

وكان مسموحاً للتاجر المسلم الدخول في شراكة مضاربة مع غير المسلمين مع مراعاة الشروط الفقهية فيها<sup>٢٧٩</sup>. وهذا ما يذكره جوايتاين من خلال قراءاته لوثائق الجزيرة، حيث حدثت مشاركة برأس المال والتجارة بين التاجر اليهودي العدني المعروف مضمون بن داود وبين بلال بن جرير<sup>٢٨٠</sup> أحد رموز الدولة الأغنياء وأحد الموالين لآل زريع<sup>٢٨١</sup>.

وقد وجدت أنظمة تجارية جديدة تماشى مع الأنظمة القديمة التي طلت سارية التداول. ويعتبر نظام المقايضة من أقدم أنظمة البيع والشراء التي أستخدمت قبل استعمال النقود بكافة أنواعها، وهو ما يعرف بنظام مبادلة السلع بسلع أخرى مقارنة لها في القيمة. وقد يكون من أسباب إستمرارية التعامل بهذا النظام فئة العطاء الذهبي<sup>٢٨٢</sup> الكافي لعقد صفقات طويلة الأجل، مع زيادة في حجم السلع المتبادلة، والتي كانت تقل عبر قوافل السفن الموسمية المحدودة المساحة، ولذلك إرتبط زوال نظام المقايضة بزوال ذلك النمط من السفن والتي حل محلها السفن الصخمة عابرة المحيطات<sup>٢٨٣</sup>. ولذلك كان يتم كحل جزئي لتلك المشكلة طرح البديل وهو العملة القصية، ولكنها لم تكن تفي بالعرض، وذلك مثلما حدث في عهد الملك طعتكين الأيوبي الذي ضرب الدرهم السيفي الفضي ولكن التعامل به ظل محدوداً لقلة قيمته<sup>٢٨٤</sup>.

ومن خلال أطلاع جوايتاين لوثائق الجزيرة لوحظ أنه في سنة ٥٣٥هـ/١١٤٠م كان الحرير في عدن يعتبر سلعةً للدفع بدلاً من الذهب، حيث كان التجار يرسلون بضائع

<sup>٢٧٩</sup>-الأوسي، تجارة الطرق البحرية، ص ٣٥.

<sup>٢٨٠</sup>- جوايتاين، التاريخ الإسلامي، ص ٢٧٣.

<sup>٢٨١</sup>- ابن الجوزي، صفوة بلاد اليمن، ص ٤٦.

<sup>٢٨٢</sup>- أحياناً كانت تحدث أزمة في توفر الذهب نتيجة لإستنزافه المستمر في العمليات التجارية، أو نتيجة إكتنازه كما يقول الممداني "وأما أموال اليمن من الذهب فما يجمع لها إلا البحر وبلاد الهند لأنهم يمدونهم أرفع النقود عياراً فيكتوزونه" انظر: الممداني، أبو محمد الحسن بن أحمد، كتاب الجوهريين العتيقين من الأصفر والبيضاء، تفتي كركستوفول، ترجمة يوسف عبدالله، ص ٢٥، (صنعة و وزارة الإعلام، ١٩٨٥)، ص ٧١.

<sup>٢٨٣</sup>- إسكندر، توفيق، "نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العصر الوسيط"، المجلة التاريخية المصرية، ص ٦٥، (المعاصرة الجمعية المصرية لدراسات التاريخ، ١٩٥٧)، ص ١٤١ عاشور، السيد محمد، دراسة في الفكر الاقتصادي العربي - أبو الفصل بن عبي

الدمشقي أبو الاقتصاد، (القاهرة: دار الإحياء العربي للطباعة، ١٩٧٣)، ص ٣٨

<sup>٢٨٤</sup>- المعري، الحياة السياسية، ص ٢٥٧-٢٥٨

عوضاً عن الذهب قدر استطاعتهم<sup>٢٨٥</sup>. وقد كان البيع بالمقايضة يتم بحسب الشرع ليسد شبهة الربا في هذه العملية<sup>٢٨٦</sup>، لأن سعر السلعة كان في حالة المقايضة يزيد عن سعرها في حالة الدفع نقداً، وهذا ما كان يؤدي أحياناً إلى إرتفاع أسعارها في التداول السوقي لها<sup>٢٨٧</sup>.

كما كانت التوابل<sup>٢٨٨</sup> من أكثر السلع المستخدمة في عمليات المقايضة، حيث كانت في أحياناً كثيرة تقوم مقام العملة النقدية وخاصة في المناطق التي كان التعامل النقدي فيها ضئيلاً لأي سبب من الأسباب، وكان ميران التبادل السلمي بين الشرق والعرب من خلال هذا النظام يتبلور عبر مقدرة كل طرف على تقديم ما لديه بالتساوي<sup>٢٨٩</sup>.

لقد واكبت القوى السياسية في عدن في مختلف عهودها تطور التعاملات التجارية، وقوانين البيع والشراء، مستعينةً من إتساع خبراتها التجارية التي أكتسبت مع توسع النشاط التجاري في عدن. ولا يمكن نسيان إن قانون العرض والطلب، وحاجة السوق هما ما يحددان قيمة السلعة، وقوتها الشرائية. ومما سبق يلاحظ المدى الذي وصلتته أنظمة الشراكات التجارية، والتنسيق بين التجار ووكلائهم بين عدن وغيرها من الدول ذات البعد الاقتصادي. وكل ذلك كانت التعاملات والتنظيمات المصرفية المنتشرة في بقاع كثيرة من العالم عمده بالقوة والإستمرارية.

### المعاملات المالية والتنظيمات المصرفية

<sup>٢٨٥</sup> - جوامع، التاريخ الإسلامي، ص ٢٦٩

<sup>٢٨٦</sup> - ابن الجوزي، صفة بلاد الهند، ص ١٦٧، من: المختصر الإسلامي، ج ٢، ص ٢٨٦-٢٨٧.

<sup>٢٨٧</sup> - إسكندر، نظام المقايضة، ص ٤٣.

<sup>٢٨٨</sup> - ينطبق هذا المصهرم في بعض مناطق الهند مثل مدينة قالة التي كان أهلها يبادلون هود البخور الهندي عندهم بتياب القطن التي كان الطلب عليها يهوى، ولعل ذلك كان لفضل أهمية في ميدان التعاملات التجارية العالمية. انظر: لومبارد، موريس، "الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية للذهب الإسلامي منذ القرن السابع الهجري-الحادي عشر الميلادي". ترجمة توفيق إسكندر، بحث في التاريخ الاقتصادي الجمعية المصرية للدراسات التاريخية (القاهرة: مطابع دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٦١) ص ٥٢.

<sup>٢٨٩</sup> - كانت سلع الترف الشريفة تقدم للعرب في مقابل الذهب ولكن تلك العسبة شامها الكثير من الإضطراب مع إستنزاف الذهب وخلاصة دورته في ميدان التعاملات التجارية العالمية. انظر المرجع نفسه.

تطلب تطور التبادل الإقتصادي وتنامي الأعمال التجارية في مباءة عدن، تقديم خدمات مالية ومصرفية بشكل أكثر توسعاً ليخدم كافة الفئات التجارية. وبحيث تتم تلك التعاملات المالية والمصرفية في إطار موثق لضمان حقوق المتعاقدين.

وقد نُظم هيكل السجلات التجارية ودفاتر الحسابات التجارية والهيئات المحولة لها في عدن، وذلك من خلال أنواع مختلفة من المستندات والعقود المتعارف عليها، ومنها صكوك الدين أو ما يشبه الشيكات المحولة المعروفة الآن، وهي في الأصل سندات رسمية بقيمة المبالغ التي أودعها التاجر لدى مكتب الصرافة، وعند شرائه للبضائع يقوم التاجر بتسديد ثمنها بتلك الصكوك التي تحمل محل النقود<sup>٢٩٠</sup>. وقد وجد جواينثاين في وثائق الخنيزة "أكثر من إثنين وستين إذناً للدفع قد تم توقيعها بتوقيع تاجر واحد"<sup>٢٩١</sup>، وهذا يبين مدى إتساع استعمال تلك الصكوك والمستندات في المعاملات التجارية عوضاً عن النقود.

وتؤدي الرقاع نفس وظيفة الصكوك من حيث أن الصرافين يحتفظون بالودائع الآجلة لتتجار بضمان الصكوك والرقاع المتبادلة بينهما، وكانت تلك الأوراق من رقاع وصكوك عبارة عن سندات مالية مأمونة من الصياح أو التعرض للسرقات، ولذلك إتسع نطاق تداولها كثيراً بين التجار<sup>٢٩٢</sup>.

وهناك صك يسمى صك المواعدة المبرم بين الوكيل والمستثمر أو صاحب رأس المال، الذي يتضمن حقوق كل طرف في العملية التجارية، وكان على الوكيل التاجر عند عودته من الهد إلى عدد أن يقدم تقريراً عن متعلقاته في حصة شريكه، ويودع هذا التقرير في المحكمة المختصة بالبت في الأمور التجارية في عدد ليصبح الصك والتقرير وثيقة شرعية ورسمية<sup>٢٩٣</sup>.

أما أوراق السفاتح هي إسم فارسي أطلق على السندات وخطابات الإعتماد الائتمانية المالية والمؤجلة الدفع على آجال مختلفة المدد<sup>٢٩٤</sup>، وقد انتشر استخدام هذه السندات بشكل ملحوظ منذ نهاية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي في المعاملات

<sup>٢٩٠</sup> - منار، الحضارة الإسلامية، ج ٢، ص ١٢٧٩ علي، العلاقات الاقتصادية، ص ١١٣.

<sup>٢٩١</sup> - جواينثاين، التاريخ الإسلامي، ص ٢٦٢.

<sup>٢٩٢</sup> - صالح، النظام المالي، ص ٢١٣.

<sup>٢٩٣</sup> - جواينثاين، التاريخ الإسلامي، ص ٢٥٨.

<sup>٢٩٤</sup> - ظاظا، حسن، اليهود والفكر الديني اليهودي أطواره ومذاهبه، ط ٢، (دمشق: دار القلم، ١٩٨٧)، ص ١٣١-١٣٢.



المالية بين التجار، وذلك رغبة من التجار في إستغلال رأس المال بطريقة أفضل من خلال تلك الكميات أو السفائح، والتي عادة ما كانت تُختم وتوقع من قبل المتعاملين بها<sup>٢٩٥</sup>.

وكانت عقود السفائح تحتوي على ضمانات لحفظ حقوق المتعاملين بها، وتتضمن كذلك تسهيلات في مواعيد إستحقاقها، وكيفية الدفع بحيث يمكن للمصارف الحصول على المبالغ المستحقة إما دفعة واحدة أو على دفعات متفاوتة بحسب الإتفاق، وذلك لقاء عمولة متفق عليها بين الجانبين<sup>٢٩٦</sup>. ومن هنا كان للتاجر أن يوظف تجارته بأمان عن طريق حصوله على سندات تأمينية، وأدون دفع، وعقود ضمان واجبة الدفع بقيمة أمواله. وهو ما وسع دائرة التعاملات التجارية.

وبما ساعد على سهولة التعامل بالعقود التجارية وسرعة إنتشارها أن الأعمال المصرفية والمالية كانت تخضع لشروط قانونية معروفة وموثقة من خلال المراقبة الحكومية عليها، وكانت عملية توثيق التعامل بها تجري بطريقة دقيقة ودائمة وذلك بواسطة الخنص<sup>٢٩٧</sup>، الذي يقوم بمهمة المراقبة والمحاسبة للمتعاقدين، وبحول دون التحويلات القانونية المخالفة، بل له الحق أيضاً في فض الدعاوي المقدمة بهذا الخصوص<sup>٢٩٨</sup>.

وبالإضافة إلى ما سبق وجدت سندات أخرى كان لكل منها عرص معين مثل سندات البراءة، وهي أوراق رسمية تُعطى للتاجر في مراكز تحصيل الضرائب الجمركية تُثبت سداده الضريبة المستحقة على السلع الداخلة إلى المناطق الجمركية في عدن. وأتعدت هذه السندات الشاملة للتجار المسلمين وغير المسلمين لتخفيف الأعباء الضريبية على التجار من تكرار دفع الضرائب الجمركية على بضائعهم<sup>٢٩٩</sup>، ووثائق الجبيرة التي بحث فيها جواينايي يرد فيها إشارات لأهمية حمل سند البراءة بالنسبة للتجار عند خروجهم من عدن<sup>٣٠٠</sup>، فلا

<sup>٢٩٥</sup> - فهمي، طرق التجارة، ص ٢٤٢.

<sup>٢٩٦</sup> - علي، العلاقات الاقتصادية، ص ١١٤.

<sup>٢٩٧</sup> - يؤكد الشيرازي أن على الخنص مراقبة برك الصبابة وأعمالهم حتى يجمع أي مخالفات شرعية أو قانونية انظر: الشيرازي، نهاية المطاف، ص ٧٤.

<sup>٢٩٨</sup> - البورمكي، ترميق سلطان، دراسات في النظم العربية والإسلامية، (جامعة الموصل ووزارة التعليم والبحث العلمي،

١٩٧٧)، ص ١٦٠.

<sup>٢٩٩</sup> - تاحي، دراسة مقارنة، ص ١٩٨.

<sup>٣٠٠</sup> - جواينايي، التاريخ الإسلامي، ص ٢١٣.

يستطيع التاجر المعادرة إلا بإبراز ذلك السند الرسمي حيث "يُكتب في الرقعة علامة الوالي ويخرج بعد ذلك وإن لم يكن له ضامن"<sup>٣٠١</sup>

وكان يتم توثيق كافة المعاملات التجارية في سجلات الحسابات ودفاترها، وهي سجلات معتمدة ولا تقل القصر<sup>٣٠٢</sup>، وكان يتم فيها تسجيل حساب خاص لكل عميل وحجم مبيعاته التجارية، كما كانت تدون فيها حسابات الدائنين والمدينين، والحسابات الشخصية للتجار ورؤوس الأموال الخاصة بها<sup>٣٠٣</sup>.

ويستخلص مما مضى أن نظام التعامل التجاري، والتنظيم القانوني والمقهي الذي سارت عليه السلطات في عدن في إدارة المعاملات المالية والمصرفية كان مقياساً لمكانة وسمعة الحركة التجارية التي وصل إليها ميناء عدن، ودلالة واضحة على مدى قوة وفاعلية الجهاز الإداري في تأمين كل ما يتعلق بالوادي الاقتصادية والتجارية، لما لهذه الوادي من أهمية في بناء لبيات الدولة وتسمية مصالحها العامة. وتدخل المعاملات الصربية في إطار التعامل المالي أيضاً، وتوضح في الوقت نفسه مدى أهميتها في بناء إقتصاد اليمن في آنذاك.

### المكوس والعشور والرسوم التجارية - الزكاة

كان لميناء عدن نظام خاص في تعامله مع النجار والسفن الواردة إليه، حيث مثل سوقاً وميناءً للإستيراد والتصدير، تجري فيه كافة الإجراءات الجمركية للسلع المختلفة قبل إعادة شحنها من جديد سواء داخلياً أو خارجياً، كونه آخر مطاف للسفن الهدية والصبة لا تتعداه بإعتباره بحراً إسلامياً خالصاً لا يسمح لغير المسلمين بالإبحار فيه<sup>٣٠٤</sup>.

ونظراً للأهمية الاقتصادية للمكوس والضرائب المفروضة على السلع التجارية، فقد أقامت السلطات المحلية في عدن إجراءات وآليات إحترازية بهدف الحفاظ على سير العمليات الجمركية بطرق آمنة، وذلك منذ عهد الرريعين، ويقال بأن أول من نظم مسألة

<sup>٣٠١</sup> - ابن الجاور، صفة بلاد اليمن، ص ٦٧

<sup>٣٠٢</sup> - المسداني، أحمد بن علي بن حجر، اتباه القمر بأبناء القمر، ط ٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦)، ج ٢، ص ١٣٢.

<sup>٣٠٣</sup> - طائفا، اليهود، ص ١١٤، عن العلاقات الاقتصادية، ص ١١٤.

<sup>٣٠٤</sup> - ظل هذا الأمر إلى سنة ٨٢٩/١٤٢٥م وذلك عند تحول خط التجارة الشرقية إلى جدة مع تنهول ميناء عدن. انظر

عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ١٧٦

الصرائب مسؤول يهودي يدعى خلف الهاوندي<sup>٣٠٥</sup>، حيث عينت هيئة خاصة عرفت بالمشايخ<sup>٣٠٦</sup> تتولى مسؤولية مراقبة حركة السلع في الميناء وتفتيشها لعمل الندابير الجمركية اللازمة لها، وتقييم مقدار المكوس الواجب تحصيلها لكل سلعة<sup>٣٠٧</sup>.

وقد تمثلت الإجراءات الإدارية في عدن بصورة واضحة في تنظيم استقبال وإقلاع السفن التجارية، حيث أنشأت السلطات الأيوبية في عدن مراكز ومراصد مراقبة على المرتفعات المطلّة على عدن، لإحصاء عدد المراكب الداخلة إلى الميناء<sup>٣٠٨</sup>، حتى إذا ما وصلت يقوم عبيد الوالي ويصعدون إليها مصطحبين معهم كسوة فاخرة وعدد من الأحصنة يُقدم لصاحب السفينة أو وكيله ولربان السفينة، ثم يتقدم العبيد موكب القادمين بالطول والأبواق من ساحل البحر إلى دار الوالي لاستضافتهم والترحيب بهم<sup>٣٠٩</sup>، وقد يكون ذلك الاحتفاء الذي تقوم به الدولة هو دعاية سياسية وتجارية لفتح الفرص أمام النشاط التجاري.

ولكن في الوقت نفسه كانت هناك إجراءات صارمة في تحصيل المكوس الضريبية والتي كانت تعتبر أموالاً تقع خارج نطاق الصرائب الشرعية كالركاة والمخراح والجرية والعشور. فقد وجد موطعون معينون من قبل الوالي وهم ما يعرفون بالمشايخ كما سبق يقومون بتفتيش السفن، وبكتابة إسم صاحب المركب أو ما عرف بالناخوذة ومعرفة بلده وأصله، وكذلك كتابة أسماء التجار المرافقين له، ويسمى من يقوم بعملية تسجيل الأسماء بالكراني، وكان سجل الأسماء يُعطى للوالي للأطلاع عليه<sup>٣١٠</sup>. لقد كان يتم تفتيش الركاب من الرجال والنساء خوفاً من قُرْب البضائع، ولتأكد من هوية الركاب، لذلك كان المشايخ يقومون بإحصاء ما بالمركب من بضائع وتسجيل أنواعها، ويشرفون على تعريغ السلع منها، ويتم كتابة ذلك في نسختين تُسلم إحداها إلى صاحب السفينة،

<sup>٣٠٥</sup> - ابن الجوزي، صفة بلاد اليمن، ص ٨٨.

<sup>٣٠٦</sup> - ناصي، دراسة مقارنة، ص ١٨٢.

<sup>٣٠٧</sup> - عادة كان تسمى تلك الهيئة بالمشايخ كانت تمثل السلطة المشرقة على ميناء عدن. انظر المرجع نفسه؛ وقد تختلف التسمية الجمركية من ميناء لآخر، فكانت في عدن غيرها في جدة أو عيذاب. انظر: متز، الحضارة الإسلامية، ج ١، ص ٢٢٣-٢٢٤.

<sup>٣٠٨</sup> - الصبي، السفن الإسلامية، ص ٧١.

<sup>٣٠٩</sup> - ابن الجوزي، صفة بلاد اليمن، ص ٥٦-٧٦.

<sup>٣١٠</sup> - ابن الجوزي، صفة بلاد اليمن، ص ٥٧.

لتحديد ما تستحقه تلك السلع من مكوس تجارية بعد وزنها، وكل ذلك كان يتم بإشراف كامل من والي عدن<sup>٣١١</sup>.

ويذكر ابن الجاور قوائم بمقدار المكوس المروضة على بعض البضائع الواردة إلى ميناء عدن، أو الصادرة منه في العهد الأيوبي مثل بحر القلقل الذي كانت مكوسه ٨ دنانير، ومكوس نبات القوة المصدر ١٢ ديناراً، وشقق الحرير المحلي ١٥،٥ ديناراً، وكورجة الباب الهندي ٢،٦ ديناراً، وفراسلة الكافور ٢٥،٧٥ ديناراً، وفراسلة القرمعل ١٠ دنانير، وعلى قعة الدرة المصدرة ١/٨ دينار، أما مكوس الخيول فكانت متباينة بين ماهو محلي وماهو مستورد، فالحصان المصدر للخارج كانت مكوسه ٧٠ ديناراً. بينما الحصان المستورد كان عليه ٢٥ ديناراً، وهذا راجع لجودة الخيول العربية التي كان الطلب عليها كبيراً لذلك كانت ضرائبها مرتفعة<sup>٣١٢</sup>.

وقد كانت قيمة الضرائب التجارية تتغير من وقت لآخر، فمثلاً استحدثت رسوم جديدة سنة ١٢٠٢م في عهد الملك الأيوبي الناصر بن ططتكين كالرسوم على الحديد ربما لتغطية نفقات إنتاجه أو إستيراده، وكذلك الرسوم على نبات القوة نظراً لشدة الطلب عليه، وأيضاً الرسوم على الخيول المصدرة للخارج كسياسة تجارية للمحافظة على الخيول الأصيلة<sup>٣١٣</sup>.

في الوقت نفسه كانت الدولة تقوم بإعفاء أو تخفيض ضريبة سلع تموينية ضرورية للإستهلاك اليومي، ربما معاً لإحتكار بعض العنات التجارية للسلع الإستهلاكية الضرورية، ولتشجيع توفرها بحيث تفي بحاجة السوق، ففي أيام الررعيين والأيوبيين

<sup>٣١١</sup>- كانت عملية إعفاء سلع وورائها تتم بدقة متناهية حتى لمّا كانت في بعض الأحيان تضاهي النحر «نظر» المصدر نفسه، ص ١٣٨-١٣٩ ويذكر عبارة أبيه أن بعض قولاة قد أنزوا زهاء كبيراً من عائدات التجارة في عدن منهم الوالي الداعي دلال من جرير محمد الذي كان يملك ستمائة ألف دينار عام العديد من الخلف والسلع المصدرة العالية النس وهذا يدل على مقدار تلك العائدات. النظر: عبارة، تاريخ اليمن، ص ١٩٩.

<sup>٣١٢</sup>- الدينار يساوي أربعة دراهم، والدرهم ١٣ فوطاً أو ٣ جراً، والمائة يساوي ٨ فلس، والفلس يساوي ٤ دوس (نظر: ابن الجاور، صفة بلاد اليمن، ص ١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣) وقد تضمنت العديد من وثائق الأخيرة معلومات عن البضائع المرسلة من عدن إلى الخارج والصفة إلى عدة أقسام كاللواذ الطبية والكيموية، وكالأدوية الفلزية، والمواد المعدنية بكافة أنواعها، والاعواد للتحفة، والأحجار الكريمة حتى بلغت كلها حوالي ١٠٣ صنف والتي أوردتها جرتين في كتابه:

Goitein, *Studies in Islamic History and Institutions*, (Leiden, Brill, ١٩٦٨).

<sup>٣١٣</sup>- الشنري، عدن، ص ٢٦٤.

أُعميت بضائع واصله من مصر مثل الخنطة والدقيق والسكر والأرز والصابون وريت الريتون والسعسم والمخاد<sup>٣١٤</sup>، كذلك بعض السلع الهندية مثل السمك المملح بدون رأس وحطب القرنفل وبعض سلع الهند التي تدخل في الصناعات الدوائية<sup>٣١٥</sup>.

وكان من إجراءات جمرک عدن في ضبط عملية جمع الرسوم الضريبية مع السعس التجارية من مغادرة الميناء إذا لم تستوف ما عليها مكوس وعشور ضريبية، فتم عمل مدخل رئيسي واحد للميناء يلزم على التاجر احتيازه لدفع الرسوم، كما كان يتم قلع دفعة السفينة ولا تعاد إلا بعد دفع الرسوم المستحقة كاملة<sup>٣١٦</sup>.

وكما سبق كان يُعطى للتاجر سند رسمي موثق من قبل الوالي وبشهادة ضامن يقوم بكفالة التاجر مالياً، ويتضمن السند قيمة ما دفعه التاجر من مكوس مستحقة لإدارة الجمرک ولدواوي الدولة<sup>٣١٧</sup>، وإذا لم يحصل التاجر على ذلك السند كان يأخذ "ماد ينادي عليه في الأسواق أن فلان بن فلان خارج من الباب فكل من له عليه شيء يطالبه فإن طهر عليه شيء كفى الله المؤمنين القتال وإن لم يظهر عليه شيء خرج إلى موضع شاء"<sup>٣١٨</sup>، أو كان يوضع علم بكيفية معينة على سميته يُعلم منه أن السفينة عني وشك المغادرة<sup>٣١٩</sup>. فقد حرصت السلطات على التأكد من استكمال كافة الالتزامات المالية المترتبة على التجار تجاهها أو تجاه المواطنين، لكي يقضي التجار ما عليهم من رسوم أو ديون لأي جهة حتى يُسمح لهم بمغادرة ميناء عدن<sup>٣٢٠</sup>.

ومن الرسوم التجارية المعروفة العشور أو مال الفرضة<sup>٣٢١</sup> والتي كانت تعرض على التجار الواعدين إلى ميناء عدن بمقدار عشرة في المئة من مقدار الضرائب المفروضة، ولكن اختلف تقديرها على المسلمين من غيرهم، فكان يفرض على التجار المسلمين مقدار ربع

<sup>٣١٤</sup> - ابن الجاور، صفة بلاد اليمن، ص ١٤٢-١٤٣ غزالي، العلاقات المصرية اليمنية، ص ٢٣٣

<sup>٣١٥</sup> - لقد ذكر ابن الجاور الكثير من تلك السلع المعفاة من الضرائب. انظر ابن الجاور، صفة بلاد اليمن، ص ٦٢-٦٣

<sup>٣١٦</sup> - عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ١٧٥

<sup>٣١٧</sup> - غزالي، العلاقات المصرية اليمنية، ص ٢٢٤

<sup>٣١٨</sup> - ابن الجاور، صفة بلاد اليمن، ص ٦٧، وهنا ما يؤكد العنلي، حيث يقول أن ماد يقوم في الأسواق بالإعلان عن سعر السعس

وتسلفح ليس يبقى كذلك أبداً وتبدأ الحفر في نقل أمتعتهم وحولهم المبدأ بالتمسك السري والأسلحة الخفية" انظر العنلي، الحياة الزمنية، ص ٢٠

<sup>٣١٩</sup> - عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ١٧٥

<sup>٣٢٠</sup> - Goutein, Two Eyewitness Reports, p ٢٤٨.

<sup>٣٢١</sup> - يحدث في بعض المصادر عبط بين مصاهيم الرسوم أو الضرائب أو العشور أو الجبايات ولكنها قد تحمل في مجملها معنى الضرائب الجمركية المفروضة على السعس سواء أنزلت بصانعها في ميناء عدن أو مرت من الميناء للتزود بالخدمات الضرورية، وكان نظام العشور معروفاً منذ عهد دولة آل ربيع ولكنه تنطور في عهد الأيوبيين. انظر: العسوي، الحياة السياسية، ص ٢٤٤-٢٤٥

العشر وعلى التجار من أهل الدمة مقدار العشر كاملاً، حيث كان التجار اليهود يدفعون جزية تسمى جعلية بجانب المكوس المفروضة على بضائعهم<sup>٣٢٢</sup>. ومن هنا شكلت صرائب العصور مردود مالي ضخمة لخزينة الدولة<sup>٣٢٣</sup>.

وتعتبر الزكاة وهي ركن أساس في الإسلام من الأموال المفروضة على جميع أنواع الموارد القابلة للاستثمار مثل الزروع، والثروة الحيوانية، والمعادن، والنفود من الذهب والفضة، وكذلك الموارد التجارية، حيث إن الزكاة عنها من الفروض الإسلامية الواجبة<sup>٣٢٤</sup>، لتقوم الدولة بعد جمع الزكاة بصرفها في وجوهها الشرعية. وكانت الزكاة المفروضة على أموال التجارة والتي نحى مرة واحدة في السنة تقدر بحوالي ٢،٥%<sup>٣٢٥</sup>. وقد وجدت في عدن دار للزكاة تشرف على تنظيم أخذ الزكاة من السلع الواصلة إلى الميناء والمعفية من العصور والرسوم التجارية<sup>٣٢٦</sup>.

وفي عهد الدولة الأيوبية قُسمت صرائب جديدة على المؤسسات التجارية مثل عصور دار الوكالة التي بلغت قيراط في الديار الواحد، وعصور دار الدلالة، ودار الزكاة والتي تؤخذ من السلع المعفاة من الضرائب وبلغت "خمس عصورات في مرة واحدة"<sup>٣٢٧</sup>، وهناك عصور الشواني وربما كانت قيمتها ١٠% كما أورده ابن الجاور<sup>٣٢٨</sup> ما أخذ من العصور ألف دينار يأخذ منه الشواني مائة دينار<sup>٣٢٩</sup>. وقد بلغت رسوم الشواني في سنة ١٢١٣/١٢١٦م حوالي ستين ألف دينار<sup>٣٣٠</sup>.

<sup>٣٢٢</sup> - نظراً، محمد، هامد (رحم)، نشاط التجار في مصر في العصر الفاطمي، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٧)، ص ١٥٤.

<sup>٣٢٣</sup> - وكما يقول ابن حوقل عن "حياة عدد من الرتب العشرة وطرزهم له في السنة عن هذا المكان على التقريب ما كان ألف عشرين وقد يكون هذا في غاية عهد الدولة الفاطمية انظر، ابن حوقل، صورة الأرض، ص ١٢٢، ٢٢٤ ويقول حملة البهي "وكانت مبلغ يرتفع أعمال ابن ربه وبعد تقاصرها في سنة ست وستين وثلاثمائة من الفلتير كلف ألف عشرة طوقاً عن ضرائب على مراكب الهند من الأحماد المختلفة وانسك والكامور والهند والفيل والفكي والقصي وحارحا عن ضرائب مصر على الفولج بل الدب وعدد وأبن والشعر وغير ذلك" انظر، عمارة، تاريخ اليمن، ص ٦٦-٦٧. وهذا قد يعطيا فكرة عما وصلت إليه الضرائب التجارية بعد عهد التاريخين.

<sup>٣٢٤</sup> - ابراهيم، القاسم من سلام، كتاب الأموال، تحقيق محمد عمارة، ط ١، (مروت دار الشروق، ١٩٨٩)، ص ٥٢٧. الماوردي، أبو الحسن علي بن الحسن، الأحكام السلطانية، ط ١، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٣)، ص ٩٩.

<sup>٣٢٥</sup> - الجوريجي، دراسات في النظم، ص ١٣٢-١٣٣.

<sup>٣٢٦</sup> - عمارة، تاريخ اليمن، ص ٦٧.

<sup>٣٢٧</sup> - ابن الجاور، صفحة بلاد اليمن، ص ٦٤.

<sup>٣٢٨</sup> - ابن الجاور، صفحة بلاد اليمن، ص ٦١.

<sup>٣٢٩</sup> - المصدر نفسه.

وقد حتمت الضرورات الأمنية إيجاد نظام سفن الشوائي، الذي فُرض لمواجهة القرصة البحرية المهددة لسر السفن التجارية وقد أسس هذا النظام في عدن الملك الأيوبي شمس الدولة توران شاه بن أيوب عند دخوله اليمن سنة ٥٦٩هـ/١١٧٤م<sup>٣٣٠</sup>، ثم نظمه وأقره رسمياً الملك الأيوبي سيف الإسلام طعكتين ونائبه عثمان الرجيلي. وكانت الدولة تنفق على سفن الشوائي مبالغ كبيرة ولذلك أصدر الملك المسعود الأيوبي سنة ٦١٣هـ/١٢١٦م قانوناً بفرض ضريبة الشوائي، بحيث تُحدد مقدار صرائب الشوائي لكل سفينة تجارية تدخل ميناء عدن مقابل حراستها من قبل سفن الشوائي الحربية المكلفة بذلك<sup>٣٣١</sup>.

وفي عهد الأمير عمر بن علي بن رسول سنة ٦٢٤هـ/١٢٢٧م أُستحدثت ضريبة جديدة سميت بضريبة الضمان، وهي عبارة عن عقد ضمان بين السلطات الحكومية وبين الصامس، يقوم الضامن بموجه بدفع مبلغ معين للدولة على أن يتولى بعد ذلك جمعه من التجار. وكان هذا العقد يشمل عدد كبير من المؤسسات التجارية كالأسواق المختلفة، ومحلات وزن البضائع، والمدابع، ودور ضرب العملات النقدية، وقد بلغ ما جمعت السلطات الأيوبية من التجار لقاء ضريبة دار الصرب وذلك للقيام بسك ثرواتهم من الذهب والفضة سنة ٦٢٤هـ/١٢٢٧م حوالي ١٣ ألف دينار<sup>٣٣٢</sup>. وقد بلغت قيمة الضمان في بعض الأعوام حوالي عشرين ألف دينار<sup>٣٣٣</sup>.

والخدير بالذكر إن الصرائب والعشور التجارية قد شككت في نهاية الدولة الأيوبية وبداية الدولة الرسولية عبئاً على التجارة الواردة إلى عدن، وقد حدث ذلك بالتحديد في عهد الأمير نور الدين عمر بن رسول منذ سنة ٦٢٥هـ/١٢٢٨م، ولم تأت سنة ٨٣٥هـ/١٣٤١م حتى بدأت السفن التجارية في تحويل خط سيرها نحو ميناء جدة، نتيجة لكثرة الضرائب المفروضة في ميناء عدن، وتعتت موظفو الجمرك في إجراءات تحصيلها<sup>٣٣٤</sup>.

<sup>٣٣٠</sup> - الشمري، عدن، ص ٢٥٩.

<sup>٣٣١</sup> - وقد لعبت ضريبة الشوائي سنة ٦٢٤هـ/١٢٢٧م بعد شكاة تجار من حورها وعيها عليهم. انظر: عبد الحامد بن رسول، ص ٣٨٧.

<sup>٣٣٢</sup> - الشمري، الحياة السياسية، ص ٢٤٩-٢٥٠.

<sup>٣٣٣</sup> - ابن الجاور، صفة بلاد اليمن، ص ٦٩.

<sup>٣٣٤</sup> - المقريري، السلوك، ج ٤، ق ٢، ص ٨٧٢-٨٧٣، الحسبي، نهاية الأمان، ق ١، ص ٢٢٩-٢٣٠.

والواقع أن الضرائب بأنواعها من رسوم ومكوس وعشور وركاة مثلت مصدراً هاماً لواردات الدولة وسلطات مباءة عدد على وجه الدقة، ومن هنا يتضح أسباب الاهتمام المتزايد للدولة بتوفير المستلزمات والتسهيلات الإدارية للسفن التجارية المارة بمبوء عدد. فحيوية تلك الموارد المالية قد جعل لها موقع إستراتيجي في سياسة الدولة، بل وأدت إلى الإعتماد عليها إعتقاداً أساسياً في حل الأزمات المالية والاقتصادية التي مرت بها اليمن في تلك الفترات، ومن هنا برز الضغط على الضرائب التجارية، ومحاولة السلطات زيادتها والمعالجة في ذلك مما انعكس سلباً على الحركة التجارية في عدن في نهاية المطاف. وإستكمالاً للموضوع سيكون الحديث في الصفحات التالية عن النقود والعملات المتداولة في عدن بإعتبارها مكوناً رئيساً للموارد المالية.

#### العملات النقدية المتداولة:

كان الذهب قاعدة النقد الذي تُقدر على أساسه أوران ووحدات العملات الأخرى، ولذلك حُصّ الذهب بضرية حركية أقل بكثير عن السلع الأخرى، وتقل هذه الضريبة بشكل متزايد على السبائك الذهبية المخصصة لدار السكة لضرب النقود بها<sup>٣٣٥</sup>. ونظراً للأهمية الاقتصادية التي مالها الذهب فقد كانت المبيعات تقدر بقيمة النقود الذهبية المدفوعة<sup>٣٣٦</sup>. وكانت قيمة العملة تساوي دائماً قيمة المعدن المعمول منها، فالديار الذهبي كان يُقيم بوزن معدن الذهب الذي ضرب منه<sup>٣٣٧</sup>، ومن هنا شاع إستعمال عملات موثوق من قيمتها في مختلف البلدان، مثل الديار البندقي وهو عملة ذهبية صربت في مدينة البندقية، وكان التعامل بالدنانير الأوروبية أيضاً متشرباً في التعاملات التجارية كوما جيدة العيار مع إضطراب وزن العملات المحلية، حيث كان وزن الديار البندقي أو الأمريكي

<sup>٣٣٥</sup> - إسكندر، نظام القباضة، ص ٣٨

<sup>٣٣٦</sup> - ولكن يذكر ابن بطوطة أن عملات ورقية مخومة بحتم سلطان كانت متشرة الإسماعل في الصير هوماً عن السور المدعية ربما أن السلطات كانت تمنع التداول بها لإحفاظها وإعادة سكها، وكانت العملة الورقية أو الكاغد متداولة بشكل كبير في المعاملات الشرائية اليومية، وكانت مستعمل عند طرفها من أماكن إصدارها انظر ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص ٢٤٨.

<sup>٣٣٧</sup> - القريري، تنقيح الدرر أحمد بن علي، شذور النقود في ذكر النقود، شره الأب استنيس الكرمل، (الصحف المكتبة الخيرية، د.ت)، ص ٤٩.



يساوي ٣،٤٥ جرام<sup>٣٣٨</sup>، أو الدينار المصري، الذي أدخله الأيوبيون إلى اليمن ليصاوي الدرهم العاسي الفضي الذي ساد في المناطق الخاضعة للدولة العباسية في تهامة وصنعاء، وقد تعامل بهذا الدينار التجار في اليمن وخاصة في عدن<sup>٣٣٩</sup>، كما تعاملت به عدد من بلدان المحيط الهندي<sup>٣٤٠</sup>.

والجدير بالذكر أن الدينار الملكي كان عادةً يُسك في عدن منذ أيام الرريعيين، وأول دينار ملكي صرب فيها كان سنة ١٠٩٣/٥٤٨٦م، كُتِبَ عليها إسم الخليفة المستنصر بالله الفاطمي ونقُب الملك المكرم أحمد بن علي الصليحي<sup>٣٤١</sup>، ولذلك سُمي بالدينار بالملكي نسبة إلى الملك المكرم أحمد بن علي الصليحي الذي أمر بضربه سنة ١٠٨٤/٥٤٧٧م<sup>٣٤٢</sup>. وقد أُستخدِمَ هذا الدينار في مجال التبادل التجاري خارج اليمن<sup>٣٤٣</sup>، وقد يكون هذا نظراً لثباته في مجال التعاملات النقدية المتبادلة، فقد كان نسبة الدينار الذهبي المصري يساوي ٤،٥ دينار ملكي<sup>٣٤٤</sup>، وإن انخفضت تلك النسبة في أواخر العهد الأيوبي كما بين جواتين، إذ يُذكر لها ٢،٣٥ ديناراً ملكياً لكل دينار مصري<sup>٣٤٥</sup>، ربما قد يعود السبب إلى الحروب الصليبية، أو الإضطرابات الداخلية في البيت الأيوبي، مما أثر على ثبات قيمة الدينار المصري.

إن الإلتزام بتوحيد وزن العملة فإن مسألة ضرورة لضبط أسعار السوق، والعمل على تنشيط التجارة، وتوفير مقومات الاستقرار الاقتصادي للدولة، ولذلك حرصت

<sup>٣٣٨</sup> - وإن فقدت الموزة بعد ذلك عندما دُمِيت نسبة معادن أخرى في ورنه انظر: القفطندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٩.

<sup>٣٣٩</sup> - المصري، الحياة السياسية، ص ٢٥٦-٢٥٧.

<sup>٣٤٠</sup> - كانت تلك البلدان تستخدم نظام المقايضة متزامناً مع تداولها لعملات الأحنية، أو الإسلامية كالدينار المصري، بجانب العملات المحلية الصرب مثل الفسكار الفصي استخدم في جزيرة حوالة والذي كان ٦٠ وحدة نقدية منه يساوي مثقالاً من الذهب، وهناك درهم يقال له الطاهري مستعمل في المدن البعيدة، ويلاحظ مدى التأثير الإسلامي الآن مع التاجر المسلمين وذلك من طريقة الصرب والقرش المدونة على تلك العملة، كما كانت توجد عملات صربية مثقوبة الوسط، وهي عبارة عن عملات نحاسية ربما كانت مدونة داخلياً انظر الصبي، العلاقات بين العرب والصين، ص ١١٩-١٢٠، أيضاً ابن رسته، الأعلام النفيسة، ج ٧، ص ١٣٥.

<sup>٣٤١</sup> - المصري، عدن، ص ٢٧٨.

<sup>٣٤٢</sup> - عبارة، تاريخ اليمن، ص ١٣٥.

<sup>٣٤٣</sup> - المصري، عدن، ص ٢٨١.

<sup>٣٤٤</sup> - ابن الجاور، صفة بلاد اليمن، ص ٦٥.

<sup>٣٤٥</sup> - جواتين، التاريخ الإسلامي، ص ٢٦٧.

الدولة على إنشاء دور لضرب العملات تحت الإشراف المباشر لها. وكان ذلك التنظيم قد اتخذ شكله النهائي مع دخول اليمن تحت السيادة الأيوبية، ففي سنة ٥٩٤هـ/١١٩٧م قام الملك المعز إسماعيل بن طعنتكين الأيوبي بتأسيس دور الضرب في كل من عدن وزيد وتعز وصنعاء إتخذت كلها معياراً موحداً لأوزان العملة<sup>٣٤٦</sup>. وكان يتم تعيين قاضي للإشراف على مقدار العيار والورن الشرعيين لقطعة النقود الذهبية أو الفضية<sup>٣٤٧</sup>، ومعنى الوزن والعيار الشرعيين أي مراعاة ثبات وزن الذهب أو الفضة في العملة لتصدر بخالية من العش، ولذلك كان وزن المثقال بالنسبة للدينار يساوي ٤،٢٥ جرام، والنسبة بين الدينار إلى وزن الدرهم هي ٧: ١٠ فيكون وزن الدرهم الفضي ٢،٩٧٥ جرام،<sup>٣٤٨</sup>

وقد يكون الإجراء الأيوبي جاء نتيجة الريادة الكبيرة في الحركة التجارية للسلع مع قصور دور الصرب المحدودة عن تعطية حاجة السوق إلى العملات، بالإضافة إلى عدم وجود ثوابت موحدة لنظام سك النقود، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إضطراب الميزان النقدي لأسعار السلع<sup>٣٤٩</sup>، خصوصاً إذا أصبح لكل فئة سياسية في اليمن عملة خاصة بها تتعامل بها ضمن نطاق حدودها فقط وتتمتع التعامل بغيرها، مثلما يذكر باعمرمة في فترات الإضطرابات السياسية سنة ٥٨٣هـ / ١١٨٧م أن حكام الأقاليم "قطعوا الأناوة التي كانوا يسلونها كل سنة ثم صرب كل واحد منهم سكة بإسمه ومع رعيته المعاملة بغيرها"<sup>٣٥٠</sup>.

ومما يذكر هنا إن نظام الصرب في العالم الإسلامي قد اتخذ معيار النقد المزروح من حيث وجود العملة الذهبية في مصر والشام واليمن، والعملية الفضية في العراق وفارس. فكان إنتقال العملات بين الطرفين يتم حسب سعر صرف متذبذب أحياناً نتيجة تعرضه لعوامل اقتصادية وسياسية مختلفة<sup>٣٥١</sup>. ولكن بشكل عام فإن نظام النقد المزروح قد أنعش المعاملات

<sup>٣٤٦</sup> - عسوي، الحياة السياسية، ص ٢٥٨-٢٥٩.

<sup>٣٤٧</sup> - وأحد أولئك القضاة المسؤولين عن دار السكة في زيد محمد علي الغزالي المشهود له بالأمانة بحيث نسبت إليه عملة مقدمة من القصة الخالصة نظراً لدقة ورعها وعبارها فسميت بالدرهم الغزالي. النظر: الخزرجي، العقد الفخري، لوحة ١٣٢.

<sup>٣٤٨</sup> - صالح، النظام المالي، ص ٢٠٦، إسكندر، نظام المقايضة، ص ٣٨.

<sup>٣٤٩</sup> - لوبيز، ثورة العصور الوسطى، ص ٩٤.

<sup>٣٥٠</sup> - باعمرمة، الفر عدن، ج ٢، ص ١٣١.

<sup>٣٥١</sup> - مثل فترات الصراعات السياسية والعسكرية، وفي فترات الأزمات الاقتصادية والمخاضات حيث كانت الأسعار ترتفع في مناطق التوتر لما لا يوازي سعر صرف عملائها مع عملات مناطق أخرى، من ذلك ما حدث سنة ٦٧٣هـ/١٢٧٤م، حين ارتفعت قيمة عملة الزيدي في صنعاء فوقع غلاء كبير في الأسعار؛ انظر مجهول المؤلف، الدولة الرسولية، ص ٤٠.

التجارية في عدن، وخاصة مع سهولة إنتقال العملات المختلفة بعد تحديد أسعار صرف متعارف عليها، وشيوع إستخدام أجزاء الدينار والدرهم في معاملات السوق اليومية<sup>٣٥٢</sup>.

ومما يسترعي الإنتباه في العملات اليمنية أن أوزانها اختلفت من فترة لأخرى، ففي عهد الدولة الزيدية ضُربت جميع النقود من ذهب السعالي في عدن<sup>٣٥٣</sup>، وكانت أوزانها تتراوح بين ٢،٢٣ جرام إلى ٢،٨٥ جرام<sup>٣٥٤</sup>. بينما في عهد الدولة الأيوبية إستمر العمل بالدينار المدكي الصليحي، مع إستحداث عملة جديدة سميت بالدرهم السيفي نسبة إلى الملك سيف الإسلام طعكتين الأيوبي والتي كانت تزن أربعة قراريط وحب<sup>٣٥٥</sup>. فيما تطور شكل العملات في عهد الدولة الرسولية، وإن اختلفت أوزانها نظراً لقلة المتوفر من الذهب - وذلك راجع للأحداث السياسية المتمثلة في الحملات الصليبية التي أدت إلى تهريب الذهب إلى أوروبا- ولذلك تم الإستعاضة بالدرهم الفضية التي تراوحت أوزانها بين ٢،٠٨ جرام و٠،٩٥ جرام<sup>٣٥٦</sup>.

وقد حصل تطور جديد في عهد الدولة الرسولية في شكل العملة، وقد تمثل ذلك التطور في إعتماد أسماء السلاطين على الدراهم مثل الدراهم المنصورية والمتنصرية والأشرفية وغيرها<sup>٣٥٧</sup>، وهذا لا يعني أنه لم تكن هناك عملات تحمل أسماء حكام من قبل، بل وجدت كثير من العملات التي تحمل ذلك الطابع، ومن أمثلة ذلك الدينار السعيد نسبة إلى سعيد الحاحي في صنعاء<sup>٣٥٨</sup>، والدينار المسني نسبة إلى سبأ الصليحي<sup>٣٥٩</sup>، و الدينار العلوي

<sup>٣٥٢</sup> - صالح، النظام المالي، ص ٢١١-٢١٢

<sup>٣٥٣</sup> - ابن الهجر، صفوة بلاد اليمن، ص ١٤٥

<sup>٣٥٤</sup> - الشمري، نوافذ عبد النبي، تاريخ اليمن سياسياً وإعلامياً من خلال النقود العربية الإسلامية للفترة ما بين القرنين الثالث والتاسع الهجريين ٩ / ١٥م، (صعاء: إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، ٢٠٠٤)، ص ١١١

<sup>٣٥٥</sup> - المرجع نفسه، ص ١٢٣ القواعد ربيع خمس مقال والدينار عشرون قواصاً، أما الحبة فهي ربع تسع مثقال والدينار يساوي ست وثلاثون حبة. انظر: الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، مفاتيح العلوم، ط ١، (القاهرة: مطبعة الشرق، ١٣٤٢هـ)، ص ٤١

<sup>٣٥٦</sup> - الشمري، تاريخ اليمن، ص ١٣٥ - ١٣٦.

<sup>٣٥٧</sup> - خليفة، ربيع حامد، "طرق المسكوكات الرسولية"، مجلة الإكليل، عدد ٢، السنة ٧، (صعاء: وزارة الثقافة، صيف ١٩٨٩)، ص ٨٥

<sup>٣٥٨</sup> - محمود، حسن سليمان، الصليحيون في اليمن وعلاقتهم بالفاطميين في مصر، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة كلية الآداب، ١٩٥٢)، ص ٢٥٠.

<sup>٣٥٩</sup> - الربيعي، مخرج بن أحمد، سورة ذي الشرفين، مخطوطة بدار المخطوطات اليمنية، (صعاء: رقم خ ٢٥٧٣)، لوحة ٦١.

نسبة إلى الهادي يحيى صاحب صعدة<sup>٣٦٠</sup>، ولكن الفرق أن العملات في عهد الدولة الرسولية قد نُسبت إلى إسم السلطان الذي أمر بضرها بشكل أكثر وضوحاً وتطبيقاً.

ومن أساليب التميز الذي إتفردت به العملات النقدية في العهد الرسولي عن باقي الفترات السياسية السابقة، مصاحبة إصدار النقود بإدخال إشارات شكلية، ورسوم حيوانات أو طيور بجانب النقوش الكتابية الموجودة عليها<sup>٣٦١</sup>، وربما رمزت تلك العلامات إما إلى شعار سياسي، أو إلى المدن التي سكّت فيها تلك النقود، ومن أبرز الأمثلة على ذلك العملة التي كانت تسك في عدن والتي كانت تحمل صورة سمكتين متجاورتين، وذلك يرمز لمياء عدن<sup>٣٦٢</sup>، وواضح هنا إفراد عدن بعملة تحمل طابعها المميز للدلالة على أهميتها الاقتصادية والتجارية.

لقد برزت النقود بوصفها رمزاً لفعالية الحركة التجارية، وبوصفها أيضاً مفهوماً إقتصادياً لقوة الدولة، التي تكون المعية بالدرجة الأولى في الحفاظ على أقمية التعاملات النقدية ضمن أطر قانونية وشرعية مؤثرة في إيجاد وسط مفيد للتداول النقدي، يقوم بدور أساس في تلبية الإحتياجات المخلفة للمجتمع. ولكن السلع في عدن بجانب إحتياجها للتعامل النقدي في تداولها، كانت في حاجة إلى معرفة مقاديرها ووزانها لتقدير قيمتها النقدية، وذلك ما كان يتم عبر وحدات محددة للأوزان كما سيأتي.

#### وحدات الموازين المقاييس والمكاييل

جعلت الحركة التجارية في مياء عدن لمسألة المقاييس ومعرفة أوزان السلع المتوعة أهمية خاصة جداً، فالدقة في هذا الموضوع ضرورة حتمية لإعطاء السعر المناسب لكل سلعة، ومن هنا وضعت مقاسات للمكاييل والأوزان تناسب وتنوع السلع وأحجامها، وقد تشابه أو تختلف الأوزان والمكاييل والقواعد المتبعة في ذلك من بلد لآخر ومن فترة زمنية لأخرى.

<sup>٣٦٠</sup> - المساق، كتاب الجوهري، ص ١٢٣.

<sup>٣٦١</sup> - السعدي، العلاقات بين اليمن وبلاد المحجاز، ص ١٠٣.

<sup>٣٦٢</sup> - وهناك عملات حملت صورة دهرة محمية أو السيف أو الكلى أو السبع أو الطير وغير ذلك من الرموز وذلك منذ

عهد السلطان المعاهد الرسولي سنة ١٣٢١/٥٧٢١م. انظر: خليفة، طرز المسكوكات، ص ١٢.

في المناطق الإسلامية<sup>٣١٣</sup> تشابه قياسات بعض المكاييل والأوزان وإن اختلفت مسمياتها، مثل تشابه وحدة قياس الرطل في اليمن والحريرة والعراق، بينما يسمى في عمان بالم<sup>٣١٤</sup>. وقد اختلفت قيمة السلعة الواحدة في وحدة قياس الرطل من منطقة لأخرى بحسب قيمة العملة المستخدمة في التعاملات الشرائية وسعر صرفها، فالدينار في عدن مثلاً والذي كانت قيمته ٧ دراهم يختلف في سعر صرفه عن الدينار في عمان الذي كانت قيمته ٣٠ درهماً، وكذلك يختلف عن قيمة العملة المكية المسماة المحمدية وكانت قيمتها ٢٤ درهماً<sup>٣١٥</sup>.

وفي بعض الأحيان كانت المقاييس الوزنية للبضائع تختلف من مركز تجاري لآخر نتيجة عدم وجود وحدة قياس موحدة، ففي بعض الفترات كانت وحدة قياس الوزن في مدينة عدن أكثر منها في مدينة رييد<sup>٣١٦</sup>، ولذلك حاولت السلطات المعنية إتخاذ وحدات كيل موحدة، وعيار وربي معين لقياس أنواع سلعة محددة مثلما حدث سنة ١٢٢٧/٥٦٢٥م عندما أعتبر عيار زيدي مدينة الجحد عياراً لكليل موحد في مناطق اليمن المختلفة<sup>٣١٧</sup>.

ومثل تلك العبارات الخاصة بوزن السلع كان يتم إصدارها من دور تابعة للدولة تسمى دور العيار، ويشترط بها أن تُراعى مقاييس صنع محددة للعيارات تماثل بموجبها الختم الرسمي<sup>٣١٨</sup>.

<sup>٣١٣</sup> - في أحد مثلاً كانت هم أورافهم ومكاييلهم الخاصة مع مسمياتها الخاصة ومن الأمثلة على ذلك مقياس وزن الذهب المسمى سورن ويسمى ثلاثة أرباعه بالثولة، وكل ١٢ ثولة يسمى حاشات، وكل مائة ٤ إندي، وهي بذور شجرة الكرو الهندية، وكل إندي ٤ حو، وهكذا ينقسم إلى المادة والندري وغيرها، ولهم مكاييل يسمى يسي وبرست وكرو تستخدم لقياس وزن وحجم السبع. وإن استخدموا أيضاً ميران البهار لقياسات البهارات المختلفة مثلما كان الأمر في المناطق الإسلامية مع اختلاف نسب عياره انظر البروي، تحقيق ما للهند، ص ١١٢-١١٥-١١٦.

<sup>٣١٤</sup> - المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ٩٩.

<sup>٣١٥</sup> - المصدر نفسه، ص ٩٩.

<sup>٣١٦</sup> - البروي، الحياة السياسية، ص ١١٣.

<sup>٣١٧</sup> - من «بحاوير» صفه بلاد اليمن، ص ١٦٥ ووحدة قياس الوزن كانت تسمى «شحنة انظر» البروي، الحياة السياسية، ص ٥١٣.

<sup>٣١٨</sup> - حسين، السعاسر، ص ٧٠.

وقد كانت عيارات الأوزان في أغلب الأحيان تُتخذ من الحديد<sup>٣٦٩</sup>، وبحسب ذلك قامت دور العيار بصنع أدوات وزن خاصة للمواد السائلة، أو للمواد الصلبة وفق الشروط المفهية<sup>٣٧٠</sup>.

كما وجهت السلطات في عدن عنايتها نحو تعيين كياليين وعياريين لوزن السلع ومعرفة الأثمان المناسبة لكل منها، وكان يشترط فيهم الأمانة وبراءة الذمة لما تتطلبه هذه الوظيفة من عدالة في تقدير أسعار السلع، وكان أولئك يتحصلون أجورهم من ثمن قيمة السلعة يدفعها كل من البائع والمشتري<sup>٣٧١</sup>. كما ألزمت الدولة المختصة مراقبة عمليات الوزن والكيل والتحقق من سيرها وفق الأصول الشرعية، وتسجيلها ضمن سجلات رسمية مدون فيها كل ما يتعلق بمقايير الأوزان والمكاييل لكافة أنواع السلع<sup>٣٧٢</sup>.

ومن ضمن المقاييس والمواريث المستعملة في عدن الذراع الحديدي كوحدة لقياس الأقمشة والمسوحات<sup>٣٧٣</sup>، ولأنها من السلع القابلة للعد فقد كان العدد يستخدم كوحدة قياس بشكل تارلي مثل القطعة والقفة والكورجة<sup>٣٧٤</sup>. أما الربدي والمن والرطل فهي مسميات للمعايير الورنية للسلع الواردة إلى ميناء عدن. وكان الربدي وهو أصغر وحدات وزن السلع يساوي مائة واحد، والمن يساوي مائة رطلين، والرطل يساوي مائة وعشرين درهماً، والدرهم يساوي ثلاثة عشر قيراطاً<sup>٣٧٥</sup>. وقد استعملت المراسلة لوزن القرض والكافور وبعض السلع الأخرى<sup>٣٧٦</sup>. وأستخدم ميران البهار لوزن أنواع من البهارات وأشهرها الفلفل والمهيل، وكان ميزان البهار يساوي ما بين ثلاثمائة إلى أربعمائة رطل، أو ما بين ٢٤٣ إلى ٢٧٠ غرام<sup>٣٧٧</sup>، ولكن حصل في سنة ١٢٢٥هـ/١٢٢٧م، وبالتحديد في عهد

<sup>٣٦٩</sup> - وقد تتعد أوزان من الحجارة وفي هذه الحالة يجب أن يشرف على معرفة مقاييسها المحاسب بحيث تُتخذ وتُختتم بالختم الرسمي انظر الشيرري، نهاية الرتبة، ص ٢٩٠، أيضاً الأنقر، تجار التوابل، ص ٢٥١.

<sup>٣٧٠</sup> - صالح، النظام المالي، ص ١٩٦-١٩٧.

<sup>٣٧١</sup> - حسن، المصامير، ص ٧١.

<sup>٣٧٢</sup> - كان لمصاحب الحق في التأكد من سلامة الموزن وخلوها من أي شوائب قد تعيق دقة حساباتها وخاصة إذا كانت موازين حساسة كموازين الجواهر والمعادن النعينة التي قد تؤثر فيها أدق الأشياء. انظر الشيرري، نهاية الرتبة، ص ١٨.

<sup>٣٧٣</sup> - ابن الجاور، صفة بلاد اليمن، ص ٦٦.

<sup>٣٧٤</sup> - السروري، الحياة السياسية، ص ٥١٤.

<sup>٣٧٥</sup> - المسوي، الحياة السياسية، ص ٢٥٩.

<sup>٣٧٦</sup> - السروري، الحياة السياسية، ص ٥١٣.

<sup>٣٧٧</sup> - المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ١٩٩ الشيرري، عدن، ص ٢٨٩؛ الأنقر، تجار التوابل، ص ٢٤٩.

النائب الأيوبي الأمير نور الدين عمر الرسولي تلاعب بورن البهار بحوالي ربع الوزن لصالح المحتكر وهو الأمير نفسه<sup>٣٧٨</sup>، وهذا بالطبع ساهم في رفع الأسعار، وأصر بالتجار الوافدين إلى عدن.

بالإضافة إلى ما سبق وجدت عبارات لوزن سلع كبيرة أو وزن سلع صغيرة الحجم كانت تدخل ميناء عدن، ومن ذلك عيار القبان<sup>٣٧٩</sup> الذي خصص لوزن السلع الثقيلة والكبيرة الحجم. وعُصِصت عبارات أخرى مختلفة الأوزان لوزن العملات النقدية وخاصة الذهبية منها، فالديار الذهبي كان يعتبر وزناً مع كونه مقداً، ومعياره المثقال الذي كان يمثل أساساً للأورار، والمثقال يساوي ٢٤ قيراط<sup>٣٨٠</sup>. ويذكر ابن الجاور أن عيار الذهب في عدن سنة ١٢٢٥/١٢٢٧ م - وربما يعني هنا العملة الذهبية - كان على عيار يسمى البسطامي<sup>٣٨١</sup>.

وبالنسبة للمكاييل فقد عُرفت منها أنواع متعددة استخدمت لكافة السلع، كالمُد وهو الوحدة الكيلية الأولى وأستخدم لكيال العلال<sup>٣٨٢</sup>، وكان المد يساوي إنس وثلاثون ثماً، والثن يساوي إنس وثلاثون ريدي<sup>٣٨٣</sup>. كما وجدت أنواع أخرى من المكاييل تدرجت في تقسيماتها إلى أصغر الوحدات مثل الأوقية والمكوك والقميز والريعة والوساق والصاع<sup>٣٨٤</sup> وغيرها من وحدات الكيل التي اختلفت بعض مسمياتها من منطقة لأخرى. ويلاحظ هنا أن بعض العبارات والقياسات قد استخدمت لمهمي الكيل والورن في الوقت نفسه، مثل الريدي الذي استخدم في عدة معايير نظراً لدقته، حيث قلل محافظاً على ثباته حتى العصر الرسولي، فبعد أن كان معياره حوالي مائة وعشرون درهم، وصل إلى

<sup>٣٧٨</sup> - ابن الجاور، حلة بلاد اليمن، ص ٩٠.

<sup>٣٧٩</sup> - نصر بن زكري، الخطوط، ج ٢، ص ١٥٥؛ والقبان وحدة وزن قديمة وربما كانت رومانية الأصل انظر برزي، العصور

الوسطى، ج ٣، ص ٢٤٣.

<sup>٣٨٠</sup> - صانع، النظام لكالي، ص ٢٠٠-٢٠١.

<sup>٣٨١</sup> - ابن الجاور، حلة بلاد اليمن، ص ٦٥.

<sup>٣٨٢</sup> - السعدي، العلاقات بين اليمن وبلاد الحجاز، ص ١٠٤.

<sup>٣٨٣</sup> - غزالي، العلاقات المصرية اليمنية، ص ٢٢٦.

<sup>٣٨٤</sup> - السروري، الحياة السياسية، ص ١٦٣.

خمسائة درهم في عهد الأشرف عمر الثاني سنة ٦٩٤هـ/١٢٩٥م<sup>٣٨٥</sup>. كما كانت بعض السلع توزن بعدة مكايل ومن أمثلة ذلك السمن الذي كان يقاس بالمن والرطل والجمة وهي من أوزان المواد السائلة<sup>٣٨٦</sup>. أما الحرير فكان يعد إما بالقطعة، أو يوزن بالمش، أو يقاس بالذراع<sup>٣٨٧</sup>.

ومن هذا التنوع في وحدات مقاييس الوزن للسلع والمستخدمة في عدن أبرز مدى الاتساع المطرد لحركة البضائع الشطة في الميناء، كما بين فائدة النظام المقنن الذي سارت عليه السلطات في عدن في هذا المجال. لقد عمل توحيد الأنظمة والمقاسات التجارية والقدية بشكل عام على إظهار مدى قوة الدولة السياسية في اليمن بشكل عام، وتطبيق سياستها الاقتصادية فيها، لتواكب الحركة الشطة لتجارة عدن.

<sup>٣٨٥</sup> - السعدي، العلاقات بين اليمن وبلاد الحجاز، ص ١٠٤.

<sup>٣٨٦</sup> - ومن ثلث الأوزان للمواد السائلة - مثل الزيت والعسل والقطر السائلة وغيرها من السوائل - القسط والكيلحة والقندح والجريب. انظر: صالح، النظام المالي، ص ١٩٦-١٩٧.

<sup>٣٨٧</sup> - السعدي، الحياة السياسية، ص ١٤٥.



## الفصل الخامس

### السلع التجارية المتبادلة في عدن

#### تمهيد:

في هذا الفصل سيتم التعرض للتنوع السلعي الذي تمتعت به عدن في ذلك الوقت، فمن خلال إستعراض لأنواع من البضائع التي كانت ترد إلى الميناء، يمكن توضيح مقدار أهميته التجارية كمحطة مركزية وضرورية في عملية إنتقال سلع الشرق والعرب.

لقد كان نطاق التبادل التجاري يمتد عبر مياه المحيط الهندي والبحر الأحمر ومن ثم البحر المتوسط. بمفهوم التداول العالمي للتجارة، وضم ذلك التبادل وسطاء تجاريين مسلمين إنتشروا على إمتداد سواحل المحيط الهندي والسواحل الإفريقية، ووسطاء أوروبيون متركزون في المدن التجارية الأوروبية على السواحل الشمالية للبحر المتوسط. وإن حاول هؤلاء الأوروبيون في منتصف القرن الخامس الميلادي الوصول إلى مناطق الإنتاج في المحيط الهندي وإلعاء دور التجار المسلمين.

وكان هناك ما يشبه تخصص كل منطقة في تصدير سلع معينة عبر ميناء عدن. فمن تلك البضائع الداخلة إلى عدن من منطقة حبوب شرق آسيا والهند تأتي الأمانية<sup>٣٨٨</sup> في قائمة صادراتها، وقد صممت هذه القائمة ٧٧ صفاً من البضائع كما جاء في قراءات جوايتاين لوثائق الجيزة<sup>٣٨٩</sup>، ومن أهمها التوابل والأعشاب الطبية والعطور وهي حوالي ٣٦ نوعاً من أواني نحاسية وبرونزية، الفخار والبورسلين الصيني، الحرير الصيني، الملابس القطنية الهندية، المصنوعات الخلدية، أدوات الرينة والخرر واللائيء والأحجار الكريمة أحشاش البساء، السيوف الهندية المشهورة حيث اشتهرت الهند بصاعات الصلب<sup>٣٩٠</sup>. وهناك أيضاً العواكة والحلوى العايزد الهندية التي كانت تصدر من السند ومكران،

<sup>٣٨٨</sup> - وهو اسم جامع لكل البهارات والتوابل الهندية مثل الفلفل والقرع والكمون والكافور والميل والزعفران والكرم والزعفران والكشدة أو حور الطيب والدارصين أو اليمرة والياساسة. انظر: العمري، الحياة السياسية، ص ٢٨٦.

<sup>٣٨٩</sup> - جوايتاين، التاريخ الإسلامي، ص ٢٣٠.

<sup>٣٩٠</sup> - المرجع نفسه.

وكذلك المربيات المصنوعة من الفاكهة الهدية التي كانت تستخدم في بعض الأحيان كدواء<sup>٣٩١</sup>.

أما السواحل العربية والشام فكانت تصدر إلى عدن الخبول واللؤلؤ والتمور واللبن والعبر والبخور والثمار المجففة وزيت الزيتون<sup>٣٩٢</sup>. ومن أهم سلع الساحل الإفريقي الذهب والحديد والبرونز والعاك والرقيق وريش النعام والجلود<sup>٣٩٣</sup>، بينما كانت مصر تصدر الكتان والمسوحات المصرية والعقود والرمرد والسكر والخنطة والأرز والدقيق<sup>٣٩٤</sup>. أما أوروبا فكانت تصدر ملح الشادر والذي كان يستخدم في دباعة الجلود<sup>٣٩٥</sup>، وأيضاً الررنينج والحديد وخام النحاس الأحمر والرجاج والأخشاب والعنب والشمع والأسلحة والعراء. والجدير بالملاحظة في هذا الموضوع أن الكتب المتنوعة كانت تدخل أيضاً ضمن عمليات التصدير عبر عدن<sup>٣٩٦</sup>.

أما الصادرات من عدن فقد أورد جوايتاين عدد منها من وقائع وثائق الجزيرة وأهمها الأقمشة الحريرية، والأواني الزجاجية، الأواني والتحف الفضية، الأدوات المنزلية من سجاجيد وقلود وماسد، المواد الكيماوية والطبية، الورق، الصابون، المعادن المختلفة من نحاس وحديد رصاص، الأطعمة المحفوظة كالخبز والسكر والريش، ريت سراج المصابيح، حلوى يمنية مصنوعة من الجوز والقمح، اللبن والخبز اليمني، اقمشة وبرود حريرية مخلوطة بالكتان وكانت تدعى السباعية، المرجان<sup>٣٩٧</sup> والذي اشتهرت به اليمن بشكل عام،

<sup>٣٩١</sup> - يوسف، علاقات العرب، ص ٣٦.

<sup>٣٩٢</sup> - زيادة، تجارة بلاد الشام، ص ٢٣-٣٤.

<sup>٣٩٣</sup> - الشري، عدن، ص ٢٣٥-٢٣٦ ويؤكد عمارة اليمني أن الكثير من البضائع الخشبية كانت تصدر من عدن ومنها الرقيق والعاك والأسوس، حيث وجدت علاقات تجارية قوية بين حكام اليمن وبين حكام الحبشة، وكانت السلطة اليمنية - الدولة الرسولية في ذلك الوقت أي سنة ٩٧٧/٥٣٦٦م تتدخل في تلك السلع على صراحت صرخة، بحيث كان يدخل خزينة الدولة مائة ألف عشرة من عائدات التجارة في عدن. انظر عمارة، تاريخ اليمن، ص ٦٦-٦٧ العرب في هذه القوائم أنه لم يأت ذكر على وجه اليقين المعروف فهل قلت أهميته أم كان هناك حظر على التصدير.

<sup>٣٩٤</sup> - ابن الفاروق، صفوة بلاد اليمن، ص ١٦١ الشري، عدن، ص ٣٣٨.

<sup>٣٩٥</sup> - Krueger, Hilmar C, "The Ware of Exchange in the Genoese African Traffic of the Twelfth Century", Journal of Medieval Studies, vol XII, (London, ١٩٣٧), p٨٧

<sup>٣٩٦</sup> - إن دخول الكتب ضمن عمليات التبادل التجاري دليل على دور التجارة في إنتشار الثقافة انظر عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ٢٠٧-٢٠٨ زيادة، تجارة بلاد الشام، ص ٢٣-٣٤.

<sup>٣٩٧</sup> - Goitein, Studies in Islamic History, p٣٤١.

ويلاحظ في تلك القائمة أن السلع الواردة لعدن كان يعاد تصديرها بجانب السلع المحلية الصنع.

### التوابل

كان مدى التبادل السلعي يختلف من سلعة لأخرى وذلك بحسب جودتها ومقدار الطلب عليها وقيمتها التداولية في السوق العالمي، ولذلك احتلعت أسعار السلع وأوزانها من وقت لآخر، ومن منطقة لأخرى، وقد ظلت التوابل والبحور تحتلان دائماً صدارة السلع ذات القوة الشرائية لفترة طويلة، نظراً للإردياد المتصاعد في الطلب عليهما. وقد كان لتنامي الهصة العلمية، وتطور علوم الطب في العالم الإسلامي، ومن ثم في أوروبا أثناء انتقال مظاهر الحضارة الإسلامية إلى أوروبا نتيجة للحروب الصليبية دوراً في إتساع الإتحار بالتوابل، حيث دخلت في العديد من الصناعات الدوائية والعقاقير الطبية، بجانب كونها مواد حافظة للأغذية<sup>٣٩٨</sup>.

وفي القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي وفي عهد الدولة الفاطمية وحدث طائفة من كبار التجار عرفت بالكارمية<sup>٣٩٩</sup>، إنحدث من عدن مركزاً من أهم مراكزها، وتخصصت بإحتكار تجارة الهند والشرق الأقصى وشرق إفريقيا ونقلها عبر عدن إلى مصر ومن ثم إلى تجار المدن الإيطالية، وقد إستأثرت تجارة التوابل بالنصيب الأكبر من إهتماماتها<sup>٤٠٠</sup>.

ويعتبر الفلفل أغلى أنواع التوابل سواء كان نقداً أو مقايضة الذي تحت المناجزة فيه عبر عدن<sup>٤٠١</sup>، ربما لتعدد الوسطاء التجاريين من مناطق إنتاجه إلى مناطق إستهلاكه، وربما

<sup>٣٩٨</sup> - السيد هاشور، دراسة في الفكر الاقتصادي، ص ٢٢.

<sup>٣٩٩</sup> - الأشقر، تجار التوابل، ص ١٢١ المسوي، الحياة السياسية، ص ٢٨٠ وسباني الحديث عن هذه الطائفة في نص

لاحق

<sup>٤٠٠</sup> - هؤلاء العديد من الخطابات من ولي عدن، التي ورد فيها إسم الكارم ككسبة لتجارة بضائع معينة أو ككسبة لتجار تلك البضائع، وقد قام المؤرخ جواتين بتحليل العديد منها في كتابه. انظر: Goitein, S. D, New lights on the Beginning of the Karimi Merchants, (London: Cambridge University, ١٩٣٨).

<sup>٤٠١</sup> - الفقهشدي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٧٥

كذلك لاستخداماته الكثيرة في صناعة الأدوية والعقاقير، وفي حفظ الطعام وإكسابه الطعم المستساغ<sup>٤٠٢</sup>. وكان إقليم المليار في الهند قد اشتهر بزراعة الفلفل، وتعتبر مدينة كولم عاصمة ذلك الأقليم من المزارات والمحطات الهامة للتجار المسلمين<sup>٤٠٣</sup> للحصول على هذه السلعة وتصديرها إلى أوروبا، حيث أصبح الطلب عليها كبيراً مع بروز أنماط وسلوكيات اجتماعية جديدة في طبقات المجتمع الأوروبي المتنامي<sup>٤٠٤</sup>.

وبأني القرنفل في نفس الأهمية، فخاصيته في مقاومة الأمراض قد جعلته من السلع التي تكثر زراعتها في مناطق عديدة، مثل جزيرة رامين<sup>٤٠٥</sup> وجزيرة برطابيل الهنديتين، حيث كانت من الموانئ الهامة التي يتردد عليها التجار بكثرة لتزود بالقرنفل، ومن ثم نقله إلى عدن لإعادة تصديره عبرها إلى أوروبا. وكان نظام المقايضة هو المتبع في هذه الجزيرة بين التجار الوافدين وسكانها، بحيث يكتب كل تاجر اسمه على بصاعته وتُستدل بقيمتها أكياس من القرنفل<sup>٤٠٦</sup>.

وهناك أنواع أخرى من التوابل التي دُخِلت في تجارة عدن منها الدارصين أو القرفة، وكان من السلع العالية الثمن في أوروبا، حيث يدخل كثيراً في الصناعات الدوائية، ويستخدم في ذلك لحاء شجرة القرفة ذا اللون الأحمر<sup>٤٠٧</sup>. وتحتوي أوراق القرفة على ربيوت طبية تستخدم في حالات الحمى، وكمهمهم لجروح والحروق. كما أستخدمت أيضاً في تنبيل المشروبات واللحوم<sup>٤٠٨</sup>. وكانت أجود أنواع القرفة حء الشجرة ذات القطع الكبيرة والرائحة الدكية، ولكن عمليات تصديرها كانت تتطلب أساليب معينة

<sup>٤٠٢</sup> - يوجد بوعان من العسل، الأسود ويستخدم في تنبيل الأدوية وحفظها وفي صناعة البند، والأبيض ويدخل في الصناعات الطبية وعلاج الأمراض مثل البهاق انظر الدمشقي، أبو الفصّل جعفر بن علي، الإشارة إلى محاسن التجارة، (القاهرة: د. م، ١٣١٨هـ)، ص ٤١.

<sup>٤٠٣</sup> - وقد وجدت لها حالة إسلامية كبيرة ما جامع، ومشرف على شئونها انظر: أبي العدا، تقويم البلدان، ص ٣٦١.

<sup>٤٠٤</sup> - وكان إقليم المليار آخر بلاد الهند انظر القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ١٧٥، أيضاً القزويني، آثار البلاد، ص ١١٢٣ يقول انه كان يتم شوي بدور الفلفل كي لا يعاد زراعتها في بلاد أخرى. انظر الأشقر، تجار التوابل، ص ٢٥٥.

<sup>٤٠٥</sup> - وهذه الجزيرة "عبارة عن مرسى يسمى بالم يانع بين الصير وسيلان يمتاز بكثرة البضائع الواردة والصادرة" حيث تصدر منه القرنفل الصدف والكافور العسل والبخور والفلز وماء الورد والعمر والعاج والمسوحات المختصة، ويقوم التجار المسلمون الوافدون باستيرادها بالذهب والعملة والسكر والحديد وغيرها من السلع. انظر: النصيبي، العلاقات بين العرب والصين، ص ١١٨.

<sup>٤٠٦</sup> - ابن الوردي، جريدة العجائب، ص ١٠٨؛ شيخ الربوة لدمشقي، تحفة النهر، ص ١٥٤؛ فيروني، تحقيق ما للهند، ص ٢٣٦.

<sup>٤٠٧</sup> - الأشقر، تجار التوابل، ص ٢٥٧.

<sup>٤٠٨</sup> - ابن البيطار، عبدالله بن أحمد الأندلسي، الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، (القاهرة: د. م، ١٢٩١هـ)، ج ١، ص ١٠٤.

لحفظها نتيجة سرعة تعمر طعمها ورائحتها<sup>٤٩٩</sup>. وقد وجدت بكثرة في أراضي الصين والملايو والحبشة وسيلان التي وجدت فيها أجود أنواع القرفة<sup>٥٠٠</sup>.

ويعتبر الخيل أو الحبهان من التوابل ذات الرائحة النفاذة المطلوبة بكثرة في تطيب المأكولات. ويستورد إلى عدن من الهند الصينية وقاليقوت وجاوة وسومطرة التي يوجد فيها أجود أنواعه<sup>٥٠١</sup>. وهناك الرنجيل الذي كان من السلع المطلوبة بكثرة آنذاك، سواء في عدن أو في غيرها. والرنجيل من الأخضر ومن المخلوط بالسكر، ويستخدم الرنجيل في العقاقير الطبية والطهي وحفظ الأطعمة<sup>٥٠٢</sup>، ومنه ما يزرع في الهند والصين وسمرقند، كما يوجد منه نوع أيضاً في زنجبار وعمان<sup>٥٠٣</sup>.

### البخور والعطور

اكتسبت العطور والطيبوب شهرة عالمية عبر تاريخ التجارة بين الشرق والغرب سواء في العصور القديمة أو في العصور الإسلامية، حيث عُرفت العطور والطيبوب بإستخدامهما في المعابد والمباني في كل الحضارات القديمة. وامتازت بعض المناطق بإنتاج أنواع معينة من البخور والعطور، ومنها اليمن التي كانت من أكثر مناطق إنتاج البخور في الجزيرة العربية. ومن أشهر أصناف العطور البينية ما يسمى بالغالية والذي كان يصنع من خليط دهن اللبان والمسك والعبر والمتوفر بكثرة في المياه المقابلة لمدينة عدن<sup>٥٠٤</sup>. ولذلك اعتبرت العطور من أهم السلع المعروضة في أسواق عدن حيث خصصت لها أماكن معينة للبيع كما سبق. والعبر من العطور البحرية ومستخرج من أنواع معينة من الحيتان، تلعطه مياه البحر في فترات المواسم الباردة<sup>٥٠٥</sup>. وقد تورعت مراكز إنتاجه بين الشواطئ الصبية والشواطئ الهدية والشواطئ البينية، فقد وجد العنبر السلاهي الهدي، والعبر الكرك

<sup>٤٩٩</sup> - البستاني، الإشارة إلى محاسن التجارة، ص ٤١.

<sup>٥٠٠</sup> - مهدي، طرق التجارة الدولية، ص ٢٠٢.

<sup>٥٠١</sup> - الأغفر، تجار التوابل، ص ٢٦٦.

<sup>٥٠٢</sup> - ابن البيطار، الجامع لمفردات الأدوية، ج ٢، ص ٣٦٧.

<sup>٥٠٣</sup> - Ashtor, Eliyaho, *Levant Trade in the Middle Ages*, (USA: Princeton University Press, ١٩٨٤), p ٢٥٥.

<sup>٥٠٤</sup> - ابن الخاور، حفة بلاد اليمن، ص ٤٠؛ شهاب، أضواء، ص ٢٠٢.

<sup>٥٠٥</sup> - المسعودي، مروج الذهب، ج ١، ص ٧١.

بالوسي الهندي نسبة إلى جامعي هذا النوع والذين كانوا يبيعونه في السواحل العربية وعدن<sup>١١٦</sup>. ولكن أحواد أنواع العنبر هي التي وجدت في الشواطئ اليمنية، ومن أشهرها العنبر الشحري من منطقة الشحر اليمنية، وكان يعين له متخصصون لجمعه من قبل السلطات يدعون الحرايين ويُعطى لهم جزء مما جمعه مقابل عملهم<sup>١١٧</sup>، ليتم تصديره بعد ذلك من عدن إما داخلياً أو خارجياً.

وقد كان العنبر أنواع منه الأبيض والأسود والدحني أو الرمادي وهو أجوده<sup>١١٨</sup>، وكان في بعض الأحيان يعتبر من سلع المقايضة حيث كان يستبدله سكان جزيرة هرعد الهندية بالحديد من التجار المسلمين الوافدين إليهم<sup>١١٩</sup>. أما استعماله فإلى جانب استخدامه كعلاج وكطيب دكي الرائحة بعد خلطه بمواد عطرية أخرى، فإنه قد دخل أيضاً في صنع العقود والمسابح والتماثيل وفي تطعيم الأدوات الخشبية، كما كان كذلك يمزج مع الخمر وبعض المسوحات والأثاث المنزلي لإكسابها الرائحة العطرة<sup>١٢٠</sup>.

أما اللبان فقد اشتهرت اليمن بإنتاجه في المنطقة الممتدة من جبال سحان إلى الشرق من طار في بلدة مرباط حتى جبال المهرة، وكذلك وجد اللبان في جزيرة سقطري التابعة لحصر موت<sup>١٢١</sup>. وكان اللبان يُجمع من صمغ أشجار اللبان التي صفت إلى ثلاث عشرة صنفاً متدرجة في جودتها، ولكن غالباً كان لون اللبان أبيضاً مائلاً إلى الخضرة<sup>١٢٢</sup>. أما تصديره من عدن فكان إلى الهند والصين حيث كثر الطلب عليه فيها لاستخدامه في المعابد<sup>١٢٣</sup>.

<sup>١١٦</sup> - البقوي، كتاب البلدان، مج ٧، ص ٣٤٧.

<sup>١١٧</sup> - ابن رسة، الأعلام النبوية، ج ٧، ص ١٣٨، القرويني، آثار البلاد، ص ٤٧.

<sup>١١٨</sup> - شيخ الزبوة الدمشقي، تحفة الفقهاء، لوحة ١٧٤ ابن الوردي، حريدة المعجائب، ص ١١٦.

<sup>١١٩</sup> - ابن الفقيه، مختصر البلدان، ص ١١٢ التتشيدي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٨١.

<sup>١٢٠</sup> - الأشنقر، تجار التوابل، ص ٢٧٠.

<sup>١٢١</sup> - شهاب، أعضاء، ص ١٨٩-١٩٠ كان اللبان يحتل في العصور القديمة أهمية فاقته أهميته في العصور الإسلامية وما

تغير مجال استخداماته.

<sup>١٢٢</sup> - أبو العلاء، تقويم البلدان، ص ١٠١.

<sup>١٢٣</sup> - عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ٢١٨.

ومن أنواع العطور الذي شاع إستخدامها وتصديرها إلى عدن في ذلك الوقت خشب الصندل، الذي كان مصدره من الملايو وسومطرة وجاوة<sup>٢٢٤</sup> في جنوب شرق آسيا. وللصندل ثلاثة أنواع الأصفر والبني والسني الغامق. وقد أستخدم بكثرة في الإحتفالات الدينية الجنائزية<sup>٢٢٥</sup>.

وهناك أيضاً مادة المسك وهي من العطور الطيبة الرائحة والتي كانت تخلط مع عطور أخرى كالعبر ودهن اللبان تُعطى عطراً غالي الثمن يقدم لعلية الطبقات الاجتماعية في عدن وفي اليمن بشكل عام<sup>٢٢٦</sup>. ويستخرج المسك من غزال المسك الموجود بكثرة في السند والصين ومرتفعات التبت، حيث وجدت في تلك المرتفعات أفضل أنواع المسك نظراً لوعية الأعشاب التي تتغذى عليها تلك الغزلان<sup>٢٢٧</sup>. كما وجد نوع من المسك في بطون قط الرباد يخرج عند حك بطنه<sup>٢٢٨</sup>. ومن المعروف أن عدن كانت السبيل الرئيس للمسك ومنها يعبر إلى أوروبا<sup>٢٢٩</sup>.

وبالنسبة للكافور كأحد السلع التجارية في عدن، فقد كثرت الأشجار المتعددة الأصناف في مناطق كثيرة مثل جبل الراح ومدينة قصور وحزيرتي سرنديب والرامين في الهند<sup>٢٣٠</sup>، وكان يستخرج منها زيت الكافور ومائه المستخدم كمواد عطرية وكعلاج<sup>٢٣١</sup>. ومن العطور المشهورة أيضاً الكاذي الذي ينمو بكثرة في قعدة اليمن ويصدر خارجياً عبر عدن<sup>٢٣٢</sup>. أما مادة عود الموجودة في عدن فقد أستعمل في المناسبات العامة وفي تعطير الثياب، وهو يصنف ويسمى على حسب مناطق رعايته كالعود القماري والعود القاقمي الهندي، والعود الصفي نسبة لبلدة صف الصينية، وهناك أصناف أقل جودة تستخدم في صناعة الأدوية<sup>٢٣٣</sup>.

<sup>٢٢٤</sup> - فهمي، طرق التجارة، ص ٢١٣.

<sup>٢٢٥</sup> - الأشقر، تجار التوابل، ص ٢٧٠ وقد كان خشب الصندل من امدادها القيمة التي كانت القوى البحرية لرحلتها كينديا

إلى سوك الدول الأخرى. انظر: Shamrookh, The Commerce, p185

<sup>٢٢٦</sup> - البقوي، كتاب البلدان، مج ٧، ص ٣٦٩.

<sup>٢٢٧</sup> - القروي، آثار البلاد، ص ٣٠.

<sup>٢٢٨</sup> - عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ٢١٩.

<sup>٢٢٩</sup> - البقوي، كتاب البلدان، مج ٧، ص ٣٤٤؛ الأشقر، تجار التوابل، ص ٢٦٧.

<sup>٢٣٠</sup> - ابن الفقيه، كتاب البلدان، ص ١٠؛ القلقشندي، صبح الاعشى، ج ٥، ص ٧٩.

<sup>٢٣١</sup> - شهاب، الرتبة الهندية، نخبة الدهر، لرحلة ١٧.

<sup>٢٣٢</sup> - شهاب، أضواء، ص ٢٠٣-٢٠٤.

<sup>٢٣٣</sup> - ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص ١٤١؛ البقوي، كتاب البلدان، ج ٧، ص ٣٤٨.

## الأدوية والعقاقير الطبية

من المعروف إن الطب في ذلك الوقت قد إعتد على الأعشاب بالدرجة الأساسية، وإن وجدت بعض المعادن التي دخلت في صناعة الأدوية أو أستخدمت كعلاج لبعض الأمراض، فقد برع الأطباء المسلمون في معرفة خصائص المعادن والأعشاب وكيفية إستخراج عناصرها وحفظها ببعضها في الصناعات الدوائية. وقد أستخدمت العديد من المعادن لأغراض طبية لعلاج كثير من الأمراض حسب وصفات معينة. ومن الملاحظ أن مباءة عدن كان محطة رئيسية لتجميع المواد الأولية لصناعة العقاقير الطبية وتصديرها.

ويعتبر معدن الذهب من أشهر تلك المعادن التي دخلت في صناعة الدواء بجانب إستخداماته التجارية، حيث أعطي كدواء لمعالجة خفقان القلب، أو كان يضاف إلى أدوية أخرى كشراب أو مرهم للعلاج من لسعات الثعابين ومن داء الثعلبية وأمراض العيون<sup>١٣٤</sup>. كما كانت الفضة أيضاً تصاف مع الأدوية كمطهر وكعلاج للبواسير والسفم واضطرابات القلب<sup>١٣٥</sup>.

وشاع أيضاً إستعمال السحاس المصدر من الهند إلى عدن ككحل لعلاج غشاوة العيون وفروجهما، وكذلك إستعمال الحديد في هيئة السائلة لحالات الإسهال وقرحة المعدة والتهابات الأمعاء وأورام الطحال<sup>١٣٦</sup>. أما اللؤلؤ الآتي من السواحل العربية إلى عدن فقد كانت فوائده عديدة لدى المرضى المصابين بالبرص حيث كان يصنع كمرهم لعلاج هذا المرض، وأيضاً كان يوصف مع المرجان المتوفر في اليمن بكثرة لتحلية الأسنان وعلاج أمراض اللثة<sup>١٣٧</sup>. أما المرجان فقد كان يدخل في تركيب الأدوية المعالجة للحنطات القلبية<sup>١٣٨</sup>. ولا يمكن إغفال مادة التوتيا وهي عبارة عن حجر طبيعي يتم طحنه لإستخدامه كدواء، وهو ذو ألوان متعددة كالأخضر والأصفر والأبيض، والذي كان يجلب من الهند

<sup>١٣٤</sup> - البيهقي، علاء الدين بن الحسين، معدن النوافر في معرفة الجواهر، تحقيق محمد عيسى صالحية، (الكويت: مكتبة دار

العروة، ١٩٨٥)، ص ٤٥-٤٦-٤٧.

<sup>١٣٥</sup> - المصدر نفسه.

<sup>١٣٦</sup> - ابن البيطار، الجامع لمفردات الأدوية، ج ١، ص ١٤٣-١٤٥.

<sup>١٣٧</sup> - البيهقي، معدن النوافر، ص ٤٧-٧٢.

<sup>١٣٨</sup> - المصدر نفسه، ص ١١٢.



والصين لبصدر إلى مختلف البلدان الإسلامية عبر عدن<sup>٢٣٩</sup>، ويستخدم بعد تنقيته في علاج الأورام السرطانية وأمراض العيون<sup>٢٤٠</sup>.

ومن السلع التي أستخدمت كعقاقير طية ماء الزعرمان وكذلك ماء الكافور الذي كان يستورد من جزيرة سومطرة ومن الصين ومن الهند إلى عدن لتصدر مصر وأوروبا، حيث كان يستخدم في تعطر الخث وتحيطها وفي تقوية الأعصاب وعلاج أمراض الكبد<sup>٢٤١</sup>.

وهناك الكثير من النباتات والأعشاب المتداولة تجارياً عبر عدن والتي صفت كعقاقير طية أو دخلت في الصناعة الدوائية، مثل العود الهندي أو ما يسمى بالصبر، وأجود أنواعه الصبر الموقطري ثم الحصرمي، ويستخرج من شجرة الصبر سائل صمغي مر الطعم يوصف كدواء لأمراض الصدر والشعر وفي حالات الإسهال<sup>٢٤٢</sup>.

ومن النباتات الطبية أيضاً شجرة البلسان التي زُرعت في اليمن بكثرة، وكان يستخرج منها دهن اللسان كمرهم للمشاكل الجلدية<sup>٢٤٣</sup>. أما ثمرة الإهليلج وهي ثمرة ذات نواة من فصيلة فواكه الخوخ<sup>٢٤٤</sup>، وفقد أصبحت من النباتات المهمة في الطب في ذلك الوقت. وقد كانت مدينة كولم اهندية من أهم مصادر تصديرها حيث كانت تسوق إلى أوروبا عن طريق عدن ثم الاسكندرية، وقد إرتفع ثمنها عندما كثر إستعمالها كعقار طبي لعلاج أمراض المعدة والأمعاء واضطرابات الهضم ومشاكل البصر<sup>٢٤٥</sup>.

ومن هنا كان لتسلع الطية إن جاز التعبير أو التي تدخل بعض خصائصها في الصاعات الدوائية، كان لها مكانة في تعاملات عدن مع الأسواق العالمية صعوداً أو هبوطاً معاضةً في ذلك لقوانين العرض والطلب.

<sup>٢٣٩</sup> - الأشقر، تاجر التوابل، ص ٢٦٥.

<sup>٢٤٠</sup> - ابن البيطار، الجامع للفرجات الأدوية، ج ١، ص ١٤٣-١٤٥.

<sup>٢٤١</sup> - ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الشيباني، تحفة العجائب وطرفة العوالم، (القاهرة: مطبعة بدار الكتب، برقم

٢١٣٤٤)، لوحة رقم ٤١٧.

<sup>٢٤٢</sup> - القزويني، آثار البلاد، ص ١٩٢ شهاب، أضواء، ص ١٩٧-١٩٨.

<sup>٢٤٣</sup> - القرشي، بحجة الرحمن، لوحة ٣٦.

<sup>٢٤٤</sup> - الأشقر، تاجر التوابل، ص ٢٦٣.

<sup>٢٤٥</sup> - القزويني، آثار البلاد، ص ١٠٦-١٠٧. الأشقر، تاجر التوابل، ص ٢٦٣.

## الأحجار الكريمة والمعادن

احتلت الأحجار الكريمة وكذلك المعادن المختلفة مرتبة مهمة في سوق التبادل السلعي بين بلدان العالم في ذلك الوقت، فزيادة الطلب عليها قد أدى إلى توسع إنتاجها وتنامي المعروض منها وتسهيل سبل تجارتها عبر عدة موانئ هامة ومنها عدن. وبما أسهم في ذلك تعدد أنواعها وتفاوت مجالات استخدامها وإحتلاف قيمها الشرائية، حيث شاع في ذلك الوقت فائدة الأحجار الكريمة العلاجية والطبية، بجانب قيمتها المادية والجمالية.

ومن حيث مصادرها وطرق إستعمالها وتسويقها فقد تنوعت بحسب قيمتها. ومن الملاحظ أن مناطق معينة قد تخصصت واشتهرت بإنتاج أنواع محددة منها، فكانت اليمن مثلاً تنتج أنواع معينة من الأحجار الكريمة كالعقيق والجرع<sup>١١٦</sup>، واللذان يوجدان بكثرة في شبام حضرموت وصنعاء. وكان يُصنع من الجرع الأولي والقذور<sup>١١٧</sup>، أما العقيق فأجود أنواعه وأعلىها البقراي الأحمر، الذي كان تُرصع به السيوف والخناجر والعقود<sup>١١٨</sup>. وبالإضافة إلى اليمن تعتبر الهند أيضاً من مراكز إنتاج العقيق الذي يوجد فيها بأحجام مختلفة وخاصة جزيرة سرنديب<sup>١١٩</sup>.

أما الباقوت فكانت سيلاً تحتفظ بإنتاج أجود أنواعه، لتصدره إلى السواحل العربية وعدن، وتنوعت أنواعه بين الأحمر الذي لا يتكلس بالنار وبين الأصفر والأزرق<sup>١٢٠</sup>، وربما كانت قيمته مرتفعة السعر نتيجة لصعوبة الحصول عليه والوصول إلى أماكن تواجدده بسهولة وخاصة أجيد منه<sup>١٢١</sup>. وقد أُنشد الباقوت كعلاج للحالات الصرع وأمراض الدم، كما أُنخذ كرقى من السحر<sup>١٢٢</sup>.

<sup>١١٦</sup> - الملاحظ، أبي عثمان بن بحر البصري، كتاب التبريد بالتجارة، بشره حسن حسني عبد الوهاب التونسي، ط ٣، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٤)، ص ١٢.

<sup>١١٧</sup> - ابن العقي، كتاب البلدان، ص ٣٦، ناصر خسرو، سفرنامه، ص ١١٣، أبو الفدا، تقويم البلدان، ص ٩٧.

<sup>١١٨</sup> - ابن الوردي، غريدة العجائب، ص ٦٥.

<sup>١١٩</sup> - الأشقر، نهار التوابل، ص ٢٧٥.

<sup>١٢٠</sup> - عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ٢٢٣.

<sup>١٢١</sup> - يوجد الباقوت في الأماكن المرتفعة وسهول الجبال، حيث تكثر الأنواع والحيوانات المفترسة. انظر، التيماشي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف، أذهار الأفكار في جواهر الأحجار، تحقيق يوسف حسن ومحمد سيوني عمادجي، (القاهرة: د.م)، ١٩٧٧، ص ٦٤.

<sup>١٢٢</sup> - المصدر نفسه، ص ٧٠.

وأما بالنسبة للؤلؤ فإن عمليات صيده كانت تتم خلال شهري أبريل ومايو، بواسطة عواصين مهرة يستأجرهم التجار ورجال المراكب مقابل قسط معين من حصيلة الإتجار بالؤلؤ، وكانت هذه العمليات تتم وفق طقوس إحتفالية معينة على طول سواحل المحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي، وكانت عدد من مناطق بيعه<sup>٤٥٣</sup>، وتختلف قيمة اللؤلؤة من حيث الكمية بشدة بياصها وإستواء سطحها وخلوها من الثقوب<sup>٤٥٤</sup>.

ويذكر المرجان كأحد الأحجار الكريمة ذات القيمة العالية والتي ساهمت عدد في صاعته وتجارته، وذلك نظراً لوجوده بكثرة في البحر الأحمر. والمرجان أنواع منه الأحمر والأبيض والأسود وشديد الحمرة وهو أفصله. ويصدر المرجان إلى الاسكندرية كمادة خام أو كمصوغات مرجانية ثم يصدر منها إلى أوروبا<sup>٤٥٥</sup>.

أما الألماس فهو من أعنى الأحجار الكريمة، وهو نوعان البلوري النادر والشديد البياض، والريتي المائل لصفرة وهو أجود وأغلى أنواعه. ويستورد الألماس من الصين والهند إلى عدن<sup>٤٥٦</sup>، حيث يستخدم عادة في تقطيع المعادن والأحجار الكريمة بجانب إستخداماته في أدوات الرينة<sup>٤٥٧</sup>.

وهناك العديد من الأحجار الكريمة التي ذكرت المصادر العربية العديد من خصائصها مثل الرمرد وهو حجر أحضر اللون دخل في تركيب الأدوية، ويوجد أجود أنواعه في أرض البجة التي تقع بين عيذاب وأسوان، ومنها يصدر إلى مصر وعدن التي تنقله بدورها إلى البلدان الأخرى<sup>٤٥٨</sup>. وهناك اللارورد الأزرق والذي اتحد للزينة. أما حجر البلور فهو يتشتر في الصين والهند ووسط آسيا وفي الحجاز واليمن ويصدر منها غير عدن، وتفاوتت أسعاره بحسب خلوه من العيوب<sup>٤٥٩</sup>.

<sup>٤٥٣</sup> - عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ٢٢١-٢٢٣.

<sup>٤٥٤</sup> - قد يبلغ قيمة قطعة لؤلؤ حوالي ٧٠٠ دينار ذهبي. انظر- البيهقي، معدن التواذر، ص ٦٤-٦٥.

<sup>٤٥٥</sup> - المصدر نفسه، ص ١١١-١١٢.

<sup>٤٥٦</sup> - الأشقر، تجار التوابل، ص ٢٧٦.

<sup>٤٥٧</sup> - البيهقي، معدن التواذر، ص ٨٤-٨٥.

<sup>٤٥٨</sup> - حسب الله، العلاقات بين بلاد العرب وشرق السودان، ص ١٣٠-١٣١.

<sup>٤٥٩</sup> - ابن الوردي، غريدة العجائب، ص ١٦٥، ١٦٤.

أما بالنسبة للمعادن فقد أستخرجت وصُنعت بشكل كبير، وبوسائل مختلفة لمواجهة متطلبات السوق وما حتمه عليها السو الحضاري المتزايد. وقد عُمر الذهب بموقع هام في التجارة العالمية في ذلك الحين، وبطراً للثبات السبي لقيمة الذهب في التعاملات التجارية فقد اتُخذ أساساً لتقييم السلع<sup>٦٠</sup>. وكانت المنطقة الإسلامية المترامية الأطراف هي المصدر الرئيسي للذهب، حيث وجد الذهب في بعض المناطق في اليمن<sup>٦١</sup>. وكان الذهب يدخل عدن من جزائر المحيط الهندي وجزر بحر الصين مثل سومطرة وجاوة وبورنيو<sup>٦٢</sup>. أيضاً كانت مناطق وسط وغرب إفريقيا من مراكز إنتاجه، حتى صار ميناء سفالة الواقع على الساحل الشرقي لإفريقيا مركزاً هاماً لتجارة الذهب، حيث إستوطه التجار المسلمين لقيام بدور الوسيط في هذه التجارة، وخاصة أن أهل سفالة كانوا قد عرفوا بعض تقنيات تصفية الذهب<sup>٦٣</sup>.

ويبدو أن الذهب قد أستعمل شيئاً فشيئاً من العالم الإسلامي وبدأ يتسرب في نطاق الدورة النقدية العالمية نحو أوروبا وهو ما أعانها في البدء بههنتها. وقد أدى التطور التقني<sup>٦٤</sup> في معالجة الذهب إلى ريادة إنتاجه، كما ساهمت قيمته الاقتصادية في دخوله بثبات في حركة التبادل التجاري العالمي.

وتأتي الفضة في المرتبة الثانية بعد الذهب من حيث قيمتها في سوق التعامل النقدي حيث صُربت كعملات فضية حالصة أو مخلوطة بالحاس والقصدير في المدن اليمينية ومنها عدن، بجانب طعاً إستعمالها كحلي وريئة، وكانت جزر المحيط الهندي اسرقيّة مصدراً هاماً لإنتاجها<sup>٦٥</sup>.

<sup>٦٠</sup> - القروي، زكريا بن محمد بن عمود، عجائب المخوفات وغرائب الموجودات، تحقيق فاروق سعد، (بيروت د م، ١٩٧٣)، ص ٢٤٤

<sup>٦١</sup> - السعودي، مروج الذهب، ج ١، ص ١٩٤ ابوريد، التنظيمات الاقتصادية، ص ٧٢

<sup>٦٢</sup> - التي أسماها القروي بلاد واق الواق وكانت تنج الذهب بكثرة وشاع بين سكانها التحنن به ولبه. انظر القروي، آثار البلاد، ص ٢٣

<sup>٦٣</sup> - مصور، جمال عبد الرحاب، العلاقات بين اليمن وإفريقيا الشرقية منذ القرن الخامس إلى نهاية القرن التاسع الهجري - الحادي عشر إلى الخامس عشر الميلادي، (جامعة القاهرة معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، ١٩٩٨)، ص ١٧١-١٧٢؛ العسكري، التجارة والملاحة، ص ١٧٢

<sup>٦٤</sup> - اعترعت في ذلك الوقت آلة عرفت بالنسبة تقوم بصهر الذهب في الزلق لتخلص من شوائب انظر لومبارد، الاسس النقدية، ص ١٤٧.

<sup>٦٥</sup> - كانت قيمة العملة الفضية تتحدد بحسب درجة نقارتها ومقدار معدن المعصية فيها، كما كان نظام المقايضة يسير في عمليات التبادل التجاري الدولي بجانب التداول النقدي انظر عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ٢٢٨-٢٢٩

واحتل معدن الحديد أيضاً أهمية بالغة في مجال الصناعات الحربية وفي الإستخدامات اليومية، وقد إشتهرت المد بتصنيع الحديد والفولاذ وما يدخل ضمنهما من الآلات وأشهرها السيوف الهندية المعروفة بالمهد<sup>٤٦٦</sup>. وتوفر خام الحديد أيضاً في شرق أفريقيا حيث إنمذه السكان هناك كحلي وزينة، وفي اليمن يوجد الحديد في جبل الحديد بعدن وفي منطقة رغافة بصعدة، حيث صنعت منه السيوف اليمنية المشهورة<sup>٤٦٧</sup>.

واشتهرت الأواني الححاسية الهندية بجودتها، ولهذا زاد الإقبال عليها من قبل التجار المسلمين وخاصة تجار الكارم في عدن بالرغم من وجود الصناعات الححاسية في اليمن، وربما يعود ذلك لقلة المعروض منها في الأسواق، وربما أيضاً لجودة الأواني الهندية<sup>٤٦٨</sup> وقد أستخدم الححاس كذلك كعملات نقدية رخيصة القيمة في التعاملات اليومية البسيطة<sup>٤٦٩</sup>. أما الرصاص فقد دخل في صناعات عديدة، وكانت مدينة كلة الهندية من المناطق الرئيسية لإنتاجه وتصديره حيث تركزت فيها جالية إسلامية كبيرة<sup>٤٧٠</sup>.

مما سبق تتوضح أهمية ومقدار تجارة المعادن النفيسة والأحجار الكريمة، والتي نصب في عدن كمركز تجمع إستراتيجي هام للسلع المتبادلة ولتجار القائمين بتجارها، وبمقدار أهمية تلك السلع النفيسة وبحجم قيمتها الاقتصادية تكون الرسوم المحصلة منها، والتي أثرت وتأثرت بدوران عمارة التجارة العالمية.

### مواد الصباغة

لقد كانت لبعض المواد السلعية مكانة وقيمة فرصتها الحاجة إليها وضرورة وجودها في صاعات معينة، وربما إقتضتها تطورات أساليب الحياة وأنماط الرفاهية التي دخلت عليها، يطبق هذا التحليل على مواد الصباغة والتي استخدمت للأغراض الصناعية، وفي تلوين

<sup>٤٦٦</sup> - الأشقر، تجار التوابل، ص ٢٨١.

<sup>٤٦٧</sup> - اشتهرت بها السيوف الوعشية. انظر: الأكرع، محمد علي، اليمن مهد الحضارة، ط ١، (القاهرة: مطبعة السعادة،

١٩٧١)، ص ٢٣٦.

<sup>٤٦٨</sup> - الأشقر، تجار التوابل، ص ٢٨١.

<sup>٤٦٩</sup> - البيهقي، معدن التوافو، ص ٤٨، الأشقر، تجار التوابل، ص ٢٨١.

<sup>٤٧٠</sup> - الفائقسدي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٧٩-٨٠.

المسوجات وتزين الأواني والفخاريات والمرايا. بل في أحيان كثيرة مزجت الألوان بالعمود لتمنح المنسوجات رائحة محبة .

ومن المعروف أن النباتات والمواد الصبغية سواء برية أو بحرية كانت معروفة قديماً، إلا أن عمليات إنتاجها وتحضيرها ومرحها قد تطورت بتطور تقنياتها. ومن أبرز تلك النباتات نبات القوة الذي كانت تستخدم عروقها الحمراء في تصبغ اللون الأحمر، وقد استخدم هذا اللون في الدرجة الأولى في صباغة الأقمشة، وإن أُستعمل أيضاً في رخصة الأدوات والخدرايات<sup>١٧١</sup>، وكما هو متعارف أن هذا اللون كان من الألوان الغالبة التي نظراً لندرتها وصعوبة الحصول عليه حتى سمي باللون الملكي.

وفي اليمن تنامت زراعة نبات القوة لإرتفاع عائدااته التجارية حتى أصبح يطهى في بعض المناطق على المحاصيل الأخرى، حيث شكل القوة دخلاً مهماً من العائدات الضريبية الهامة لخزينة الدولة، حيث بلغت عائداات الدولة في العهد الأيوبي من تصدير نبات القوة حوالي مائة وخمسين ألف دينار سورياً حيث كانت عملية تصديره تتم أولاً برّاً إلى عدن ومن ثم ينقل بحراً إلى الخارج، وكان من أهم السلع المصدرة خارجياً حتى القرن الخامس عشر الميلادي<sup>١٧٢</sup>. ولذلك رُرع نبات القوة في اليمن بكثرة لإرتباطه بالنشاط التجاري، وكما روى ابن الجاور أنه في سنة ١٢١٥/١٢١٨م " زرعت جميع جبال اليمن القوة وطلبوا زراعة العلال لأن أحدهم كان يزرع الحنطة والشعير وما كان يغل كل حريب إلا خمسة دنابر ملكية فررعوا القوة فعل لهم الحريب ستين ديناراً"<sup>١٧٣</sup>. ولكن السلطات الأيوبية حجّمت زراعته بعد ذلك لكيلا تطفئ على المزروعات الأخرى<sup>١٧٤</sup>.

ومن أنواع الصفات نبات الورس الموجود بكثرة في اليمن، وأهم مناطق زراعته في اليمن في منطقة المدبحرة<sup>١٧٥</sup>. وهو " نبات يشبه الزعفران تصبغ به الثياب"<sup>١٧٦</sup>، وهو نوعان منه

<sup>١٧١</sup> - ابن رسول، المعتمد في الأدوية المفردة، ص ٣٧١.

<sup>١٧٢</sup> - السروري، الحياة السياسية، ص ١٤٨٣ الموسوعة اليمنية، ج ٢، ص ٧٢٧.

<sup>١٧٣</sup> - ابن الجاور، صفوة بلاد اليمن، ص ١٤٠-١٤٤-١٧٥ أيضاً: ابن رسول، الأشرف عمر بن يوسف بن عمرو، كتاب ملح الملاحاة في معرفة الفلاحة، تحقيق محمد عبد الرحيم حازم، (صغاء، المكتبة اليمنية، ١٩٨٥)، ص ٩١.

<sup>١٧٤</sup> - السروري، الحياة السياسية، ص ١٨٢.

<sup>١٧٥</sup> - ابن الجاور، صفوة بلاد اليمن، ص ١٨٣.

<sup>١٧٦</sup> - الأديسي، أبو عبدالله محمد بن محمد بن إدريس الحموي، نزهة المشتاق في إعتراف الألق، ط ١، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٥٣.

الأسود ومنه الأصفر المائل للحمرة الأكثر استخداماً في تلوين المنسوجات القطنية والحريرية<sup>٤٧٧</sup>. وفي اليمن أيضاً يوجد نبات يسمى العصب يستخرج منه صبغ أحمر لصناعة أقمشة البرود المسبوبة إليه<sup>٤٧٨</sup>.

وبالنسبة إلى اللون الوردي المرغوب في صبغ الثياب والأثاث فكان يستخرج من شجرة البقم أو كما كانت تسمى في بعض المناطق بحشب البرازيل<sup>٤٧٩</sup>، وهذه الشجرة معروفة كذلك بفوائدها الطبية حيث دخلت في صناعة الأدوية لتعقيم الجروح<sup>٤٨٠</sup>. والموطن الأصلي لشجرة البقم هي الملايو، ولكنها توجد أيضاً في كلكتا وساحل الملبار وسومطرة، و يصدر نبات البقم إلى عدن في شكل كرات صلبة سهلة النقل<sup>٤٨١</sup>.

ويذكر في هذا الصدد الصموغ وهي من الصبغات المصدرة إلى أوروبا عن طريق البحر الأحمر وعدن ثم الإسكندرية، وكانت تصدر إما في هيئتها الطبيعية أو على صورة مسحوق مقى من الشوائب، ودخلت تلك الصموغ في عمليات تثبيت الألوان وإعطائها الرويق المطلوب، بالإضافة إلى مزجها مع العقاقير الطبية<sup>٤٨٢</sup>. ومن أشهر الصموغ المستخدمة في تلك الأغراض صمغ الملك الأحمر المستخرج من أشجاره في الهند وفي الهند الصينية وفي السودان، التي وجدت فيها أنقى أنواع الصموغ، كما وجدت أنواع أخرى أنتجت في الهند وسومطرة وبورما وسيام<sup>٤٨٣</sup>.

### المنسوجات الحريرية والقطنية والصوفية والكتانية

كان لسوق الحرير و المنسوجات المتنوعة رواجاً في البحر الأحمر وعدن، ويعتبر الحرير من السلع العالية الثمن والتي تحتل حيزاً هاماً في قانون العرض والطلب في التبادل السلعي، وقد ساعد تطور النقل البحري في فتح أفقاً أوسع لتجارة الحرير في العالم ككل.

<sup>٤٧٧</sup> - السروري، الحياة السياسية، ص ١٨٢.

<sup>٤٧٨</sup> - وقد كان اليهود في اليمن ماهرون بصبغة الأقمشة واستخدموا في ذلك طريقة مزج الألوان كما استخرجوا الألوان من المودة الحمراء والسوداء. انظر: أبو جيل، يهود اليمن، ص ٩٤.

<sup>٤٧٩</sup> - مهسي، طرق التجارة، ص ٢٣٩.

<sup>٤٨٠</sup> - ابن البيطار، الجامع لمفردات الأدوية، ج ١، ص ١٠٣.

<sup>٤٨١</sup> - الأشقر، تجار التوابل، ص ٢٧٢.

<sup>٤٨٢</sup> - المرجع نفسه، ص ٢٧٢-٢٧٣.

<sup>٤٨٣</sup> - مهسي، طرق التجارة، ص ٣٤-٣٥.

ولقد أصبحت للصناعات الحريرية الصينية شهرة عالمية ربما لإحتفاظ الصينيين بسر صناعة الحرير لفترة طويلة، وكان الحرير ينقسم إلى إثني عشر صنفاً، يختلف حسب جودته وطرق تجهيزه<sup>٤٨٤</sup>. ويورد ابن الوردي ملاحظاته عن براعة أهل الصين في صناعة المنسوجات الحريرية "حتى أنهم يسجدون القمصان قطعة واحدة بأكمائها وأبدانها"<sup>٤٨٥</sup>.

ومن الحرير الخالص أو المخلوط بالكتان، ومن الصوف والقطن أيضاً صنعت الأثواب والمنسوجات في دور صناعات محصنة عرفت بالطرز وبعضها كان تابع للدولة، وتلك الدور إنتقلت إلى دور العامة ودور الخاصة<sup>٤٨٦</sup>، وكان إهتمامها منصاً على صناعة مسوجات وملابس العامة وملابس عليا القوم وكنار موظفي الدولة، بالإضافة إلى الأعلام وأقمشة الهدايا وكسوة الكعبة، وكلها يجب أن يكون مدمع عليها إسم الطراز ومدينة وسة الصنع وإسم حاكم الدولة<sup>٤٨٧</sup>.

وهذا النظام كان متعاً أيضاً في اليمن في تلك الفترة، فقد تساهمت الصناعات المحلية في حركة التبادل التجاري بين اليمن والدول الأخرى، حيث إشتهرت اليمن بصناعات سيجية عالية الجودة، حيث إنتهى عدد كبير من يهود اليمن مهنة الحياكة ومارسها حتى المتعلمون منهم واستخدموا في ذلك أصواف الأغنام التي كانوا يقومون بتربيتها، كما استعملوا القطن المحلي والقطن المستورد من الهند<sup>٤٨٨</sup>، وقد صدرت منها الكثير عبر عدد<sup>٤٨٩</sup>، ومنها البرود الحريرية العالية الثمن<sup>٤٩٠</sup>، والمنسوجات الرقيقة المسداة الشررب والتي إحتصت عدن

<sup>٤٨٤</sup>- Goitein, S D, A Mediterranean Society, Volume١, (USA: California University, ١٩٦٧), p٢٢١

<sup>٤٨٥</sup>- ابن الوردي، حريدة العجائب، ص ١٠٠

<sup>٤٨٦</sup>- يورد القننشي عن صناعات فنية في "السلطان بلي طرطز بها أربعة آلاف قرار عمل الأقمشة النوعة للنجع والكسوي والإصلاقات مع ما يحمل إله من فلفل لصر والعرق والاسكسرة". انظر القننشي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٨١. أيضاً خبيزة، ربيع حديد، "مناسج لطرز مدينة صنعاء دراسة حول المنسوجات اليمنية في العصر الإسلامي"، مجلة الإكليل، عدد ٢، سنة السادسة، (صناعة وريادة لثقافة)، ١٩٨٨، ص ٤٧

<sup>٤٨٧</sup>- السروي، الحياة السياسية، ص ١٤٩٧ خبيزة، مناسج الطراز، ص ٤٧

<sup>٤٨٨</sup>- انظر: أبوجبل، يهود اليمن، ص ٨٥ ٨٦

<sup>٤٨٩</sup>- ابن مؤنن البحر الأحمر في كثير من الأحيان تتعاون فيما بينها في عمليات التبادل التجاري بمكرم موقع كل مباء، وقد ساهم مباء ربيد في النهوض بحركة الإستيراد والتصدير معتمداً على صاعته النسيجية والجلدية وعلى الفياض من إنتاجه الرراعي، ومستقبلاً في بعض الأحيان سقى الساحل الإفريقي. انظر السروي، الحياة السياسية، ص ١٨٧

<sup>٤٩٠</sup>- بلغ سعر الثوب منها في بعض الأحيان حوالي خمسة دينار ذهبي. انظر: ابن رسة، الأعلام النفيسة، ج ٧، ص ١١٢



بصانعتها، حيث كانت تصنع من الكتان وثخاط بخيوط من الذهب<sup>١٩١</sup> ومن المنسوجات اليمنية أيضاً الوسائل وهي انسجة تنساب عليها خطوط طويلة وعرضية، ومنها كذلك الثياب السحولية المشهورة والمصنوعة من القطن الأبيض<sup>١٩٢</sup>.

بجانب تلك المنسوجات المحلية الصنع وجدت في عدن المنسوجات المستوردة والمهيأة للتصدير مثل الكشمير الهندي، والمنسوجات القطبية الهندية<sup>١٩٣</sup>، والملابس الحريرية الآتية من الصين وبعضها مطرز بخيوط الذهب والفضة وهذا ما يجعلها مرتفعة الثمن<sup>١٩٤</sup>، بحاب أثواب الكمحباب والأطلس الصينية الآتية من مدينة سماها العرب بإسم الريثون اشتهرت بصناعة تلك الأقمشة<sup>١٩٥</sup>. وهناك أيضاً منسوجات الكتان المصرية، والثياب القيسية والأكسية نسبة إلى مدينة قيس المصرية والمصنوعة من الصوف<sup>١٩٦</sup>. بالإضافة إلى ذلك وجدت في عدن المنسوجات المصنوعة من الخشيش وتستخدم كثياب أو حصر وسجاجيد أرضية، وهي مقوشة ومطررة لبسطها في بيوت عنة الأعياء وحكام الدولة، وهذه المصنوعات الخشيشية إذا صبح التعبير برعت فيها حريزي هلاقي والقمر الهديتين<sup>١٩٧</sup>، وكل تلك السلع التي كانت ترد إلى المتاجر الأوروبية عبر البحر الأحمر من عدن تبين مدى تعدد أنواع وأشكال الأقمشة والمنسوجات سواء المحلية منها أو المستوردة.

### العاج وخشب الساج

اشتهر العاج بكونه سلعة رفاهية، ورغم ذلك فقد شطت تجارتها بين السواحل الأفريقية وبين الهند وأوروبا عبر أهم وسيط طبيعي يسهم وهو ممر البحر الأحمر وميأء عدن، الذي كان مركزاً هاماً لتجميع العاج الإفريقي والعاج الهندي وتصديرهما<sup>١٩٨</sup>.

<sup>١٩١</sup> - ابن الفقيه، كتاب البلدان، ص ٣٦.

<sup>١٩٢</sup> - أبو زيد، التطيحات الاقتصادية، ص ٨٥-٨٦.

<sup>١٩٣</sup> - كانت الهند هي الموطن الأصل لشجرة القطن قبل أن تنتشر زراعتها في العام ولذلك اشتهر الهند بصناعة الثياب القطبية المحلية حتى ليقال "ألمّا يمكن أن تمر من حاتم للإصبع من شدة رقتها". انظر. مقبول أحمد، العلاقات العربية الهندية، ص ١١٥ أيضاً يوسف، علاقات العرب التجارية، ص ٣٠-٣١.

<sup>١٩٤</sup> - الصبي، العلاقات بين العرب والصين، ص ١٢٩-١٣٠.

<sup>١٩٥</sup> - المرجع نفسه.

<sup>١٩٦</sup> - ابن الفقيه، كتاب البلدان، ص ٥٠، الجعفري، كتاب البلدان، ج ٢، ص ٣٣١.

<sup>١٩٧</sup> - ابن الوردي، مخزونة العجائب، ص ١٠٢-١٠٣.

<sup>١٩٨</sup> - الأشر، تجار التوابل، ص ٢٨٠.

ولعل توسع إستخدامات العاج في الصاعات المنزلية، وفي أدوات الرية، والإنشاءات السائية من قصور وأماكن عبادة ومقابر الأمراء، بل وفي صناعة العقاقير الطبية<sup>٢٩٩</sup>، كل هذا قد أدى إلى الإقبال على العاج وخاصة العاج الإفريقي، الذي كان يتميز عن العاج الآسيوي أو الهندي بالمتانة والطول وسهولة التشكيل<sup>٣٠٠</sup>. ولذلك فقد كان التجار اليمنيون يقومون بأنفسهم بحلب العاج الإفريقي من بلاد الحبشة والسواحل الإفريقية، لزيادة أرباحهم من هذه التجارة ولتقليل الوسطاء التجاريين، حيث كان العاج تجارة مربحة للغاية تبعاً لزيادة طلب السوق العالمي عليه وبالتالي زيادة الضرائب والرسوم المفروضة عليه<sup>٣٠١</sup>.

أما من حيث إستعمالات العاج فقد دخل في كثير من أدوات الرية والحلي والأمشاط، كما طُعمت به مقابض الحناجر<sup>٣٠٢</sup> والسيوف، وصُنعت منه أدوات لعبي الشطرنج والرد، وكذلك رُبنت به حشوات ماير المساجد، وأيدي المقاعد في الكنائس والمعابد، كما دخل في صناعة بعض أدوات الأثاث، وحشي الأدوات الحشوية به، كذلك صُنعت منه التماثيل العاجية الدقيقة<sup>٣٠٣</sup>، بل لقد إستخدمه الصييون في تزيين ملابسهم بحواشي<sup>٣٠٤</sup> من العاج وهنا لا يمكن سريان ما للعاج من جماليات في تزيين الملبس وصنع أعمدتها وتطعيم نقوشها وسقوفها، لذلك كثر إستعماله وراجت سوقه العالمي<sup>٣٠٥</sup>.

ولم يكن الميل هو الحيوان الوحيد المستفاد من أنيابه، بل وجد وحيد القرن الذي صنعت من قرنه أحزمة غالية الثمن ومقابض لسكاكين الأكل حصيصاً للملوك والأمراء<sup>٣٠٦</sup>.

وفي موضوع الأحشاب يبرر هنا أهمية تلك السلعة وحيويتها في مجال النشاط التجاري، باعتبارها عصب صناعة السفن، وكان الملاحظ في اليمن وفي عدن على وجه

<sup>٢٩٩</sup> - (السعودي، مروج الذهب، ج ٣، ص ٨).

<sup>٣٠٠</sup> - عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ٢٣١.

<sup>٣٠١</sup> - منصور، العلاقات بين اليمن وإفريقيا، ص ١٧٦.

<sup>٣٠٢</sup> - وتسمى هذه الحناجر بإسم القواطيل - انظر: المسكري، التجارة والملاحة، ص ١٧٩.

<sup>٣٠٣</sup> - الأشقر، تجار القوافل، ص ٢٨٠.

<sup>٣٠٤</sup> - عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ٢٣١.

<sup>٣٠٥</sup> - ربما يكون مبي تاج عن ثمنها رائعاً لما وصلت إليه الصاعات العاجية من إبداع.

<sup>٣٠٦</sup> - وصل سعر الحزام الواحد حوالي ثلاثة آلاف دينار - انظر: مقبول أحمد، العلاقات العربية الهندية، ص ١٥٣.

الخصوص بأن المستورد منها كان أكثر من المنتج محلياً<sup>٢٠٧</sup>، ربما لعدم إستيعاب الأحشاب المتوفرة محلياً لحاجة السوق في صناعة السفن، خاصة مع تنامي التجارة البحرية بشكل مطرد.

ومن هنا كان توسع تجارة خشب الساج أو خشب الارجيل وهو من الأحشاب اللارمة في صناعة السفن، وكانت أهم مناطق إنتاجه جنوب الهند وبورما وسيام وحزر الهند الشرقية<sup>٢٠٨</sup>، وتوجد كذلك أحشاب شجر اللخ المناسبة لصناعة السفن، وتمتاز هذه بخاصية التمدد بحيث تتماسك بعضها عند ملامستها للماء<sup>٢٠٩</sup>.

ومن الأحشاب الهامة والمرتفعة الثمن الواردة إلى عدن خشب الأبنوس، وذلك لإستخدامه في صناعة التحف الخشبية العالية الثمن والأثاث الفخم<sup>٢١٠</sup>. وهناك نوع عالي الجودة من الأحشاب يرد من الهند يتميز بوجود عروق بيضاء وياقوتية تتخلله، ولهذا أستخدم كذلك في صناعة التحف ونحت التماثيل الخشبية<sup>٢١١</sup>.

قد تكون السلع السالفة الذكر هي أشهر السلع المتداولة في العمليات التجارية عبر مباء عدن ولكنها ليست جميعها، فهناك العديد من البضائع التي تاجر بها المسلمون وكان لها مردود اقتصادي هام مثل النورسلين الصيني الذي كان من السلع القيمة لجمالية صاعته ودقتها، وكانت مدينة كانتون الصين المركز الرئيسي لتصديره<sup>٢١٢</sup>. وهناك الصاعات الجلدية والتي اشتهرت بها عدة مناطق من اليمن حيث كان يتم دباعة الجلود في عدة مدن بحية ومنها عدن<sup>٢١٣</sup>، إما للإستخدام المحلي أو للتصدير.

كان العاج والأحشاب سواء المرتفعة القيمة أو التي كانت تستخدم في صاعات السفن، أو صاعات الأدوات اليومية، كل ذلك كان يجد له سوقاً نشطة في عدن. بحسب كافة السلع التي راحت في تلك الفترة، كسلع إستهلاكية أو سلع الترف، أو كمواد خام

<sup>٢٠٧</sup> - حوران، العرب والملاحة، ص ٢٤٧.

<sup>٢٠٨</sup> - يرجع في حربه العمر الحديثة أخشاب الساج أو حور الهند بأحجام كبيرة حتى أنه يمكن أن تصنع من أحدها مركب من قطعة خشبة واحدة. انظر: شيخ الربوة القمشي، مجلة الدعوة، ص ١٥٧.

<sup>٢٠٩</sup> - متر، الحضارة الإسلامية، ج ١، ص ٢١٥.

<sup>٢١٠</sup> - الأشقر، تجار التوابل، ص ٢٧٩.

<sup>٢١١</sup> - الأشقر، تجار التوابل، ص ٢٧٩.

<sup>٢١٢</sup> - ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص ١٢٤٧ فهري، طرق التجارة، ص ٢٤٢.

<sup>٢١٣</sup> - السروزي، الحياة السياسية، ص ٤٧٥-٤٧٦.

أولية، أو مواد وسلع متجهة، كانت عدن محطة رئيسة لها، يعاد من خلالها إما تصنيعها وتصديرها، أو إعادة شحنها من جديد إلى مناطق العالم المختلفة.

## الفصل السادس

### طوائف التجار وحياتهم الاجتماعية في عدن

تمهيد:

سيتناول هذا الفصل جانب هام من جوانب تاريخ مدينة عدن، وهو الحياة الاجتماعية لطوائف التجار فيها، وهو جانب لم تلتفت إليه المصادر التاريخية الأساسية إلا بشكل عرصي وغير شامل، ولهذا ستحاول الباحثة بما توفر لديها من مادة تحديد الخطوط العريضة لل عمران في عدن حيداك، ولطقة التجار اليمين فيها، وحياتهم وعاداتهم الاجتماعية، كما سيتناول الفصل الحديث عن تجار الكارم ومكانتهم في عدن.

### الأحياء التجارية في عدن وخططها

كانت مدينة عدن مدينة تجارية بالدرجة الأولى، من حيث موقعها الإستراتيجي المتوسط لأقصر طرق التجارة العالمية، ومن هنا كان لابد أن تنطلق في تخطيطها العام من ذلك الطابع، لمخ المدينة التاسق بين مهمتها كمركز تجاري دولي وبين هيكل أحيائها السكنية، وبما يتلائم مع طبيعتها الجغرافية.

والكثير من المصادر التاريخية تعيد نشأة عدن إلى أحقاب موعلة في القدم، وذلك للدلالة على قدم سكناها لتبر موقعها في خطوط المواصلات العالمية، وتورد تلك المصادر حكايات كثيرة عن بدايات هذه المدينة في جو أسطوري يوحى بأهمية موقعها الجغرافي. فهذا باحمرمة يذكر "أن عدن بلدة قديمة يقال أن قابيل لما قتل أخاه هايل خاف من أبيه آدم ففر من أرض الهد إلى عدن وأقام هو وأهله بجبل صيرة"<sup>٩٩</sup>، كما يشرح ابن الجاور كيف أن ذو القرنين حمر خليجاً مائياً ليعصل عدن عن جبال جزيرة سقطرة في المحيط الهندي<sup>١٠٠</sup>.

<sup>٩٩</sup> - باحمرمة، ثغر عدن، ج ١، ص ٧

<sup>١٠٠</sup> - ابن الجاور، صفة بلاد اليمن، ص ٢٥

إذن مدينة عدن كانت من المدن القديمة ذات الموقع الهام، تعاقبت عليها قوى سياسية متعددة، كل منها ساهم في تخطيط وبناء المدينة مما يخدمها في أداء مهمتها الأساسية كمحطة تجارية دولية، وربما تكون مسألة توفير مياه الشرب إلى داخل المدينة من أولى المهام التي قامت بها السلطات في عدن، وذلك ما حتمته ظروف عدن البيئية نتيجة لفلة توفر المياه فيها، ومن هنا بنى المرمر - الذين حكموا اليمن في القرن السادس الميلادي<sup>١١٦</sup> - عدة بحارنات لخرن مياه الآبار والأمطار ومن أشهرها صهريح بنر رعمران<sup>١١٧</sup>. كما أن هناك العديد من الآبار العذبة التي حُفرت في عهد الزريعيين والأيوبيين والرسوليين مثل بئر حلقم عود السلطاني، وبئر ابن أبي البركات، وبئر مور، وبئر الصناعة، وبئر سوق الخزف، وبئر سنبل وغيرها الكثير<sup>١١٨</sup>.

ومنذ عهد الدولة الزريعية بدأت النهضة العمرانية في عدن تشهد تطوراً جديداً، مع تطور الحاجة الاقتصادية للمجتمع والدولة على حد سواء، حيث ينتشر الباء بالحجر الذي كان يجلب من الجبال المطلة على عدن بعد أن كانت معظم مباني عدن قـل ذلك بُني من الخوص<sup>١١٩</sup>. فمن القصور الزريعية الشهيرة التي بنيت بالحجارة قصر دار الخضراء، وهي الدار التي إفتتحها الداعية والوالي الصليحي بلال بن جرير المحمدي، وأسكن فيها الحرة بحجة والده الأمير علي بن أبي العارث<sup>١٢٠</sup>. وهناك أيضاً دار المنظر الذي أُنـد مقرأً حكومياً لأمرآة آل زريع مد سنة ٥٣٤/١١٣٩م<sup>١٢١</sup>، وقد جُدد في عهد الملك إسماعيل بن طعـكين الأيوبي<sup>١٢٢</sup>.

<sup>١١٦</sup> - دخلت الحملة الفارسية إلى اليمن قبل الإسلام لبعثة الأمير اليمني سيف بن ذي يزن في حربه ضد الوجود الحبشي، ولكن الوجود الفارسي ظل في اليمن حتى دخولها في حل الدولة الإسلامية. انظر: العميد، الموسوعة اليمنية، ج ١ ص ٣٨.

<sup>١١٧</sup> - ابن الجوزي، صفة بلاد اليمن، ص ٥٣ وهناك صهاريح عدن المشهورة لخرن مياه الأمطار والتي يعود بناؤها إلى العصر الحميري كما سبق. انظر: الحميري، مجموع بلدان اليمن، مج ٢، ج ٣، ص ٥٨٥.

<sup>١١٨</sup> - ابن الجوزي، صفة بلاد اليمن، ص ٤٩-٥١-٥٢ وهناك آبار عذبة موجودة في قرية روباك التابعة لعدن والتي كانت تزود المدينة ببعض إحتياجاتها من المواد الغذائية ومياه الشرب. انظر. باخرمة، لفر عدن، ج ١، ص ٢٠-٢١.

<sup>١١٩</sup> - باخرمة، لفر عدن، ج ١، ص ١٠.

<sup>١٢٠</sup> - المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٩.

<sup>١٢١</sup> - الحميري، عدن، ص ٣٠٠.

<sup>١٢٢</sup> - باخرمة، لفر عدن، ج ١، ص ١٢.

كما أقيم في العهد الرريمي أيضاً أول سور كامل لمدينة عدن يحيط بها من جهاتها البحرية المكشوفة، ووضعت عليه مراصد مراقبة لحماية المدينة من أي إعتداء خارجي<sup>٢٣</sup>. وقد جددده الأمير الأيوبي عثمان الرنجلي، وأضاف له أبواب أخرى أهمها باب الفضة المؤدي إلى صالة الحمرك التي أنشأها لتنظيم حركة السلع في الميناء، حيث يذكر ذلك باعزمة في قوله "وباب الفضة ومه تدخل البضائع وتخرج"<sup>٢٤</sup>. وقد ألحق الرنجلي بذلك السور العديد من الأسواق والدكاكين لعرض السلع وبيعها<sup>٢٥</sup>، وأقام عدد من القيصاريات والصادق والمرافق التابعة لها كالركنحاة<sup>٢٦</sup>، ودور العبادة، وسل المياه وأشهرها سبيل باب الشبكة<sup>٢٧</sup>. وقد يكون الهدف هنا هدفاً اقتصادياً من حيث إستقبال التجار الوافدين، وتسهيل إقامتهم في عدن.

كما بنى الملك طغتكين الأيوبي فيسارية جديدة خاصة بالعطارين وعين عليها حراسة ليلية، وذلك لأهمية السلع المحرمة فيها، بالإضافة إلى إهتمامه ببناء العديد من القصور مثل دار المطر، ودار أو قصر السعادة المواجهة لإدارة الحمرك أو للفضة. وهذا القصر كان من المنشآت الخاصة للتجار وعلى وجه الخصوص تجار مصر قبل ذلك، ثم جددده طغتكين واتعمده قصر<sup>٢٨</sup>. وهو قصر حاول طغتكين أن يجعله فريداً في شكله ومواد بنائه، فجعله على الشكل المثلث، مدعم بأخشاب مستوردة من ألية الثمن، ومرين بالخص<sup>٢٩</sup>.

وقد أقيمت العديد من المنشآت ذات الطابع التجاري سواء كانت تابعة للدولة، أو كانت ملكية خاصة، ومثال على ذلك الفنادق الخاصة بالتجار الأجانب أو المسلمين المقيمين في عدن أثناء فترات عملهم التجاري، والتي كانت الدولة تشرف عليها إشرافاً كاملاً، فقد وضعت السلطات في عدن قوانين منظمة للخدمة في مثل تلك المرافق، وحددت مهام

<sup>٢٣</sup> - العبدلي، هدية الزمن، ص ٢١.

<sup>٢٤</sup> - باعزمة، ثغر عدن، ح ١، ص ١٤.

<sup>٢٥</sup> - ابن الجاور، صفح بلاد اليمن، ص ٤٨-٤٩.

<sup>٢٦</sup> - وهي عبارة عن خانة من البيوت السطانية أو التابعة للدولة والمخصصة للإهتمام بالخيول. انظر مؤلف مجهول، الدولة الرسولية، ص ٦١.

<sup>٢٧</sup> - باعزمة، ثغر عدن، ح ١، ص ١٠، ح ٢، ص ١٠٨.

<sup>٢٨</sup> - ابن الجاور، صفح بلاد اليمن، ص ١١٣، باعزمة، ثغر عدن، ح ١، ص ١٠-١١.

<sup>٢٩</sup> - العبدلي، هدية الزمن، ص ١٢١ الثمري، عدن، ص ٣٠٠.

الموظفين فيها ضمن شروط وضمانات مكتوبة، وحددت أيضاً أجورهم من أعلى موظف إلى العمال المكلفين بنقل البضائع والمياه إلى داخل الفدادق، وأعمال التنظيف والحراسة<sup>٥٣٠</sup>.

ومن المنشآت التجارية أيضاً ولكن ذات طابع ترفيهي إن صبح التعبير يُذكر هنا دار البدر المظلة على البحر، وهي مبنى مكون من طابقين، بناها التاجر الشيخ عبد الوهاب بن داود رحة كمتزح للتجار في أثناء إنتظارهم لإستكمال الإجراءات الجمركية لبضائعهم<sup>٥٣١</sup>. وكان تزايد وفود السفن إلى عدن من دواعي إهتمام السلطات في المدينة بتحسين مرفأها عن طريق بناء جدار محكم لصد الأمواج عن السواحل، وهو ما يشبه الكورنيش وذلك لإصغاء المنظر الجمالي على المكان بحسب حمايته<sup>٥٣٢</sup>. كما بُنيت كذلك العديد من القاطر ليسير إنتقال الناس بين الشاطئ وبين السفن الراسية على الشواطئ، ولكن أشهرها قطرة المكسر التي بيت مد أيام العرس، وهي عبارة عن جسر يحمل المارة ودوابهم والرابعين في تحطّي المياه والوصول إلى المراكب الراسية في الساحل<sup>٥٣٣</sup>.

كما وجدت في عدن عدد من الحمامات، إلا أنها كما يبدو كانت غير جيدة الخدمات، ولم تكن في جودة حمامات مدن أخرى كصنعاء مثلاً، وذلك ربما نتجة لعدم ووفرة الماء بشكل كبير في المدينة كما يؤكد المقدسي<sup>٥٣٤</sup>.

والخدير بالذكر إن الطراز المعماري للبناء في عدن قد دمج بين الطرز المعمارية العباسية في بغداد، والطرز المعمارية الفاطمية والأيوبيه في القاهرة، وإن اختلف الأمر قليلاً في عهد الدولة الرسولية، حيث تميزت البيوت في عدن وبخاصة بيوت التجار بإتقان البناء، وكثرة الزخارف، والتحصيص في الإستخدام، والإسحام مع طبيعة المساح في عدن<sup>٥٣٥</sup>.

فقد كانت بيوت عدن تبنى من الحجارة، وتدعم بالأحشاش وخاصة حشيش المساح العالي الثمن والمستورد من الهند، كما تعلف الحدران بطبقتين أو أكثر من مادة الجص الأبيض لحماية البيت من حرارة الجو في الخارج، وكانت البيوت تبنى من الداخل

<sup>٥٣٠</sup> - حسين، المسافر، ص ٧٢.

<sup>٥٣١</sup> - القزعة، فخر عدن، ج ١، ص ١٢-١٣.

<sup>٥٣٢</sup> - القزعة، نفسه، ج ١، ص ١٥.

<sup>٥٣٣</sup> - القزعة، نفسه، ج ١، ص ١٩.

<sup>٥٣٤</sup> - المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ٨٥.

<sup>٥٣٥</sup> - المصري، الحياة السياسية، ص ٣٠٢.



بزحارف حصية ملونة<sup>٣٦</sup>. والبيوت عادةً كما يصفها ابن الجاور<sup>٣٧</sup> وباء دورهم مربعة كل دار وحدها طبقتين الأسفل منها: عمار والأعلى منهما محالس<sup>٣٨</sup>، إذا فقد حصص الطابق الأسفل منها كمخازن للمؤنة، والعليا كمرف للمعيشة وإستقبال الضيوف، وعادةً تطل العرف في الطابق الأعلى على حديقة تتوسط البيت، أو يستعاض عنها بهو مفتوح يمضي إلى صالة الضيوف الرئيسية، حيث يرس هذا البهو يسانات للربة، ويوضع فيه مصاطب للجلوس والسمر في الليالي المعتدلة الحرارة، ومن خلال شكل المبني قد يستشف مكانة ساكنيه ومن هنا كانت بيوت التجار مميزة بفخامتها<sup>٣٩</sup>.

#### طبقة التجار اليمنيين ومكانتهم الاجتماعية

قد يكون من الصحيح القول أن التاجر اليمني في عدن قد تشرب في التجارة منذ نعومة أظفاره من بيته المشبعة بهذا الفن، فالأسفار الكثيرة للتاجر اليمني قد أعطته الخبرة في التعامل مع كافة الأحاس، ووسعت مداركه، ومسحته القدرة المالية لخدمة مجتمعه وبهذا نال المكانة التي تبوأها طبقة التجار في مجتمع مدينة عدن.

والجدير ذكره إن التقسيم الوظيفي لطبقات المجتمع في عدن كان هو التقسيم السائد، وذلك من حيث الإشتراك في وظيفة اجتماعية واحدة للطبقة الواحدة، ولكن مع وجود المرونة الكافية لتعبير الانتماء الطبقي، فقد كان الأساس في ذلك الترتيب الطبقي هو مقدار النفود ومستوى العمل الذي تقوم به كل طبقة. ويمكن ملاحظة وجود عدة طبقات اجتماعية في مجتمع عدن منها طبقة الحكام والولاة والموظفين، وطبقة التجار، وطبقة الصيادين، ثم طبقة العمال<sup>٤٠</sup>. ونتيجة لوضع عدد الاجتماعي المفتح الذي ساهم في وجود خليط من العاصر العير بمعية، وإندماجها في المجتمع اليمني، تداخلت التقسيمات الطبقيّة بشكل أكثر وضوحاً عنها في المدن اليمنية الأخرى. وكما يقول العبدلي<sup>٤١</sup> ولقيت هذه المدينة - ويقصد عدن - قاصيها الصالح سالم بن عبد الله الهندي وكان والده من العيد الجمالين واشتغل إبه بالعلم فأرأس وساد

<sup>٣٦</sup> - الشبري، عدن، ٣٠٩.

<sup>٣٧</sup> - ابن الجاور، صفح بلاد اليمن، ص ١٣٧.

<sup>٣٨</sup> - العسوي، الحياة السياسية، ص ٣٠٧.

<sup>٣٩</sup> - السروري، الحياة السياسية، ص ١٧٥.

وهو من خيار القصة وفضلائهم<sup>٢٠٠</sup> وهو ما يبين مدى مرونة المجتمع في عدن لتقبل الحسيات الأخرى وإدماجها في سيجته الاجتماعي ليعدوا جزءاً من تكوينه.

فقد انصرف المجتمع العدني عن سائر المدن اليمنية الأخرى بإحتوائه على حليط سكاني مكون من أهل البلاد الأصليين بحسب المصريين، والفرس، والأحباش، والبربر، واليهود أو ما يسمون بالثانويات، بالإضافة إلى بعض الطوائف الأوروبية<sup>٢٠١</sup>، أغراهم في ذلك توفر مجالات العمل التجاري، وأسباب العيش المرتفع في المدينة. ومن هنا كانت عدن مركز جذب لعناصر سكانية متعددة الأعراق والديانات، بحكم نشاطها التجاري المستمر والفاعل، مما ساهم في بروز طبقة التجار كطبقة مميزة في المجتمع وفي داخل الدولة أيضاً<sup>٢٠٢</sup>. فمثلاً كان للتجار مكانة رفيعة في الدولة الرسولية "لأن غالب متحصلات اليمن منهم وبسببهم وغالب دخله من التجار والحلاية برأ وبحراً، ولذلك كانت مملكة بني رسول هذه أكثر مالا من مملكة الشرفاء بصعاء لمخاورة مملكة بني رسول البحر"<sup>٢٠٣</sup>. وهذا أمر طبيعي يبين مدى الترابط بين قوة اقتصاد الدولة وبين نفوذها السياسي، ومن هنا إحتل التجار وأصحاب النفوذ المالي مراكز قيادية هامة في السلطة.

على أن طبقة التجار لم تكن قاصرة على التجار فقط، فقد صممت أيضاً العديد من العقهاء وعلماء الدين، منهم مثلاً الإمام زيد بن عبد الله اليفاعي الذي سكن مكة، وأوكل لتجار منها بالتجارة بأمواله، والتي كان يصرفها في الإنفاق على التعليم<sup>٢٠٤</sup>، ومنهم أيضاً اتاجر أبو عبد الله الزبيدي الذي كانت له مشاركات في الفقه، وكذلك الشيخ جواهر العدني من كبار المتصوفين في عدن، وكان يتولى في الوقت نفسه منصب شيخ السوق أي المكلف من الدولة بمهمة تنظيم الأمور في الأسواق<sup>٢٠٥</sup>، وهناك الشيخ عبد الله بن يوسف بن

<sup>٢٠٠</sup> - العدني، هدية الزمن، ص ٢٣.

<sup>٢٠١</sup> - ابن الجاور، صفوة بلاد اليمن، ص ١٥٤ الحصري، مجموع بلدان اليمن، مج ٢، ج ٣، ص ٥٨٥.

<sup>٢٠٢</sup> - المصري، الحياة السياسية، ص ٢٩٣.

<sup>٢٠٣</sup> - القنقشدي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٣٥.

<sup>٢٠٤</sup> - الأهدل، بدر الدين أبو عبد الله الحصري، تحفة الزمن في تاريخ اليمن، تحقيق عبد الله الحبيشي، ط ١، (بيروت: دار

السرور، ١٩٨٦)، ص ٢٢٣.

<sup>٢٠٥</sup> - باخرمة، ثغر عدن، ج ٢، ص ٣٩-٤١-٦٢.

محمد المسلماني العطار الذي قام بتحديد قنطرة المكسر سنة ١١٠٦/٥٠٥م، حيث أوقف على ذلك عوائد أراضي الزراعية في الحج، وعوائد تجارته بعدن<sup>٢٦٦</sup>.

بل إن بعض الحكام كانوا يزاولون مهنة التجارة إما مباشرة، أو عن طريق وكلائهم، وقد يكون أبرز مثال على ذلك موقف الوزير محمد سرور الفاتكي الأيوبي الذي أحزل العطاء للشاعر والكاتب المعروف عمارة البيني وسمح له بالتجارة بتلك العطايا والأموال على نسبة من الأرباح، فذهب عمارة سنة ١١٣٦/٥٥٣١م إلى عدن - وذلك قبل ذهابه إلى مصر وإستقراره فيها - وتحصل على أرباح كثيرة من سفرته تلك، وأصبحت له مكانة مبررة في مجتمع عدن<sup>٢٦٧</sup>. وكذلك هناك الشراكة التي حصلت بين بلال بن جرير المحمدي أحد رموز السلطة الربيعية في عدن وبين كبير التجار اليهود فيها مضمون بن حسن بن بندار كما سبق<sup>٢٦٨</sup>. والتساؤل هنا هل كان يتم الصرف من أرباح التجارة تلك على تحسين النواحي العلمية والاجتماعية في عدن من قبل الولاة والحكام؟ قد تكون الإجابة بعم وخاصة مع ماشهدته عدن من تطورات في كافة مجالاتها بشكل متسارع أسهم فيه الإنفاق الخاص بجانب الإنفاق العام.

وبالإضافة إلى العلماء والحكام إشمطت طبقة قد التجار أيضاً بجانب التجار المسلمين تجاراً من يهود اليمن الذين إشتغلوا بالشباط التجاري، إضافة إلى إحتلالهم مراكز دبية واجتماعية هامة<sup>٢٦٩</sup>. فالمصادر تؤكد ذلك كما جاء على لسان ابن الجاور، فوضع أنظمة "ضرائب وقوانين من أيام دولة بني زريع ويقال أول من استحدثه ولاء اليهودي وقيل يسمى خلع اليهودي التهاودي فبقيت الخلق تجري على قواعدهم وضرائبهم"<sup>٢٧٠</sup>، فقد كان وضع اليهود في ظل حكم السلطات المتعاقبة على عدن في

<sup>٢٦٦</sup> - ابن الجاور، صفة بلاد اليمن، ص ١١٨.

<sup>٢٦٧</sup> - البيني، عبد الله محمد، الرحالة اليمنيون وحلاتهم شرقاً وغرباً، ط ١، (مطبعة مكتبة الإرشاد، ١٩٨٩)، ص ١٣-١٤.

<sup>٢٦٨</sup> - حواشي، التاريخ الإسلامي، ص ١٢٧٣ يمكن الرجوع إلى الفصل الرابع.

<sup>٢٦٩</sup> - أبو حبل، يهود اليمن، ص ١٩.

<sup>٢٧٠</sup> - ابن الجاور، صفة بلاد اليمن، ص ٥٨-٥٩.

إستقرار مستمر اقتصادياً واجتماعياً، وكانت لهم علاقات تجارية واسعة مع يهود مصر<sup>٥٥١</sup> والشام وأوروبا<sup>٥٥٢</sup>.

ومن ذكرهم حواتين من حلال وثائق الجزيرة من يهود عدن منذ عهد الدولة الرريعية أسرة مضمون بن بNDAR أو بنوار اليهودي وإبه داود وحميده مضمون، والذين كان لهم نشاط تجاري واسع بجانب زعامتهم الدينية للطائفة اليهودية اليمنية وذلك في خلال القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي<sup>٥٥٣</sup>. فقد شغل مضمون الأب منصب رئيس قضاة يهود اليمن أو ما عرف بلقب الحاجد، وهو منصب يحتوي على الرعامتين الدمية والعلمانية، بجانب كونه وكيل التجار في عدن، وممثل التجار اليهود فيها، وقد وُصف بأنه المؤتمن من جانب سادة البحار والصحراء، نظراً لعقده إتفاقات مع قوى القرصة والحكام غير الرسميين لجزر المحيط الهندي، وبعض المناطق المجاورة لليمن<sup>٥٥٤</sup>، وذلك لتأمين السفن التجارية على الطرق البحرية بين عدن والهند، وبين عدن ومصر<sup>٥٥٥</sup>.

وقد كان أفراد هذه الأسرة يمتلكون سفناً تجارية لإستيراد البضائع الشرقية وخاصة التوابل الهندية والبورسلين الصيني، ليقومان ببيعهما في اليمن وتصديرهما خارجياً<sup>٥٥٦</sup>. ويذكر ابن الجاور أن داود بن مضمون كان يمتلك ثلاثة آبار عذبة في عدن تساهم في مد مياه الشرب اللازمة<sup>٥٥٧</sup>.

أما بالنسبة للتجار اليمنيين المسلمين فقد تمتعوا أيضاً بمكانة رفيعة، وبألوا الحظوة والتشجيع من الدولة، بل وتولى بعضهم مهمات سياسية خاصة، ومن ذلك حين أوكل الملك المظفر الرسولي مهمة الكاتب أو الحاجب الخاص به للتاجر الفرح عبدالرحمن بن

<sup>٥٥١</sup> - حتى أن السلطة الدينية ليهود اليمن في عهد الدولة الأيوبية كانت تتبع رئيس الطائفة اليهودية في مصر. انظر: أبو حبل، يهود اليمن، ص ٢٠.

<sup>٥٥٢</sup> - كان يهود أوروبا ورغم السخط عليهم بسبب قروضهم الربوية، وبسبب كونهم ليسوا من أهل المجتمعات الأوروبية، إلا أن إحصائهم بأرباحهم وإعادة إستثمارها قد سمح لهم بتكوين أرباح هائلة، ومن ثم إدارة شؤون تجارية عديدة في أوروبا، وإستمرار التواصل التجاري مع الشرق. انظر: لوبيز، ثورة المصور الوسطى، ص ٨٢-٨٣.

<sup>٥٥٣</sup> - حواتين، التاريخ الإسلامي، ص ٢٦٠.

<sup>٥٥٤</sup> - سيد، أبن دواء، الدولة الفاطمية في مصر نفس جليل، ط ١، (بيروت: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٢)، ص ٣١١.

<sup>٥٥٥</sup> - ابن الجاور، صفة بلاد اليمن، ص ١٣١، حواتين، التاريخ الإسلامي، ص ٢٧١-٢٧٢.

<sup>٥٥٦</sup> - لقد تبوأ يهود اليمن مراتب مهمة ليس فقط في التجارة، بل أيضاً في الأدب والفلسفة والطب لإحتلوا مكانة الطيب الخاص للأسر الحاكمة في اليمن بشكل عام، وهذا عكس أوضاع يهود أوروبا. انظر: أبو حبل، يهود اليمن، ص ١٩-٢٠.

<sup>٥٥٧</sup> - ابن الجاور، صفة بلاد اليمن، ص ١٣١.

محمد بن أسعد سنة ٦٧٢هـ/١٢٧٣م<sup>٥٥٨</sup>. ومنهم من قام بالسفارة في مهمات معينة، مثلما حدث مع التاجر أبو الطيب طاهر الجدي الذي عرف بورعه وأمانته، مما جعل الملك الرسولي المطهر يوكل إليه مهمة خزانة جمر كعدن، بحسب إرساله في مهمات دبلوماسية إلى بعض القوى السياسية المنافسة<sup>٥٥٩</sup>. وسواءً نبحث مهامهم السياسية والدبلوماسية تلك أم لا المهم هو الاستدلال من ذلك على المكانة والعود الذي وصل إليهما التاجر في عدن. وكون التاجر مالكي القوة المالية، فذلك أدى إلى إستمرارية تلك المكانة، نتيجة وجود المصالح المتبادلة بين الحاسين، حيث كان الحكام في أحيان كثيرة يلجأون إلى التاجر لإمدادهم بالعملة المالية في فترات الأزمات، مثلما حدث للداعي سبأ بن محمد الربعي عندما إستدان من تاجر عدن مبلغ ثلاثين ألف دينار لمواجهة صراعاته السياسية<sup>٥٦٠</sup>.

وموضوع المصالح المتبادلة لم يكن أمراً داخلياً فقط بل إمتد ليشمل العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الأخرى، ومن أبرزها الصين التي كانت وارداتها السلعية تشكل حيزاً كبيراً من تجارة اليمن<sup>٥٦١</sup>. وخاصة أن حالات تجارية بحية كانت تقيم في كثير من المدن الصيفية، وبحسب بتأثير دورها التجاري في أن يكون لها إستقلال ديني وقضائي في تلك المدن، فقد سمح الساسة الصينيون لتلك الحالات بإقامة مساجدهم، يتولى فيها الحطة والدعاء للحاكم اليمني وإدارة شئون الحالة قاضي موثوق ومعترف به من قبل السلطات الصينية<sup>٥٦٢</sup>.

وأقامت السلطات الصيفية نظم لخدمة وحماية التاجر الأجانب ومنهم تاجر عدن، حيث أنشأت العديد من الفنادق، ووفرت المراكب الصغيرة لنقل التاجر إلى المناطق التجارية في الداخل، وأصدرت العديد من التسهيلات والصمانات المالية والتراخيص التجارية<sup>٥٦٣</sup>، من ذلك تسليم التاجر أموالهم لصاحب الصدق أو الضمين مقابل سدادات ضمان، ويقوم الصدقي بشراء ما يريده التاجر، ثم يتحاسب بعد ذلك<sup>٥٦٤</sup>. من جانب آخر

<sup>٥٥٨</sup> - الأئمة العباسي، العطاء الشيعي، لوج ٢٧٢.

<sup>٥٥٩</sup> - كحاكم شتار، انظر - بالحرم، قمر عدن، ج ٢، ص ١٠٠.

<sup>٥٦٠</sup> - الخروحي، رر الدين علي بن حسن، المسجد المسبوك ليس ولي ليس من الملوك، ط ٢، (مشرق دار الفكر، ١٩٨١) ص ٨٢.

<sup>٥٦١</sup> - سيد العرب وطريق الهند، ص ٧٢.

<sup>٥٦٢</sup> - عليان، الحياة السياسية، ص ١٣٦-١٣٧ زوفي، التجارة الإسلامية، ص ٥٤١.

<sup>٥٦٣</sup> - العبي، العلاقات بين العرب والمسلمين، ص ١٣١-١٣٢.

<sup>٥٦٤</sup> - ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص ٢٥١.

كان يجب على التجار حمل ما يشبه جواز السفر، والترخيص الحكومي بمزاولة مهنة التجارة، وتصريح بمقدار ما يحملون من أموال أثناء تجوالهم في المناطق التجارية في الصين، وذلك تحسباً لوقوع أي عراقيل لششاطهم التجاري. وهذا يدل على ما كان للتاجر الصيني من مكانة إستمدتها من مساهمته في الحركة التجارية ليس في الصين فحسب، بل وفي شرق آسيا بشكل عام<sup>٥٦٥</sup>.

ونفس الأمر كان الوضع في الهند حيث شكل التجار اليمينيون تجمعات في كيريات المدن الهامة، ومن تلك المناطق مدينة منحرور على ساحل المليار<sup>٥٦٦</sup>، ومدينة صومات الساحلية والتي كانت من مراسي السفن اليمنية " فينطحها كثير من مراكب عدن"<sup>٥٦٧</sup>، وإقليم الغورجار الذي قدم حكامه التسهيلات التجارية اللازمة لتشجيع التجار الأجانب على الإستقرار فيه، وعيّنوا رؤساء يمثلون الجاليات الأجنبية - ومنها اليمنية - لإدارة شئونها. وهذا التشجيع قد أدى بالفعل إلى إستقرار الكثير من التجار اليمينين في تلك المدن، والتراوج من سكانها، والإندماج في مجتمعاتها<sup>٥٦٨</sup>. ومنهم التاجر اليمني ابن بكاش الذي بسبب إليه صدق بكاش في عدن، وقد رحل هذا التاجر إلى الهند وإستقر بها، وبال حظوة لدى بعض حكامها<sup>٥٦٩</sup>.

ولم يتوقف الأمر على الحدود الشرقية، بل تعداه غرباً إلى السواحل الإفريقية التي تمتع فيها التجار اليمينيون بإمكانيات كثيرة لدى حكامها، نظراً للعلاقات الاقتصادية القوية بين الطرفين اليمني والإفريقي، وحركة التجارة النشطة بين الساحلين<sup>٥٧٠</sup>. وقد استوطن التجار اليمينيون في الجانب الإفريقي وكونوا أسراً من خلال التراوج بالسكان الأصليين، بل وتمكنوا من أن يصبحوا حكام على عدد من المدن الساحلية الإفريقية، ومنها رنجبار، وزيلع، ودهلك، ومدينة سواكن على الضفة العربية من البحر الأحمر، حيث كان

<sup>٥٦٥</sup> - بروي، القرون الوسطى، ج ٣، ص ١٢٤٣ وكان التاجر اليمني من أهم عوامل إنتشار الإسلام في شرق آسيا والصين بما حمله من أخلاق الإسلام، ومهارته في التعامل اللبق مع الشعوب التي تاجر معها وإستقر فيها

<sup>٥٦٦</sup> - العتي، بلاد الهند، ص ٢١١

<sup>٥٦٧</sup> - أبو العلاء، تقويم البلدان، ص ٣٥٧.

<sup>٥٦٨</sup> - مقبول أحمد، العلاقات العربية الهندية، ص ١٢٣.

<sup>٥٦٩</sup> - باخرمة، ثغر عدن، ج ٢، ص ٢٦.

<sup>٥٧٠</sup> - عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص ٩٤.

السواكية أي التجار اليمنيين يقومون بجلب السلع الشرقية إلى أواسط السودان وخاصة إلى مدينة باصع ويبادلونها بالسلع الإفريقية لتصديرها إلى عدن<sup>٣٧١</sup>. ومن أهم السلع الإفريقية التي حرص التجار اليمنيون على شرائها الذهب الإفريقي، حيث توغلوا إلى مراكز إنتاجه في أواسط إفريقيا ليكونوا هم الوسطاء في تجارتها<sup>٣٧٢</sup>. كما كانت تجارة الرقيق رائجة عبر عدن، حيث فرضت السلطات فيها ضرائب جمركية على الإبحار بهم، فالوارد إلى الميناء عليه مقدار دينارين، والمصدر إلى الخارج عليه نصف دينار<sup>٣٧٣</sup>.

كما سبق يتبين ما اكتسبته طبقة التجار اليمنيين من منزلة ليست اقتصادية فقط، بل سياسية أيضاً داخلياً وخارجياً. وما إنشاز الإسلام في مناطق لم تدخلها قوى سياسية، أو عسكرية إلا إحدى مظاهر تلك المكانة التي تبوءها التجار اليمنيون. وهي مكانة لم تُنل بقوة المال فحسب، بل بعلو الأخلاق وأساليب التعامل الرفي الذي صاحب التجار في شتى أسفارهم. ولم يقتصر الوضع على التجار اليمنيين فقط، وإنما شمل تجار الكارم الذين تعاملوا مع تجارة عدن وعاشوا بمجتمعهم، وأسهموا مساهمة فاعلة ومثمرة فيه.

### تجار الكارم في عدن

لقد وجدت طائفة تجار الكارم في عدن، ولعبت أدواراً بالغة الأثر في حقل النشاط التجاري، والعلاقات الاقتصادية الدولية، وحققَت لنفسها مكانة رفيعة داخل مجتمع عدن، لما لها من قوة نفوذ إكسبتها من نشاطها التجاري شرقاً وغرباً. وتجار الكارم جعلوا من المحيط الهندي مسرحاً لنشاطهم التجاري، واتخذوا من عدن مركز انطلاق لبداية ظهورهم على ساحة التجارة العالمية. وقد اختلفت آراء المؤرخون حول حقيقة الكارم، وأصل تسميتهم، وبحال نشاطهم، ومواقعهم، ونمايتهم.

<sup>٣٧١</sup> - أبو الفدا، تلخيص البلدان، ص ٣٧١.

<sup>٣٧٢</sup> - مصور، العلاقات بين اليمن وإفريقيا، ص ١٦٣.

<sup>٣٧٣</sup> - ابن الجوزي، صفة بلاد اليمن، ص ٦٠.

وقد تضاربت آراء المؤرخين حول أصل الكارم، وأصل هذه التسمية، فهناك رأي يربط الكلمة إلى منطقة كانم في وسط أفريقيا ثم حرفت الكلمة لتعني تجار البهار<sup>٢٧٤</sup>، ورأي يؤكد أن الكلمة كاريام هي في الأصل مشتقة من أصل هدي وتعني الأعمال<sup>٢٧٥</sup>، وثالث يقول بأن الكلمة تعني تجار البحر الذين يستقلون سفن خاصة بهم ويتاجرون في سلع معينة وفي مواسم معينة<sup>٢٧٦</sup>. وقد تعني الكلمة حرفة التجارة في البحر، وذلك إذا تم تقطيع الكلمة إلى شطرين كان أو سفينة وتعني الحرفة، ويم وتعني البحر، وتم شطب الباء من اللفظ مع تكراره. ويخصص اللفظ على تجار البحر دون سواهم من العاملين في الأمور البحرية<sup>٢٧٧</sup>، ربما لكونهم أبرر تمثيل للرحلات البحرية إلى الشرق. وقد يكون الاسم مأخوذ من اسم منطقة في وسط إفريقيا تُعرف بالكام، وهي بلاد نيجيريا حالياً، كما تؤكد بعض الآراء ومنها رأي القلقشندي الذي يقول "أن الكارم لا معنى له ويقال أن أصله الكاشمي مأخوذ عن الكام أي بلاد في وسط إفريقيا تقع بين بحر الغزال وبحيرة تشاد ثم انتشر هذا الاسم بين من اشتغلوا بتجارة البهار وأن طائفة منهم كانوا مقيمين في مصر شأنهم المتجر في البهار والفلفل والقربل ونحوهما مما يجلب من الهند واليمن فعرف ذلك بهم"<sup>٢٧٨</sup>.

وهناك إشارات إلى أن المقصود بالكارم هو نوع من السفن ربما له خطط سير تجاري معين، أو تخصص في أنواع معينة من السلع، ففي رسالة صادرة من عدد من تاجر يدعى محروس بن يعقوب العدني إلى أحد أوصيائه في القاهرة، وكان محروس يعمل مع مضمون بن حسن سالف الذكر، ربما كان وكيلاً له في بعض السفريات التجارية، ومفاد الرسالة أن محروس بوصي مضمون وكيل تجار عدد بإرسال هدايا وبضائع من الأحجار الكريمة نخصه إلى القاهرة "لينفذها في الكارم مع من يرى"<sup>٢٧٩</sup>.

<sup>٢٧٤</sup> - القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، ضوء الصبح للسفر وحي الدوح الثمر، تحقيق محمود سلامة، (القاهرة: د. ١٩٩٦)، ص ٢٥٣.

<sup>٢٧٥</sup> - الأشقر، تجار التوابل، ص ٢٥.

<sup>٢٧٦</sup> - المقريزي، السلوك، ج ١، ق ٣، ص ١٨٨٩، إلى، بداية الكارم، ص ٩٦.

<sup>٢٧٧</sup> - الأشقر، تجار التوابل، ص ٢٧-٢٨.

<sup>٢٧٨</sup> - القلقشندي، ضوء الصبح، ص ٢٥٣.

<sup>٢٧٩</sup> - Goitein, New Lights, p171.



ومن بين الرسائل التي قد توضح ماهية الكارم رسالة كُتبت في الثلاثينيات أو الأربعينيات من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، وهي مرسلّة من التاجر العدني يوسف بن إبراهيم إلى أبي عمران بن نفيح، يعبر فيه المرسل عن أسفه لما تعرض له المرسل إليه من مصاعب في البحر الأحمر ويقول "فأرجو أن مولانا وجميع الكارم يكونوا أدركوا عذاب إن شاء الله"<sup>٥٨٠</sup>. كما وجدت خطاب من مرسل من الهند إلى القاهرة يذكر فيه التاجر لروحته أنه أرسل لها توابل وفواكه شرقية "ما في الكارم مثلها"<sup>٥٨١</sup>، وربما يكون المقصود بالكارم هنا هو قافلة سفن تجارية لها خصائص مميزة بها، قد يكون في خطوط سيرها، أو في نوعية سلع قيمة ورفيعة المستوى، أو قد تكون خاصة وقوفها ومرورها في محطات معينة، والأرجح هنا من خلال إستقراء بعض تلك الرسائل هو وقوف السفن في عدن، المحطة الرئيسة لمرور السفن الآتية من الهند، والتي كانت في الوقت نفسه مركزاً محورياً لتجارة الكارم.

ويستنتج جوايتاين من عدة رسائل أخرى في وثائق الخبيرة أن الكارم مجموعة من التجارة تكونت من وحي إلهام الطراز الهندي، نظراً للإتصال المباشر والوثيق وبين التجارة الشرق كما يصفهم وبين وكلاء التجارة الهنود، وهؤلاء الوكلاء كانت تجمعهم التجمعات الطائفية والعصبية، وهذا في إعتقاد جوايتاين السبب في تكتل جماعة تجارية ما في هيكلة طائفية أو نقابية عرفت بإسم الكارم"<sup>٥٨٢</sup>، خاصة وأنه يُسند معنى إسم الكارم إلى أصل هندي تاميلي وليس عربي لعدم وجود ال التعريف فيها عند ورودها في وثائق الخبيرة"<sup>٥٨٣</sup>، وهو لم يوضح بالتحديد لماذا أطلق على تجار الكارم ذلك التعريف دون غيرهم من التجار المتعاملين بشكل مباشر أيضاً مع تجارة الهند.

ولكن يمكن تصنيف الكارم كما قال المقرئزي أنهم "فئة من التجار الذين كانت يدهم تجارة البهار الوارد إلى مصر دون غيرها من الدول من الهند والشرق الأقصى عن

<sup>٥٨٠</sup> - جوايتاين، التاريخ الإسلامي، ص ٢٨٥.

<sup>٥٨١</sup> - المرجع نفسه، ص ٢٨٦.

<sup>٥٨٢</sup> - المرجع نفسه، ص ٢٨٢.

<sup>٥٨٣</sup> - المرجع نفسه، ص ٢٨٥.

طريق ثغور اليمن دون غيرها من ثغور الدول الأخرى<sup>٥٨٤</sup>. أي بأنهم طائفة من كبار التجار المسلمين، تأسست في مصر وعدن منذ العصر الفاطمي، وازدادت أهميتهم في تجارة المحيط الهندي والبحر الأحمر في عهد الأيوبيين والمماليك<sup>٥٨٥</sup>. إشتروا فيما يشبه التنظيم النقابي، فشكّلوا طائفة خاصة بهم تراعى مصالحهم، وتحافظ على أمهم، تحت مظلة الدولة الداعمة لهم في تسخير سمن الحراسة التابعة لها لحمايتهم من أعمال القرصنة البحرية. وقد مثلت عدن مركز نشاطهم، حتى بدأوا بالتوسع إلى مصر منذ سنة ٥٧٧هـ/١١٨١م، وقاموا من خلال عدن بإحتكار تجارة الشرق في التوابل بشكل خاص بالإضافة إلى السلع الأخرى<sup>٥٨٦</sup>.

و يلاحظ هنا أن تجار الكارم كانوا مسلمين، أو اعتنقوا الإسلام، وعملوا في التجارة وفق الأصول الشرعية، ووفق قوانينهم المعتمدة عليها<sup>٥٨٧</sup>، وكما يؤكد الدكتور ربيع أن إشتراك التجار اليهود والمسيحيين في تجارتهم لم يصبغ على أولئك صفة الكارمية، كما أن التجارة عند الكارم كانت متوارثة ولذلك كونوا أسر كبيرة مشهورة بثرائها<sup>٥٨٨</sup>، وربما يكون لتحزيمهم في جماعات نقابية واحدة هو رعتهم في المحافظة على ثقافتهم الإسلامية مقابل التجمعات اليهودية الموجودة على الساحة التجارية في عدن.

إذاً شهد العصر الفاطمي الازدهار الفعلي لتجارة الكارم، فمنذ سنة ٤٥٦هـ/١٠٦٣م وردت كلمة الكارم في المصادر العربية بشكل واضح<sup>٥٨٩</sup>، ومن ذلك ما ذكره الذهبي والمقريزي من تعسف الشجاعي والي مصر ضد تجار الكارم ومصادرتهم

<sup>٥٨٤</sup> - المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٨٩٩.

<sup>٥٨٥</sup> - الأشقر، تاجر التوابل، ص ٢٦.

<sup>٥٨٦</sup> - السعدي، العلاقات بين اليمن وبلاد الحجاز، ص ١١٧-١١٨ سيد، الخلافة الفاطمية، ص ٣١٠-٣١١ الأشقر،

تجار التوابل، ص ٤٠

<sup>٥٨٧</sup> - لبيب، التجارة الكارمية، ص ١٣.

<sup>٥٨٨</sup> - ربيع، البحر الأحمر، ص ١١٥-١١٦.

<sup>٥٨٩</sup> - والجنيد بالذکر أن نشاط الكارم إشتد طيلة العصر الفاطمي، والعصر الأيوبي، وشرطاً من عصر المماليك. انظر

المراجع نفسه، ص ١١٥

لإمواتهم<sup>٩١</sup>، بالإضافة إلى خطابات الجنيزة التي جاء فيها ذكر لكلمة الكارم ضمن رسائل متبادلة تعدت الألاف بين التجار آنذاك<sup>٩٢</sup>.

وقد وجدت في مصر منذ نهاية الدولة الأيوبية وبداية دولة المماليك وظيفة مهمتها خدمة مصالح الكارمية، وهي وظيفة ناظر البهار والكارمي، وكانت تصاف في بعض الأحيان إلى منصب الوزارة أو تكون وظيفة مستقلة بذاتها<sup>٩٣</sup>، ويختار لها من ذوي المكانة والثراء في المجتمع، وتكون مهمته إدارة واردات المتاجر الكارمية، وتنظيم جباية الرسوم عنها، والإشراف على شئون تجار الكارم وتسهيل معاملاتهم<sup>٩٤</sup>. ومن خلال إستنتاج ترابط وضع تجار الكارم في القاهرة مع تجار الكارم في عدن، وتبعية اليمن سياسياً واقتصادياً للنفوذ المصري في تلك الفترة، كل ذلك يعطي إستدلال بوجود نظام إداري مشابه لوظيفة ناظر البهار الكارمي، وإن لم تذكره مصادر تاريخ عدن المتاحة صراحةً أو بهذا الاسم، خاصة والمعروف مما سبق أن عدن مثلت المركز الأساس والأول للتجارة الكارمية. وقد يكون ما أورده باعمرمة في تراجمه - وإن كانت في فترة متأخرة قليلاً عن الفترة الزمنية للبحث - عن التجار الكارمي أبو الحسن علي بن أبي بكر بن معادة المارقي وتوليّه وظيفة رئاسة مشد أو ناظر الدواوين في عهد السلطان المجاهد علي الرسولي (٧٢١-٧٦٤هـ/١٣٢١-١٣٦٣م)<sup>٩٥</sup>، وربما كانت وظيفة ناظر البهار الكارمي وإدارة شئون التجارة الكارمية في عدن ضمن مهام رئيس مشد الدواوين، وخاصة أن من تولّاها هو تاجر كارمي في المقام الأول.

بالإضافة إلى ما سبق كانت مساهمات تجار الكارم كبيرة في المجالات الاجتماعية، فقد قاموا ببناء المدارس والمستشفيات والمساجد، وأسهموا في عملية النهضة العلمية بشكر فعال، بل وكانت مساهماتهم الحربية كبيرة أيضاً بمدد الجيش والدولة بالمال والعتاد اللازمين

<sup>٩١</sup> - الذهبي، دول الإسلام، ج ٢، ص ١٢٨٨، أيضاً القفري، كتاب السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٧٣٩.

<sup>٩٢</sup> - بحيرة كلمة مشتقة من الفعل كثر وهي تعني المتجاً أو الخجرة «معلقة المتحفة بالمعبد اليهودي، التي تدعى فيها جميع الكتابات المقدسة المستعمى عنها. وقد وجدت في معابد يهودية في مصر القديمة، وهي عبارة عن خطابات متبادلة بين التجار ودوهم، ويرجع تاريخها إلى الفترة ما بين قرون ٤-١٠هـ/٨٥-١٠١٣م، وكتبت معظمها باللغة العربية لغة التعليم وبالحروف العبرية، وهي تعكس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة، وتوضح بعض الأخطاء التاريخية المتداولة. وقد نشر الكثير من هذه الوثائق أنورخ الأسامي جواتياي في كتاباته انظر لأشقر، تجار التوابل، ص ٢١.

<sup>٩٣</sup> - القفندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٢.

<sup>٩٤</sup> - ابن شاهين، رتبة كشف الممالك، ص ١٠٩.

<sup>٩٥</sup> - باعمرمة، نقر عدن، ج ٢، ص ١٣٧.

في حروبها ضد أعدائها، وعلى وجه الخصوص في حروب الدولة الأيوبية ضد حملات الصليبيين على البحر الأحمر<sup>٥٩٥</sup>.

وكان تجار الكارم في كثير من الأحيان يقدمون خدمات للدولة، مثل تقديم خدمات التسليف المالي لها عند إحتياجها لذلك، أو القيام بوساطات دبلوماسية لتخفيف التوتر في العلاقات بين الدولة وجيرانها من الدول الأخرى، كالوساطة التي قاموا بها بين السلطان الرسولي المؤيد، والسلطان المملوكي في مصر الناصر محمد علي عندما حدث توتر في العلاقات بينهما وذلك سنة ١٣٠٧هـ/١٣٠٧م<sup>٥٩٦</sup>.

ولقد وفرت تجارة الكارم عائدات ضريبة ضخمة للدولة بوصفها سلعة يشتد الطلب عليها من كافة أوساط المجتمع، وهذا أثرى حكام الدولة وبشكل كبير وبخاصة أيام الدولة الرسولية، والتي أصبح تجار الكارم في عهدها أكبر مورع لمناجر الشرق، وهذا مكهم من الوصول إلى مكانة مالية كبيرة، نتيجة تضخم رؤوس أموالهم، وهذا ما حدى بالدولة إلى طلب ودعهم، لدرجة أن الملك المؤيد الرسولي إستقبل تجار كارم قدموا إلى عدد سنة ١٢٨٨هـ/١٢٨٨م، وأكرم وفادتهم، ومسحهم الخلع النشريفية وأمر بإبطال بعض المكوس عنهم<sup>٥٩٧</sup>.

ولكن ذلك الوضع كان يتغير من وقت لآخر، فقد عالى بعض الحكام في فرص الضرائب على تجار الكارم، مما دفعهم إلى طلب المساعدة من القوى السياسية الأخرى، وهذا ما حدث بالفعل سنة ١٢٨٢هـ/١٢٨٢م عندما أعلن حاكم جزيرة سيلان بطلب من التجار الكارم عدم رعيته في التعامل مع السلطات اليمنية بسبب كثرة المكوس على السلع الكارمية في مياء عدن، وأمر شحن السفن بالسلع الكارمية والتوجه بها إلى جدة ثم مصر بدلاً من عدن<sup>٥٩٨</sup>.

وهناك مصادر عديدة صورت المتاعب التي كان يلاقها التاجر في فترات التعسف الصربي في عدن. ففي سنة ١١٨١هـ/١١٨١م طلبت السلطات الأيوبية في عدن من تجار

<sup>٥٩٥</sup> - ليب، التجارة الكارمية، ص ٢٠.

<sup>٥٩٦</sup> - المرجع نفسه، ص ٢١.

<sup>٥٩٧</sup> - باعمره، نهر عدن، ج ٢، ص ٧٦.

<sup>٥٩٨</sup> - القنفذي، صح الأعشى، ج ١٨، ص ٧٧-٧٨.

الكارم زكاة أربع سنوات وهذا مبلغ كبير على التجار<sup>٦٩٩</sup>. كذلك ما أورده ابن الجاور في سنة ١٢٢٤هـ/١٢٢٧م من أن الملك الرسولي نور الدين عمر بن علي قد أخذ ضريبة البهار مضاعفة من تجار الكارم<sup>٦٩٩</sup>. وهذا ربما يبين مدى ثراء تجارة الكارم، وتأثيرهم في اقتصاد الدولة.

إن دور تجار الكارم لم يكن محلياً فحسب، بل أصبح دوراً عالمياً، فدورهم ومكانتهم قد ساهم في إنشاء أنظمة اقتصادية جديدة، وتأسيس اقتصاد رأسمالي يواكب التطورات الدولية المتصاعدة في ذلك الوقت. ساعدتهم في ذلك مهاراتهم ومرونتهم التي اكتسبوها من تعاملاتهم التجارية مع شعوب مختلفة، وحرصهم على معرفة العلوم الضرورية لتنمية تجارتهم، فتعلموا لغات متعددة، وألموا بعلوم الملك والحساب والملاحة، وفنون المعاملة مع الغير<sup>٦٩٩</sup>.

إن برور التجارة الكارمية قد جاءت مع إصمحلل تجارة اليهود الذين أعطوا دورهم لتجار الكارم، ولكن دون أن يغفوا عن الساحة، فأصبح دورهم مسانداً للتجارة الكارمية. وهذا واضح في نص رسالة أرسلت من القاهرة إلى عدن سنة ٥٣٥هـ/١١٤٠م من التاجر أبو ذكرى كوهين أحد التجار اليهود يطمش فيه أصدقاءه أن "جميع من حرح من أصحابنا في الكارم بأنهم سلام"<sup>٦٩٩</sup>. وقد ضمت طائفة الكارم تجار يهود قبلوا الإنضمام إليها بعد اعتناقهم الإسلام، فهناك أسماء أسر كارمية عديدة سواء في مصر أو في عدن كان أجدادها من اليهود<sup>٦٩٩</sup>، وهذا يدل على مدى توسع التجارة الكارمية.

وأولئك التجار اليهود وخاصة اليهود الرذائية كانوا مختصين في تجارة العور البعيدة المدى، ساعدتهم في ذلك تمركزهم على حواف طرق التجارة العالمية ومنها عدن، حيث

<sup>٦٩٩</sup> - القريزي، السلوك، ج ١، ق ١، ص ٧٢-٧٣.

<sup>٦٩٩</sup> - ابن الجاور، صفوة بلاد اليمن، ص ٦٨.

<sup>٦٩٩</sup> - الأشعر، تجار التوابل، ص ١٧٥-١٧٦.

<sup>٦٩٩</sup> - جوايناي، التاريخ الإسلامي، ص ٢٨٥-٢٨٦.

<sup>٦٩٩</sup> - الأشعر، تجار التوابل، ص ١٥٧.

كونوا فيها جالية كونت شبكة تعاملات فعالة مع غيرها من الطوائف التجارية في عدن، حيث عرفوا فيها بإسم تجار البحر<sup>٦٠٤</sup>.

ومن الملاحظ أن تجار البحر اليهود كانوا يتكلمون لغات متعددة منها العربية، والفارسية، والرومية، واللغات الأوروبية المحتلة، وهذا يدل على إحتلاف إسماءهم العرقية<sup>٦٠٥</sup>، سواءً من الشرق أو من الغرب، وقد استوطن العديد من اليهود عدن لمزاولة أعمالهم التجارية عبرها، وهناك عدد من اليهود الذين أتوا من مناطق مختلفة مثل المغرب ولذلك كانت تجارتهم تشمل مناطق جغرافية كثيرة في أوروبا وآسيا والعالم الإسلامي. وقد مثل أولئك التجار الوسيط التجاري في سلع كثيرة منها المعادن النفيسة، والتحف، والديبايح، والمراء، المسك، والخرف وغيرها من السلع التي كانوا يملكونها في سفهم الخاصة<sup>٦٠٦</sup>، والتي كانت عدن من المخططات الهامة لتجارها.

ومع أقول عدن في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي وعلى وجه التحديد منذ سنة ٨٢٨/١٤٢٥م بدأ الوهن يصيب التجارة الكارمية، نظراً لإكماش رابوة أساسية في تلك التجارة بما مثلته عدن لها، ويريد على ذلك ترايد إحتكار السلاطين في اليمن وفي مصر لها، وترايد الصرائب المفروضة عليها. حتى إذا قدم البرتغاليون تكون التجارة الكارمية قد أعلنت نهايتها على أيديهم<sup>٦٠٧</sup>.

لقد أعطى تجار الكارم منذ العصر الفاطمي مفهوماً جديداً للتجارة، تمثل ذلك في أسلوب التكتل أو التجمع القاي الذي إنضوا تحته، وإن لم تكن أبعاد مفهوم التجمعات النقابية واضحة في تلك الفترة وصوحها الآن. وكانت التجارة الكارمية أحد المصادر الرئيسية لاقتصاد اليمن وراثه، حيث إحتل أصحابها مكانة رفيعة في الدولة وفي المجتمع بشكل عام، ولكن يبدو أن طمع الحكام سواء في عدن أو في القاهرة قد أدى بهم إلى إحتكار بعض مفومات التجارة الكارمية، دون أن يستطيع تجار الكارم إيقاف ذلك، وهذا ما أثر سلباً على تلك التجارة، خاصة وعلى ما يبدو أن تجار الكارم لم يستفيدوا من

<sup>٦٠٤</sup> - متر، الحضارة الإسلامية، ج٢، ص١٣٧٢ أبوربد، التنظيمات الاقتصادية، ص٩٣.

<sup>٦٠٥</sup> - ابن خردادبة، المسالك، ص١٥٣.

<sup>٦٠٦</sup> - المصدر نفسه، ص١١٥٤ قنوصي، تجارة مصر، ص٢٩.

<sup>٦٠٧</sup> - ليب، التجارة الكارمية، ص١٤٣ الأشقر، تجار التوابل، ص١٦٣.

مكائهم السياسية والاجتماعية بما يكفي لمنع تدهورها. ولا يمكن نسيان ها أن تجار الكارم شكلوا أحد أقطاب مجتمع عدن الذي حمل معنى التعدد والانفتاح على الآخر.

العادات والتقاليد لطوائف التجار في عدن وأساليب حياتهم في المأكول والملبس تعددت مظاهر التقاليد المرعية في الحياة الاجتماعية لطوائف التجار في عدن، وذلك التعدد والتنوع جاء بما يتوافق وطبيعة المجتمع العدني المكون من تركيبة متعددة الجسيات والأديان، وهو حاصية تنفرد بما عدن كونها محطة تجارية تستقبل عناصر سكائية شتى. ويلاحظ ها بأن المصادر في هذه الباحة لم تكن وافية المعلومات بما يكفي، ولكن يمكن من البذر البسر حول هذا الموضوع تكوين صورة مسطرة عن حياة التجار في عدن في ذلك الوقت. ويلاحظ ها أن كثير من المعلومات الواردة في المصادر والمراجع لم تخص عدن بالذكر، بل كانت معلومات عن البس بشكل عام، وهو ما قد يطبق على عدن إلى حد كبير، بإعتبار تشابه الكثير من العادات والتقاليد في مناطق عدة في اليمن إلا في اختلافات بسيطة وغير جوهرية.

ولكون عدن - مركز جذب تجاري هام في تلك الفترة، ولإتساع وتطور النشاط التجاري فيها، فقد ضمت العديد من الأجناس البشرية وكما يذكر ابن الجاور أن "عالب سكان البلد - يقصد عدن - عرب بمجمة من الأسكندرية ومصر والريف والعجم والفرس وحضارم ومقادشة وجبالية وأهل ذُحان وزبالع ورباب وحبوش وقد إلتأم إليها من كل بقعة ومن كل أرض وتمولوا فصاروا أصحاب حير ونعم"<sup>١٠٨</sup>، فعدن مجتمع مكون من نسيج متداخل من عدة حيوط عرقية متعددة من السكان، ومن ها حمل ذلك الخلط مفاهيم التعدد في تقاليد ومراسيمه.

ففي عادات الزواج مثلاً كان أهل عدن أكثر إنفتاحاً في تقبل الرواح من العناصر الأجنبية عنها في المدن البسية الأخرى، ويتبين هذا من خلال قراءات جوايتاين لوثائق الجنيزة، ففيها ذكر لريجات تمت بين يميمات وتجار غير يميمي، مثل زواج مسافر من أسبانيا

<sup>١٠٨</sup> - ابن الجاور، حقة بلاد اليمن، ص ٥٤.

نفثة بمنية، وكذلك زواج تاجر يهودي من الفسطاظ من سيدة عدنية<sup>٦٩</sup>. فإذا عرفنا أن التمار عادة لم يكونوا يحملون أزواجهم معهم في أسفارهم الطويلة، فالأرجح هنا أن الإقامة المستمرة والمتعددة للتمار من جنسيات أخرى في عدن قد جعلهم يتجهون للزواج من اليميات. ومن هنا كان كثير من سكان عدن- وخاصة في طوائف التمار- خليط من تزواج جنسيات متباينة اندمجت في المجتمع وأصبحت من نسيجه العام، وقد أثر ذلك كما شاهد ابن الفقيه في تحسين "أخلاقهم وأجسامهم ووجوههم"<sup>٧٠</sup>.

وكانت الاختلافات في مراسيم الزواج عند طبقة التمار في عدن عادة ما تتبع المستوى الاجتماعي والمالي لأسرتي العروسين، فبعد إجراءات الخطبة وقبول الأهل لها، يتم تحديد الجهار والكسوة ومقدار المهر، والذي يتحدد على حسب المكانة الاجتماعية التي ينتمي إليها العريس، وغالباً ما كانت المهور مرتفعة في أوساط الطبقات العليا من التمار، وكما كانت الأسرة أقل في السلم الطقي كلما انخفضت المهور<sup>٧١</sup>. وقد كانت بعض الأسر تقوم بتأجيل المهر لبضع مؤخر، وذلك كعادة إجتماعية تعبيراً من قبل أهل العروسة عن الرغبة في إستمرارية الحياة الزوجية<sup>٧٢</sup>.

ومن ناحية الأعراف الاجتماعية يلاحظ أن بعض الأسر قد سمحت لفتياتها بالعمل، فكان عدد من ساء عدن يقص بعض الأعمال التجارية في السوق، ويعمل بعض الأعمال اليدوية مثل صنع القفاز أو السلال الخاصة بحمل القطن<sup>٧٣</sup>، ولذلك كان يُسمح للعريس بمشاهدة العروسة، فإذا أعجب بمهارتها العملية وجملتها تقدم لخطبتها، بينما كانت بعض الطبقات الإجتماعية أكثر تشدداً فلا تسمح لفتياتها بالظهور والتزين قبل الزواج. كما أن تجهيز العرس وما يقدم في الكسوة، ومقدار الخلي، وطبيعة الولائم الخاصة بالعرس، كل ذلك يتوقف على حسب مكانة الأسر الإجتماعية ومقدار ثرائها<sup>٧٤</sup>.

<sup>٦٩</sup> - وهناك العديد من التمار العربيين الذين سكنوا عدن وأنمازوا فيها فترات طويلة فلابد أنهم قد تزوجوا من أهل عدن الأصليين. انظر: حرايتي، التاريخ الإسلامي، ص ٢٥٨.

<sup>٧٠</sup> - ابن الفقيه، كتاب البلدان، ص ١٥٢.

<sup>٧١</sup> - السروري، الحياة السياسية، ص ٦٧٦.

<sup>٧٢</sup> - ابن الجوزي، صفة بلاد اليمن، ص ٨٥.

<sup>٧٣</sup> - المصدر نفسه، ص ٥٥.

<sup>٧٤</sup> - السروري، الحياة السياسية، ص ٦٧٦.



ومن العادات الاجتماعية في الزواج والولادة والتي توحى بالتكافل الاجتماعي، وما زالت متبعة إلى اليوم تلك التي يُطلق عليها مصطلح الطرح، أي مساهمة المدعوين والمدعوات للعريسين بمبالغ مالية قد تكون في بعض الأحيان كبيرة، مثلما حدث في إحدى المناسبات أن وصلت قيمة الطرح إلى ألف دينار، وذلك عند زواج الشاعر العدي من إبة الشريف أبي الحسن علي العمري سنة ٥٠٥/١١١١م<sup>٦٥</sup>.

أما مراسيم العرس في عموم اليمن بشكل عام فكانت العادة أن يتزين العريس بتخضيب رجليه ويديه بالخناء، ويقام له إحتفال في الحمام الشعبي من قبل المقربين منه، يتم فيه ترديد أهازيج خاصة بهذه المناسبة، ونفس الأمر يتم مع العروسة التي كانت تُزين بنقوش الخاء والحلي<sup>٦٦</sup>.

وقد شملت الإحتفالات في عدن وفي اليمن بشكل عام أيضاً مواسم الأعياد وخاصة المناسبات الدينية، ومن أهمها الإحتفال بقدم رمضان، وعيدي الفطر والأضحى. فكانت عدن تحتفل قبل يومين من قدوم شهر رمضان، حيث تُزين أسطح المنازل، وتُدق الطبول، ثم يبدأ بعد ذلك مجموعة من المسحراتية، والذين عادةً ما يتقنون أجورهم في العيد من عطايا الناس، وذلك مقابل قيامهم بالدوران حول أحياء عدن وقراءة قصائد مدح الرسول والموشحات الدينية لإيقاظ النائمين<sup>٦٧</sup>. كما يقوم التجار الموسرين بعمل الولائم الرمضانية، وولائم عيدي الفطر والأضحى، وتقديم الأضاحي كعمل خيري للناس كافة باختلاف طبقاتهم الاجتماعية<sup>٦٨</sup>.

ويذكر الرازي أن أعياء التجار في صنعاء كان يأمر العيد بكس الساحة الأمامية لمقره، ثم رشها بالماء وفرشها بالبسط العالية الثمن لثزين بالورود والنباتات، ويُرش عليها ماء الكافور والكاذي، ثم توضع مآخر العود والطيب وأنواع الحلويات<sup>٦٩</sup>. والأرجح أن تكون عادة تجار عدن أيضاً، على إعتبار وجود قواسم مشتركة لطبقة التجار بعض الطر

<sup>٦٥</sup> - الجدي، أبو عبد الله ماء الدين محمد بن يوسف، السلوك في طبقات العلماء والملوك، تحقيق محمد الأكوخ، ط١، (بجروت، دار الشورى، ١٩٨٣) ج١، ص ٤٣٠ - ٤٣١.

<sup>٦٦</sup> - ابن الجاور، صفة بلاد اليمن، ص ٨٦.

<sup>٦٧</sup> - لافندي، أحسن التقاسيم، ص ١٠٠.

<sup>٦٨</sup> - ابن الجاور، صفة بلاد اليمن، ص ٢٤١.

<sup>٦٩</sup> - الرازي، أحمد بن عبد الله بن محمد الصعالي، تاريخ مدينة صنعاء، تحقيق حسين العمري، ط٢، (دمشق: دار الفكر المعاصر، ١٩٨١)، ص ٩١-٩٢.

عن المنطقة المتمون إليها، كما أن المعروف إلى اليوم أن أهل عدن يهتمون بعادة تبخير بيوتهم في الأعياد ورشها بماء الكافور والكاذي، فلا بد أنهما عادة قديمة.

وهناك عادة إرتطت بقدم المراكب التجارية إلى ميناء عدن وهي تقديم ذبائح من البقر تُدبح عند جبل صيرة المطل على عدن مع بزوع الفجر، ويتم ذلك عند تأخر المراكب عن القدوم في مواسمها المعتادة، ولكن هذه العادة أبطلتها الدولة الزيدية لما فيها من مخالفة للتعاليم الإسلامية<sup>٦٢٠</sup>.

### المأكل والملبس

تختلف المأكولات من منطقة لأخرى بحسب طبيعتها الجغرافية والمناخية، ومكانتها الاقتصادية، فعند إعتبارها مركزاً تجارياً هاماً فهذا قد أثر على مستوى المعيشة فيها والتي كانت مرتفعة التكلفة، وهذا ما استرعى إنتباه الفلقتشندي عندما رار عدن، فهو يصف رفاهية العيش وتنوع المأكول التي كان يتمتع بها سكان عدن وخاصة تجارها حيث كان "يطبخ في بيت الرجل منهم عدة ألوان ويعمل فيها السكر والقلوب وتُطَبَّب أواسيها بالعطر والبحور"<sup>٦٢١</sup>.

ونتيجةً للتنوع السكاني في مدينة عدن وتعدد الجنسيات الأجنبية فيها، فقد كان طعام سكانها متنوعاً ضم الكثير من أنواع الأطعمة المستوردة والمتلة بالهاترات الشرقية، وأنواع الحلويات الهندية والمحلية، وكذلك أنواع اخوب المحلوبة من المناطق اليمية، أو المستوردة من مصر، كما إعتد كذلك على الأسماك لكونها مدية ساحلية<sup>٦٢٢</sup>.

ونظراً لكثرة ولطول مراحل السفر للأغراض التجارية فقد كان التجار يقومون بصنع أطعمة تتحمل العوامل البيئية لفترة طويلة، مثل الخمر الياس، والخمر المخلوط بالسمن اليميني، وكذلك كانوا يقومون بتجفيف الأسماك ومليحها لحفظها من التلف في أسفارهم<sup>٦٢٣</sup>.

<sup>٦٢٠</sup> - ابن الجوزي، صفة بلاد اليمن، ص ١١٤.

<sup>٦٢١</sup> - الفلقتشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ١١-١٢.

<sup>٦٢٢</sup> - ابن الجوزي، صفة بلاد اليمن، ص ٥٥.

<sup>٦٢٣</sup> - السروزي، الحياة السياسية، ص ٦٩٣.

وكما اختلفت أنواع المأكولات من منطقة يمنة لأخرى، كذلك تنوعت الملابس بحسب العوامل الطبيعية المصاحبة لتلك المناطق، كما تنوعت الملابس أيضاً تبعاً للحالة الاجتماعية والسياسية والمالية للفرد، ونوعية العمل. فكانت نوعية الملابس للطبقات الرفيعة من التجار وبخاصة من يتولون مهام سياسية في الدولة تختلف عن ملابس الطبقات الأدنى منهم، فقد تميزت ملابس أولئك بالرخامة في تفصيلها فكانت تُزود بأكمام طويلة كدليل على الوجة، كما تميزت بقماشها الحريري أو المخملي المستورد من الصين واخذ<sup>٦٢٤</sup>. ولكن بصفة عامة كان أهل عدن يلبسون الملابس الكتانية والقطنية، والعمائم الملص، والسراويل<sup>٦٢٥</sup>.

أما النساء فقد لسن الفتوحى وهو رداء طويل وواسع يُشد وسطه بحزام أو منزر، ولسن كذلك العاعات والقاع<sup>٦٢٦</sup>، كما كن يترن بالخلاخل والأساور والعقود والحجل المصنوعة من الذهب أو الأحجار الكريمة أو اللؤلؤ. وقد اشتهرت المناطق الساحلية بطعائر شعرهن الطويلة والمربوطة وسط رؤوسهن، والتي كن يعسلنها بالسدر، ويدهنها بالطيب<sup>٦٢٧</sup>. ولا زالت عادة بعض تلك المناطق إلى الآن.

قد تكون الحياة الاجتماعية في عدن قد تشابهت في بعض نواحيها مع مدن أخرى سواء في اليمن أو خارجها، ولكن الزحم الذي أكسبه الحجار للمدينة من حيث تنوع أصولهم وثقافتهم، ومن ثم إندماجهم ببعض، كل ذلك قد منح عدن التفرد الذي ميزها في عادات سكانها وتقاليدهم، وفي ملابسهم، وحتى في نوعية مأكلاتهم. فعدت تلك السمات خليط متجانس من ثقافات متعددة كونت التركيبة الاجتماعية في عدن.

<sup>٦٢٤</sup> - ابن الجاور، صفه بلاد اليمن، ص ٨٦.

<sup>٦٢٥</sup> - المصنوع نفسه، ص ١٣٦-١٣٩.

<sup>٦٢٦</sup> - السروري، الحياة السياسية، ص ٦٩٣.

<sup>٦٢٧</sup> - ابن الجاور، صفه بلاد اليمن، ص ٥٦-١٣٦-٢٥٣.

## الخاتمة

بعد الدراسة في موضوع هذا البحث توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

يلعب الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في مسرح الأحداث التاريخية، فمن خلاله ظهرت عدن كمنطقة إستقطاب للتجارة العالمية، بالإضافة إلى ما كانت تمثله عدن من أهمية اقتصادية ومركز تجاري رئيس، مما جعلها في بؤرة إهتمام القوى السياسية المحلية أو الخارجية، في محاولة من تلك القوى للسيطرة على عدن وإخضاعها لمودها.

وقد كان للساحية التجارية والاقتصادية الدور الأكثر تأثيراً في الأحداث السياسية في مدينة عدن، وعكس ظله على العلاقات السياسية. فقد ظهرت علاقات دبلوماسية بين اليمن والقوى الخارجية في مظلة التبادل التجاري والاقتصادي. ونتيجة لأهمية الحركة التجارية في عدن فقد ساهمت السلطات اليمنية في إيجاد آليات إدارية متعددة ومنظمة لتسهيل عمليات التبادل التجاري في عدن. كما ساهمت تلك السلطات أيضاً في بناء منشآت تجارية إحتضنت بها مدينة عدن عن باقي المدن اليمنية الأخرى، وكان لتلك الإجراءات السياسية دورها الإعلامي في جذب التجارة العالمية إلى عدن.

كانت عدن مركز تجميع لمعظم السلع سواء مواد خام أو بضائع إستهلاكية آتية من الشرق أو من العرب ونقلها بعد ذلك بين الجانبين، من جانب آخر ساهمت عدن في رواج العديد من السلع اليمنية وتسويقها عالمياً. كما تفردت مدينة عدن بتكوينها الاجتماعي والسكاني الخاص، وذلك نظراً لكونها ملتقى تجاري عالمي مما جعلها منطقة جذب سكاني، وهذا بدوره أدى إلى تمارح وانصهار العديد من التكوينات العرقية المختلفة داخل إطار مجتمع عدن، ومن ثم بروز أعراف وسلوكيات اجتماعية جديدة.

ولقد كان لعدن تجربة غنية جداً في التعاملات النقدية والمصرفية، وفي تنظيم الأعمال التجارية كالمؤسسات والهيئات التي وما حمله ذلك من رصيد كمي وكيمي أثري الحركة التجارية في ذلك الوقت، وبممكنه الآن أن يدعم التوجهات الحديثة لأسلمة النظم التجارية والمصرفية من خلال الاستفادة من تلك التجربة.

تعتبر وثائق الجيزة والتي وجدت في معابد يهودية في القاهرة من المصادر التاريخية المهمة. فقد تناولت باستفاضة الواحي الاقتصادية والاجتماعية لطوائف التجار في المنطقة التجارية الممتدة من الصين والهند عبر عدن إلى مصر. وما أن عدن قد صمت في سبح سكانها تجاراً يهوداً من اليمين كانت لهم معابدهم، فترى الساحة أنه لابد أن يكون لديهم وثائقهم الخاصة المشاهدة لوثائق الجيزة والتي ستفيد دراسة تاريخ عدن بصورة كبيرة.

## المصادر والمراجع

### المصادر:

١. ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الشيباني الحرري. ت ١٢٣٢/٥٦٣٠م. (١٩٨٧). الكامل في التاريخ، ط ١. بيروت: دار الكتب العلمية.
٢. \_\_\_\_\_ . (مخطوطة برقم ١٣٤٤). تحفة العجائب وطرفة الغرائب. القاهرة: مخطوطة بدار الكتب.
٣. ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الطنجي. ت ١٣٧٧/٥٧٧٩م. (١٩٣٤). تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار مهذب رحلة ابن بطوطة. تحقيق أحمد العوامري ومحمد أحمد حاد المولى. القاهرة: مطبعة الأميرية.
٤. ابن البيطار، عبد الله بن أحمد الأندلسي. ت ١٢٤٨/٥٦٤٦م. (١٨٧٤). الجذع لمفردات الأدبية والأغذية. القاهرة: مطبعة بولاق.
٥. ابن جبير، محمد بن أحمد بن جبير الأندلسي. ت ١٢١٧/٥٦١٤م. (١٩٦٤). رحلة ابن جبير - تذكرة بالأخبار عن إتفاقات الأسفار. تحقيق حسين نصار. القاهرة: مكتبة مصر.
٦. ابن حوقل، أبو القاسم محمد. ت أواخر القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي. (١٩٣٨). صورة الأرض. ليدن: مطبعة بريل.
٧. ابن حردادة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله. ت في حدود ٩١٢/٥٣٠٠م. (١٨٨٩). المسالك والممالك. ليدن: مطبعة بريل.
٨. ابن الديبع عبد الرحمن بن علي الشيباني. ت ١٥٣٧/٥٩٤٤م. (١٩٧٧). قرة العيون بأخبار اليمن الميمون. تحقيق محمد الأكوغ. القاهرة: مطبعة السعادة.
٩. ابن رسته، أبو علي أحمد بن عمر. ت ٨٩٠/٥٢٩٥م. (١٨٩١). الإغلاق النفيسة. ليدن: مطبعة بريل.

١٠. ابن رسول، الأشرف عمر بن يوسف بن عمرو. ت ٥٦٩٤/١٢٩٥م. (١٩٨٥).  
كتاب ملح الملاحة في معرفة الفلاحة. تحقيق محمد عبد الرحيم جازم. صعاء.  
المكتبة اليمنية.
١١. \_\_\_\_\_ . (١٩٨٣). المعتمد في الأدوية المفردة. ط ٣. القاهرة: مطبعة  
البابي الحلبي.
١٢. ابن شاهر، عرس الدين خليل. ت ٥٨٧٣/١٤٦٨م. (١٨٩٣). زبدة كشف  
الممالك وبيان الطرق والمسالك. إعتنى بتصحيحه بولس راويس. باريس: المطبعة  
الجمهورية.
١٣. ابن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبدالرحيم. ت ٥٨٠٧/١٤٠٥م. (١٩٦٩).  
تاريخ ابن الفرات. نشره حسن محمد الشماع. البصرة: دار الطباعة الحديثة.
١٤. ابن الفقيه، أبو بكر أحمد بن محمد. ت ٥٢٧٩/٨٩٢م. (١٩٦٧). كتاب مختصر  
البلدان. ليدن: مطبعة بريل.
١٥. ابن القاسم، يحيى بن الحسين بن محمد بن علي. ت ١١٠٠/١٦٨٩م. (١٩٨٦).  
غاية الأمان في أخبار القطر اليماني. تحقيق سعيد عبدالفتاح عاشور. القاهرة : دار  
الكتاب العربي للطباعة والنشر.
١٦. ابن الجاور، محمد بن مسعود بن علي البغدادي اليسابوري. ت بعد  
٥٦٣/١٢٣٢م. (١٩٥١). صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسمى  
تاريخ المستبصر. تحقيق أوسكو لوفغرين. ليدن: مطبعة بريل.
١٧. ابن واصل، جمال ابن محمد بن سالم. ت ٦٩٧/١٢٩٧م. (١٩٥٧). مفوج  
الكروب في أخبار بني أيوب. نشره جمال الدين الشيال. القاهرة: المطبعة الأميرية.
١٨. ابن الوردي زين الدين عمر. ت ٥٧٤٩/١٣٤٨م. (١٨٦٨). تنمة المختصر في  
أخبار البشر. القاهرة: مطبعة بولاق.
١٩. \_\_\_\_\_ . (١٨٦٨). خريدة العجائب وفريدة الغرائب. القاهرة: مطبعة  
بولاق.

٢٠. أبوشامة، شهاب الدين عبدالرحمن بن اسماعيل. ت٦٦٥هـ (١٩٦٢). كتاب الروضتين في اخبار الدولتين النورية والصلاحية. تحقيق محمد حلمي احمد. مراجعة محمد مصطفى زيادة، ط٢. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.
٢١. أبو عبيدة، القاسم بن سلام. ت٨٣٧/٥٢٢٤م. (١٩٨٩). كتاب الأموال. تحقيق محمد عمار. ط١. بيروت: دار الشروق.
٢٢. أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر. ت١٣٣٧/٥٧٣٢م. (١٨٥٠). تقويم البلدان. تصحيح ثيودر والبارون ماك كوكين ديسلان. بيروت - باريس: دار صادر.
٢٣. الإدريسي، أبو عبدالله محمد بن محمد بن إدريس الجموي. ت٥٦٠/١٣١١م. (١٩٨٩). نزهة المشتاق في إختراق الأفاق. ط١. بيروت: عالم الكتب.
٢٤. الإصططحي، أنى إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي. ت٩٥٧/٥٣٤٦م. (١٩٦١). مسالك الممالك. تحقيق محمد جابر عبد العال ومحمد شفيق غربال. القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد.
٢٥. الأمصل الرسولي العباسي، الملك العباس بن علي. ت٥٧٧٨/٧٦٠م. (مخطوطة برقم ٣٥١). العطايا السنوية والمواهب الحسية في المناقب اليمنية. القاهرة: مخطوطة بدار الكتاب.
٢٦. الأهدل، بدر الدين أبو عبدالله الحسير. ت٨٥٥/١٤٥١م. (١٩٨٦). تحفة الزمن في تاريخ اليمن. تحقيق عبد الله الحبشي. ط١. بيروت: دارالتنوير.
٢٧. با محرم، أبي محمد عبد الله الطيب بن عبد الله بن أحمد. ت٩٤٧/١٥٤٠م. (١٩٨٦). تاريخ ثغر عدن. ط٢. صنعاء: منشورات المدينة.
٢٨. البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد. ت١٠٤٨/٥٤٤٠م. (١٩٨٣). تحقيق ما للهند من مقولة ومقبولة أو مرذولة. ط٢. بيروت: عالم الكتب.
٢٩. البيهقي، علاء الدين بن الحسين. (١٩٨٥). معدن النواذر في معرفة الجواهر. تحقيق محمد عيسى صالحية. الكويت: مكتبة دار العروبة.



٣٠. الشافعي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف. ت ٨٦٥١/١٢٥٣ م. (١٩٧٧).  
أزهار الأفكار في جواهر الأحجار. تحقيق يوسف حسن ومحمد بسيوني خفاجي.  
القاهرة: ب.م.
٣١. الجاحظ، أبي عثمان بن بحر الصري. ت ٨٦٩/٢٥٥ هـ. (١٩٩٤). كتاب  
التبصر بالتجارة. نشره حسن حسني عبدالوهاب التونسي. ط ٣. القاهرة: مكتبة  
الخانجي.
٣٢. الحريري، عبد الرحمن. ت ٩٠٠ (١٩٦٩). كتاب الفقه على المذاهب الأربعة.  
تحقيق إبراهيم محمد رمضان. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٣٣. الجندي، أبو عبد الله هاء الدين محمد بن يوسف. ت ٨٧٣٢/١٣٢٢ م. (١٩٨٣).  
السلوك في طبقات العلماء والملوك. تحقيق محمد الأكوع. ط ١. بيروت: دار  
التوير.
٣٤. الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله. ت ٨٦٢٦/١٢٢٨ م. (١٩٨٦).  
كتاب المشترك وضعاً والمفترق صغاً. ط ٢. بيروت: دار الكتب.
٣٥. الحميري، محمد عبد المعص. من علماء القرن الثامن الهجري/الرابع عشر  
الميلادي. (١٩٨٤). الروض المعطار في خبر الأقطار. تحقيق إحسان عباس ط ٢.  
بيروت: مكتبة لبنان.
٣٦. الخرجي، أبو الحسن علي بن حسن. ت ٨١٢/١٤٠٩ م. (رقم المخطوطة  
٢٥٤ تاريخ). العقد الفاخر الحسن في طبقات أكابر اليمن. القاهرة: مخطوطة في  
معهد المخطوطات العربية.
٣٧. \_\_\_\_\_ (١٩٨١). المسجد المسبوك فيمن ولي اليمن من الملوك. ط ٢.  
دمشق: دار الفكر.
٣٨. الخوارزمي، لأبو عبد الله محمد بن أحمد. ت ٣٨٧/٩٩٧ م. (١٣٤٢ هـ). مفاتيح  
العلوم. ط ١. القاهرة: مطبعة الشرق.

٣٩. الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي. ت. ٨٥٠/١٤٤٦م. (١٩٩٩). الإشارة إلى محاسن التجارة. بيروت: دار صادر.
٤٠. الدمشقي، شيخ الربوة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي طالب. ت. ٨٧٢٧/١٣٢٦م. (١٩٢٢). نخبة الدهر في عجائب البر والبحر. لايبستيج: نشر ميرين.
٤١. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد. ت. ٨٧٤٨/١٣٥٥م. (١٩٨٨). كتاب دول الإسلام. نشره عبد الله بن إبراهيم الأنصاري. قطر: إدارة إحياء التراث.
٤٢. الراربي، أحمد بن عبد الله بن محمد الصنعائي. ت. ٨٤٦٠/١٠٦٨م. (١٩٨١). تاريخ مدينة صنعاء. تحقيق حسين العمري. ط٢. دمشق: دار الفكر المعاصر.
٤٣. الربيعي مفرج بن أحمد. ت. ٩. (مخطوطة برقم ح ٢٥٧٣). سيرة ذي الشرفين. صنعاء: مخطوطة بدار المخطوطات اليمنية.
٤٤. الشيزري، عبد الرحمن بن نصر. ت. ٨٧٢٩/١٣٢٨م. (١٩٨١). نهاية الرتبة في طلب الحسبة. تحقيق السيد الباز العريبي. ط٢. بيروت: دار الثقافة.
٤٥. الصوري، ولیم. ت. ٨٥٨٠/١١٨٤م. (١٩٩٤). الحروب الصليبية. ترجمة حسن حبشي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٤٦. عمارة اليمني، نجم الدين بن علي. ت. ٨٥٦٩/١١٧٤م. (١٩٧٦). تاريخ اليمن المسمى المفيد في أخبار صنعاء وزيد وشعراء ملوكها وأعيانها وأدبائها. تحقيق محمد بن علي الاكوع. ط٣ صنعاء: مطبعة دار السعادة.
٤٧. العمري، شهاب الدين بن فضل الله. ت. ٨٧٤٩/١٣٤٩م. (١٩٨٦). مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. دراسة وتحقيق دوريتا طرافولسكي. ط١. بيروت: المركز الإسلامي للبحوث.
٤٨. القرشي، عماد الدين إدريس. ٨٧١٤/١٣١٤م. (رقم المخطوطة ٥١١). بهجة الرحمن في تاريخ اليمن. القاهرة: معهد المخطوطات العربية.

٤٩. القزويني، زكريا بن محمد بن محمود. ت ٦٨٢/١٢٨٣ م. (١٩٧٩). آثار البلاد وأخبار العباد. بيروت: دار صادر.
٥٠. \_\_\_\_\_. (١٩٧٣). عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات. تحقيق فاروق سعد. بيروت: دار الشرق العربي.
٥١. القلقشدي، أبي العباس أحمد بن علي. ت ٨٢١/١٤١٨ م. (١٩٢٢). صبح الأعشى في صناعة الانشا. القاهرة: وزارة الثقافة.
٥٢. \_\_\_\_\_. (١٩٠٦). ضوء الصبح المسفر وجني الدوح الثمر. تحقيق محمود سلامة. القاهرة: د.م.
٥٣. الكبسي، محمد بن اسماعيل. ت. ١٣٠٨/١٨٩٠ م. (١٩٨٣). اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية. مصر: مطبعة السعادة.
٥٤. الماوردي، أبو الحسن علي بن الحسين. ت ٤٥٠/١٠٥٨ م. (١٩٨٣). الأحكام السلطانية. ط ١. دمشق: دار الفكر.
٥٥. المستنصر بالله الفاطمي. ت ٤٨٧/١٠٩٤ م. (١٩٥٧). السجلات المستنصرية للخليفة المستنصر بالله الفاطمي إلى دعائه في اليمن. تحقيق ماجد، عبد المنعم القاهرة: دار الفكر العربي.
٥٦. المسعودي، أبي الحسن علي بن الحسين بن علي. ت ٣٤٦/٩٥٧ م. (١٩٨١). مروج الذهب ومعادن الجوهر. تدقيق يوسف داعر. ط ٤. بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر.
٥٧. المقدسي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد. ٣٨٠/٩٩٠ م. (١٩٠٩). أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. ط ٢. ليدن: مطبعة بريل.
٥٨. المقرئ، تقي الدين أحمد بن علي. ت ٨٤٥/١٤٤٢ م. (١٩٧٠). المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية. بيروت: دار صادر.

## المراجع العربية:

١. أبو حبل، كامليا. (١٩٩٩). يهود اليمن دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين. ط١. دمشق: دار النمر للطباعة.
٢. أبو زيد، رموبة نادي مرسى. (١٩٩٢). التنظيمات الاقتصادية الاجتماعية في اليمن منذ صدر الإسلام حتى آخر القرن الثالث الهجري. رسالة دكتوراة. جامعة القاهرة: كلية الآداب.
٣. أحمد، سيد مقبول. (١٩٧٤). العلاقات العربية الهندية. تعريب نقولا زيادة. بيروت: الدار المتحدة للنشر.
٤. أحمد، محمد عبدالعال. (١٩٨٠). الأيوبيون في اليمن مع مدخل في تاريخ اليمن الإسلامي إلى عهدهم. الإسكندرية: الهيئة العامة للكتاب.
٥. \_\_\_\_\_ . (١٩٨٠). بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجية في عهدهما ٦٢٨-٥٩٢٣هـ/١٢٣١-١٥٧١م. الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٦. إسكندر، توفيق. (١٩٥٧) "نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العصر الوسيط". المجلة التاريخية المصرية. القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.
٧. الأشقر، محمد عد العنى. (١٩٩٩). تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٨. الألوسي، عادل محي الدين. (١٩٤٨). تجارة الطرق البحرية مع اندونيسيا حتى أواخر القرن السابع الهجري/ أواخر القرن الثالث عشر الميلادي. بغداد: منشورات وزارة الثقافة والأعلام.

٤. بروي، إدوار. (٢٠٠٣). تاريخ الحضارات- العصور الوسطى. ترجمة يوسف أسعد داغر. بيروت: عوينات للطباعة والنشر.
١٠. البيلي، محمد بركات. (يوليو ١٩٩٤). "بداية الكارم ومعناه في العصر الفاطمي". مجلة المؤرخ المصري. عدد ١٣. القاهرة: جامعة القاهرة.
١١. جرادات، وليد محمد. (١٩٨٦). الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر. ط١. الدوحة: دار الثقافة.
١٢. جواتين، س.د. (١٩٩٦). دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية. تعريب عطية القوصي. ط٢. القاهرة: دار الثقافة العربية.
١٣. الحيشي، عبد الله محمد. (١٩٨٩). الرحالة اليمنيون رحلتهم شرقاً وغرباً. ط١. صنعاء: مكتبة الإرشاد.
١٤. الحيشي، حسين علي. (١٩٩٢). اليمن والبحر الأحمر الموضع والموقع جغرافياً- تاريخياً- إقتصادياً- سياسياً- بحرياً- قانونياً. ط١. بيروت: دار المكر.
١٥. الحجري، محمد أحمد. (١٩٨٤). مجموع بلدان اليمن وقبائلها. تحقيق إسماعيل الأكوع. ط١. بيروت: مطبعة النفائس.
١٦. الحريري، سيد علي. (١٩٨٨). الحروب الصليبية أسبابها حلفائها نتائجها. تحقيق عصام محمد شارو. ط١. بيروت: دار التضامن- مؤسسة دار الكتاب الحديث.
١٧. حسب الله، عبد الرحمن. (١٩٧٦). العلاقات بين بلاد العرب وشرق السودان منذ ظهور الإسلام حتى ظهور الفرنج. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة: كلية الآداب.
١٨. حسين، محمود إبراهيم. (شباط وأبريل ١٩٩٧). "السماسر دراسة لمشآت تجارية بحية في العصر الوسيط"، مجلة الإجتهد. العدد ٣٤-٣٥. السنة التاسعة. بيروت: دار الإجتهد.

١٩. الحسيني، محمد باقر. (١٩٧٥). "دراسة إحصائية للشعارات على النقود في العصر الإسلامي". مجلة المسكوكات. بغداد: المؤسسة العامة للآثار ووزارة الثقافة والإعلام.
٢٠. حوراني، جورج فضلوا العرب. (١٩٥٨). والملاحه في المحيط الهندي في العصور القديمة وأوائل القرون الوسطى. ترجمة يعقوب بكر. القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.
٢١. خليفة، ربيع حامد. (صيف ١٩٨٩). طرز المسكوكات الرسولية. مجلة الإكليل. صنعاء: وزارة الثقافة.
٢٢. \_\_\_\_\_. (١٩٨٨). "مناسج الطرار بمدينة صنعاء دراسة حول المنسوجات اليمنية في العصر الإسلامي". مجلة الإكليل. عدد ٢. سنة السادسة. صنعاء: وزارة الثقافة.
٢٣. دراح، أحمد. (ديسمبر ١٩٥٦). "عذاب من الثعور العربية المدثرة". مجلة كلية الآداب. مجلد ١٨ القاهرة: جامعة القاهرة.
٢٤. ربيع حسنين محمد. (١٩٨٠). البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة البحر الأحمر في العصر الأبوي، سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث أبحاث الأسبوع العلمي الثالث. القاهرة: جامعة عين شمس.
٢٥. ريسلر، جاك. (١٩٩٣). الحضارة العربية. تعريب خليل احمد خليل. ط١. بيروت- باريس: منشورات عويدات.
٢٦. زريق، قسطنطين. (١٠ ديسمبر ١٩٣٥). "التجارة الإسلامية وأثرها في الحضارة". مجلة المقتطف. مجلد ٧٨. قسم ٥. القاهرة: د.م.
٢٧. زيادة، نقولا. (شتاء ١٩٩٧). "تجارة بلاد الشام". مجلة الاجتهاد. عدد ٣٤، ٣٥. السنة التاسعة. بيروت: دار الإفتاء.
٢٨. سرور، محمد جمال الدين. (١٩٩٤). "سياسة الفاطميين الخارجية. القاهرة: دار الفكر العربي.

٢٩. السروري، محمد عبده محمد. (٢٠٠٤). الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عهد الدويلات المستقلة من سنة ٤٢٩-١٠٣٧هـ إلى ٦٢٦-١٢٢٨م. صنعاء: إصدارات وزارة الثقافة والسياحة.
٣٠. السعدي، هدى مفتاح. (١٩٩٦). العلاقات بين اليمن وبلاد الحجاز في عصر بني رسول ٦٢٦-٨٥٨هـ/١٢٢٩-١٤٥٤م. رسالة دكتوراة. جامعة القاهرة: كلية الآداب.
٣١. سليمان، سليمان عطية. (١٩٥٩). سياسة الماليك في البحر الأحمر حتى نهاية عصر السلطان برسباي ١٢٥٠/١٤٣٨م. رسالة دكتوراة. جامعة القاهرة: كلية الآداب.
٣٢. سيد، أيمن فؤاد. (١٩٩٢). الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد. ط١. بيروت: الدار المصرية اللبنانية.
٣٣. \_\_\_\_\_. (يناير ١٩٩٢). "العرب وطريق الهند حتى أواسط القرن السادس". مجلة المؤرخ المصري. العدد ٨. القاهرة: جامعة القاهرة.
٣٤. الشمري، محمد كريم إبراهيم. (٢٠٠٤). عدن دراسة في أحوالها السياسية والاقتصادية ٤٧٦-٦٢٧هـ/١٠٨٣-١٢٢٩م. ط٢. عدن: إصدارات جامعة عدن.
٣٥. شهاب، حسن صالح. (١٩٨١). أضواء على تاريخ اليمن البحري. ط٢. بيروت: دار العودة.
٣٦. \_\_\_\_\_. (١٩٨٢). فن الملاحة عند العرب. ط١. بيروت: دار العودة.
٣٧. الشيال، جمال الدين. (إبريل ١٩٤٨). "العلاقات بين مصر واليمن في العصر الفاطمي". مجلة الكتاب. السنة الثالثة. مجلد ٥. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
٣٨. صالح، محمد أمين. (١٩٨٤). النظام المالي والاقتصادي في الإسلام. ط١. القاهرة: ب.م.

٣٩. الصيني، بدر الدين حي. (١٩٥٠). العلاقات بين العرب والصين. ط١. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
٤٠. طاهر، علوي عبدالله. (١٩٩٧). عدن في التاريخ بين الإزدهار والإنحيار من عهد الزريعيين إلى عهد الإشتراكيين. عدن: جامعة عدن.
٤١. ظاظا، حسن. (١٩٨٧). اليهود والفكر الديني اليهودي أطواره ومذاهبه. ط٢. دمشق: دار القلم.
٤٢. عاشور، سعيد عبد الفتاح. (١٩٧٢). تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى. بيروت: دار النهضة العربية.
٤٣. \_\_\_\_\_. (١٩٩٧). الحركة الصليبية صفحة مشرقة في تاريخ الجهاد الإسلامي في العصور الوسطى. ط٧. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
٤٤. عاشور، السيد محمد. (١٩٧٣). دراسة في الفكر الاقتصادي العربي - أبو الفضل بن علي الدمشقي أبو الاقتصاد. القاهرة: دار الإتحاد العربي للطباعة.
٤٥. عبدا لكريم، محمد حسن. (١٩٨٤). التجارة وطرقها في الجزيرة العربية بعد الإسلام في القرن الرابع الهجري. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة: كلية الآداب.
٤٦. العبدلي، أحمد فضل بن علي. (١٩٨٠). هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن. ط٢. بيروت: دار العودة.
٤٧. عثمان، شوقي عبد القوي. (١٩٩٠). تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية ٤١-٥٩٠هـ / ٦٦١-١٤٩٨م. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
٤٨. عزب، خالد محمد. (١٩٩٧). "تخطيط وعمارة المدن الإسلامية". دورية كتاب الأمة. العدد ٨٥. السنة ١٧. ط١. قطر: وزارة الأوقاف.
٤٩. العسكري، سلميان إبراهيم. (١٩٧٢). التجارة والملاحة في الخليج العربي في العصر العباسي. القاهرة: مطبعة المدني.



٥٠. العسيري، محمد علي مسفر. (١٩٨٥). الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في العصر الأيوبي ٥٧٩/٥٦٢٦ هـ. ط١. جدة: دار المدينة.
٥١. عفيف، أحمد جابر، مؤسسة العفيف الثقافية. (١٩٩٢). الموسوعة اليمنية. بيروت: دار الفكر المعاصر
٥٢. عليان، محمد عبدالفتاح. (١٩٧٣). الحياة السياسية و مظاهر الحضارة في عهد دولة بني رسول باليمن. رسالة دكتوراة. جامعة القاهرة: كلية الآداب.
٥٣. علي، علي السيد. (١٩٩٦). العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين. ط١. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
٥٤. غزالي، نصاري فهمي. (١٩٨٤). العلاقات المصوية اليمنية على عهد الدولتين الفاطمية والأيوبية وتأثيرها السياسي والحضاري في اليمن. رسالة دكتوراة. جامعة القاهرة: كلية دار العلوم.
٥٥. الفقي، عصام الدين عبدالرؤف. (١٩٨٠). بلاد الهند في العصر الإسلامي. القاهرة: عالم الكتب.
٥٦. فهمي، نعيم زكي. (١٩٧٣). طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٥٧. القوصي، أحمد محمود. (١٩٧٣). تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية ٦٥٦ هجرية. رسالة دكتوراة. جامعة القاهرة: كلية الاداب.
٥٨. كبة، إبراهيم. (١٩٧٠). دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي. ط١. بغداد: مطبعة الإرشاد
٥٩. لبيب، صبحي. (١٩٨١-١٩٨٢). "سياسة مصر التجارية في عصر الأيوبيين والمماليك". المجلة التاريخية المصرية. المجلد ٢٨-٢٩. القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية:

٦٠. \_\_\_\_\_ . (١٩٥٢). "التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى".  
المجلة التاريخية المصرية. القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.
٦١. لوبيز، روبرت. (١٩٩٧). ثورة العصور الوسطى التجارية ٩٥٠/١٣٥٠.  
ترجمة محمود احمد ابوصيرة. مالطا: منشورات ELGA.
٦٢. لومبارد، موريس. (١٩٦١). "الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية للذهب  
الإسلامي منذ القرن السابع الهجري/الحادي عشر الميلادي". ترجمة توفيق  
اسكندر. بحوث في التاريخ الاقتصادي. الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.  
القاهرة: مطابع دار النشر للجامعات المصرية.
٦٣. ماهر، سعاد. (١٩٦٧). البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية. القاهرة:  
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.
٦٤. متر، آدم. (١٩٤٨). الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري. ترجمة محمد  
عبد الهادي أبو ريدة. لقاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب.
٦٥. محمد، بدر عبد الرحمن. (١٩٧٧). النشاط التجاري في مصر في العصر  
الفاطمي. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة: كلية الآداب.
٦٦. منصور، جمال عبد الوهاب. (١٩٩٨). العلاقات بين اليمن وإفريقيا الشرقية  
منذ القرن الخامس إلى نهاية القرن التاسع الهجري- الحادي عشر إلى الخامس  
عشر الميلادي. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة: معهد الدراسات والبحوث  
الأفريقي.
٦٧. ناجي، عبد الجبار. (١ أكتوبر ١٩٨٨). "دراسة مقارنة للأحوال التجارية في  
موانئ الخليج والجزيرة العربية في القرن الرابع للهجرة". مجلة دراسات الخليج  
والجزيرة العربية. العدد ٥٦. السنة ١٤. الكويت: جامعة الكويت.
٦٨. النخيلي، درويش. (١٩٧٤). السفن الإسلامية على حروف المعجم. جامعة  
الإسكندرية: مطابع الأهرام.

٦٩. يودفيتش، إبراهيم. (١٩٩٩). الشراكة والربح في الإسلام. ترجمة محمود أحمد أبو صوة. مالطا: منشورات ELGA.
٧٠. اليوزبكي، توفيق سلطان. (١٩٧٧). دراسات في النظم العربية والإسلامية. جامعة الموصل: وزارة التعليم والبحث العلمي.
٧١. يوسف، محمد. (مايو ١٩٥٣). "علاقات العرب التجارية بالهند منذ أقدم العصور إلى القرن الرابع الهجري". مجلة كلية الآداب. جامعة القاهرة: كلية الآداب.

## المراجع الإنجليزية

- Ashtor, Eliyaho. (1984). *Levant Trade in the Middle Ages*. USA: Princeton University Press.
- Ashtor. (1976). *A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages*, USA: University of California Press.
- Goitein, S. D. (1968). *Studies in Islamic History and Institutions*. Leiden: Brill.
- Goiten. (1938). *New lights on the Beginning of the Karimi Merchants*. London: Cambridge University.
- Goitein. (1967). *Mediterranean Society*, Vol 1. USA: California University,
- Goitein. (1954). "Two Eyewitness Reports on Expedition of the King of Kish against Aden". *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*. N, 16. London: SOAS.
- Krueger, Hilmar C. (1937), "The Ware of Exchange in the Genoese African Traffic of the Twelfth Century". *Journal of Medieval Studies*. Vol.XII. London
- Lopez, Robert. (1990). *Medieval Trade in the Mediterranean World*. USA: Columbia University Press.
- .Moreland, W.H. (1939), "The ship of the Arabian Sea about A.D. 1500", *The journal of Royal Asiatic Society*. Part 1. London: Asiatic Society
- Al Shamrookh, Nayef Abdullah. (1993) *The Commerce and Trade of the Rasulids in Yemen 630-858/1231-1454*. PhD Thesis. University of Sana.
- Smith, Riley. (1973). *The Feudal Nobility and The Kingdom of Jerusalem 1174-1277*. London: Oxford University Press
- Toussaint, Auguste. (1959). *History of Indian Ocean*. USA: University of Chicago Press.